سلسلة الإدارة

إدارة الأرباح

الدكتور
المليجي عبد الرؤوف صالح أحمد
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٨.٨	أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
	إدارة الأرباح / إبراهيم جابر السيد أحمد ، المليجي عبد الرؤوف صالح
ا ا	أحمد .- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع .
	304 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة الإدارة)
	تدمك : 7 - 652 – 308 – 977 – 978
	١. التسويق . ٢. إدارة مبيعات.
	٢. أحمد ، المليجي عبد الرؤوف صالح (مؤلف مشارك) .
	أ – العنوان .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق – شارع الشركات– ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف– فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥–
٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com
النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

قائمة المحتويات

المقدمة

إدارة الأرباح أو Earnings Management هو جزء من المحاسبة الإبداعية أو ما يطلق عليه Creative Accounting ويمكننا تعريف إدارة الأرباح بأنه عمليات التلاعب في النتائج المحاسبية بغرض اختلاق تأثير معدل بخصوص أداء الأعمال التجارية ، فهناك العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها التلاعب بالأرباح منها :(تغيير طريقة الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة تغيير العمر الافتراضي المستخدم في حساب أهلاك الأصول الثابتة – تغيير تقديرات قيمة الخردة المستخدمة في حساب أهلاك الأصول الثابتة – تغيير أساس احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصليها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض– تغيير أساس احتساب مخصص التزامات الضمانات – تقدير نسبة الإتمام للعقود في نشاط المقاولات – تقدير نسبة الانخفاض في قيمة الأصول) وجميع ما سبق هو عبارة عن صور للأساليب المتبعة في إدارة الأرباح ، وأيضاً هناك أمثلة يمكن أن نضربها خاصة بالتلاعب بالأرباح الغير مسموح به مثل : (الاعتراف بالإيرادات المتحصلة من مبيعات بضائع لم يتم شحنها – عمل فواتير وهمية أو أوامر شراء أو مستندات شحن لتغطية بعض الأنشطة الاشتمال على بعض البضائع الوهمية ضمن المخزون – هناك بعض الأدلة المتعارف عليها والتي تم استقائها من الدراسات السابقة والتي تساعد على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح ومنها – أن الخسائر صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر نادر ، والأرباح صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر شائع

الانخفاضات الصغير في الأرباح تعد أمر نادر ، والزيادات الصغيرة في الأرباح أمر شائع) وبالتالي فإن التقارير المالية التي يتم الحصول عليها من بعض مكاتب التدقيق وهي في الأساس تنافي الواقع يمكن اكتشافها بسهولة وهناك في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية توجد بعض التقديرات ذات الإجماع Consensus Forcasts والتي تعد مؤشر لأداء الشركات في قطاع معين من الاقتصاد ويسترشد بها ويمكن أن تستخدم كأداة توضح مدى صدق القوائم المالية ، والآن هل ممارسات إدارة الأرباح أمر جيد أم أمر سيئ ؟ تتعدد الآراء بهذا الخصوص حيث أن الآراء تراوحت بين أن إدارة الأرباح تعد من الممارسات السيئة أو أنها من الممارسات الجيدة على حسب شروط هذه الممارسة ، إذا كانت الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح الغرض الأساسي منها هو التوافق مع المعايير الدولية أو المحلية أو مع التشريعات المستحدثة فإن هذا الأمر يعد أمر جيد مع الآخذ في الاعتبار بأن يتم الإفصاح عنه عمليات إدارة الأرباح في القوائم المالية حتى يمكن للمستخدم النهائي للقوائم المالية أن يقيم تأثيرات إدارة الأرباح في حالة أن هذه الممارسات الغرض منها التضليل والغش فإن ممارسة إدارة الأرباح هنا تعد من الممارسات الغير أخلاقية والتي قد تجرمها التشريعات ويعاقب عليها القانون .

الفصل الأول
إدارة الأرباح ومدى جودة المعايير المحاسبية

علـــى الـــرغم مـــن أن القـــوائم الماليـــة يـــتم إعـــدادها اســـتنادا إلـــى معـــايير المحاســـبة الماليـــة إلا أن هـــذه المعـــايير تســـمح باســـتخدام أســـاليب وطـــرق محاســـبيه مختلفـــة لمعالجـــه نفـــس الأحـــداث والظـــواهر الاقتصـــادية ، وبالتـــالي فـــان مرونـــة اختيـــار الإدارة للتقـــديرات المحاســـبية مـــن ناحيـــة ، ومـــن ناحيـــة أخـــرى المرونـــة فـــي تأجيـــل أو تقـــديم الاعتـــراف النـــاتج عـــن اســـتخدام أســـاس الاســـتحقاق المحاســـبي قـــد ينـــتج عنـــه قـــوائم ماليـــه مختلفـــة لـــنفس الأحـــداث الاقتصـــادية ويـــنعكس اختيـــار أي مـــن هـــذه البـــدائل بـــدوره علـــى جوده نتائج القياس المحاسبي ومن ثم جودة الأرباح .

وفى ظل تفويض المساهمين للإدارة لسلطة اتخاذ القرارات يمكن للإدارة من استغلال كل من المرونة والغموض المحيط بالمعايير المحاسبية مما يترتب عليه القيام بالاختيار من بين البدائل المحاسبية الخاصة بالمنشاة ، وقد يتولد لدى المديرين دافعا قويا لاختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي من شانها تعظيم منفعتهم الشخصية الحالية والمستقبلية وذلك من خلال ما يسمى بعمليه إدارة الأرباح *(EarningManagement)* وهو ما أبرزته نظرية الوكالة من احتمالية وجود تعارض في المصالح مما يترتب عليه من قيام الإدارة لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى أصحاب المصالح.

ممـا تقـدم يتضـح انـه فـي ظـل تعـدد طـرق وبـدائل القيـاس المحاسـبي وفـى ظل غموض المعايير نجد بأن الإدارة يكون لديها رغبة في الاختيار

مــن بــين البــدائل المحاســبية ممــا يعظــم منفعتهــا . أضــف إلــى ذلــك الاضــطراب الــذي ســاد الأســواق العالميــة مــؤخرا بســبب إفــلاس شــركه انـرون والشـركات الدوليـة الأخـرى إلـى إلقـاء الضـوء علـى أهميـه المحاسـبة ومعـايير إعـداد التقـارير الماليـة كمـا أصـبح المسـتثمرون يطـالبون بإفصـاح أكثـر شـفافية يتـيح لهـم تقيـيم الجوانـب الاقتصـادية للعمليـات التـي تجريهـا الشـركة بمـا يمكـنهم مـن تقيـيم المخـاطر والمزايـا التـي تتضـمنها اسـتثماراتهم وعنـدما يـدرك السـوق أن هنـاك نقصـا فـي الشـفافية ، فقـد يحـدث انخفـاض فـي أسـعار الأوراق الماليـة لمثـل هـذه الشـركات وقـد أدى ظهـور الفضـائح المحاسـبية الأخيـرة إلـى ضـياع مليـارات الـدولارات مـن القيمـة الرأسـمالية الســوقية للأســهم ممــا أدى إلــى فقــد الكثيــر مــن المســتثمرين لمعظــم مدخراتهم .

ويـرى معظـم الأكـاديميين والممارسـين أن عمليـه إدارة الأربـاح تعتبـر دالـه لجـوده المعـايير المحاسـبية حيـث يشـبه (*Levitt , 1998*) معـايير المحاسـبة الجيـدة بآلـة التصـوير الجيـدة التـي ينـتج عنهـا صـورا واضـحة ودقيقــة فــي حــين أن معــايير المحاســبة غيــر الجيــدة فهــي تشــبه آلــة التصـوير الرديئـة والتـي لا يـتم الوثـوق فيهـا بسـبب مـا ينـتج عنهـا مـن صور رديئة .

وللأسـباب السـابقة جـرى العديـد مـن المحـاولات للتقليـل مـن عمليـة إدارة الأرباح عن طريق وضع معايير محاسبية أكثر إحكاماً ، فعلى سبيل

المثـال قامـت لجنـه معـايير المحاسـبية الدوليـة *IASB* فـي أواخـر عـام ٢٠٠٣ بإلغـاء بعـض البـدائل المحاسـبية فـي الكثيـر مـن المعـايير المحاسـبية ، وقـد أطلـق علـى هـذا الاتجـاه مشـروعات التحسـين *Improvementprojects* كمـا يـتم إحكـام عمليـة وضـع المعـايير المحاسـبية بتدنيـة مجـال الحكـم المهنـي بالنسـبة للمـديرين والمـراجعين مـن خـلال وضـع متطلبـات قيـاس دقيقـة وواقعيـة أو عـن طريـق الاعتمـاد علـى معـايير محاسـبية قائمـة علـى القواعـد الأكثـر تفصـيلا مثـل الوضـع القـائم فـي الولايـات المتحـدة التـي عـادة مـا كـان ينظـر إليهـا علـى أن لـديها نظمـا متقدمـة وجيـدة للمحاسـبة وإعـداد التقـارير الماليـة ، وعلـى الـرغم مـن وجـود النظـام الجيـد المتقـدم فـان المشـاكل قـد تحـدث بـل إنهـا وقعـت بالفعـل فـي صـورة الأزمـة الماليـة العالميـة فـي ٢٠٠٨م ممـا يبـرز الحاجـة إلـى صـياغة معـايير محاسـبية ذات جـودة مرتفعـة تـدعم الشـفافية حـال إعـداد التقـارير المالية .

ويعتقـد الـبعض أن المـدخل القـائم علـى أسـاس القواعـد مقبـولا إذا مـا قـورن بالمعـايير القائمـة علـى أسـاس المفـاهيم فيمـا يتعلـق بـالتحكم فـي عمليـة إدارة الأربـاح رغـم أن المعيـار الجيـد هـو الـذي مـن شـأنه أن يتـيح إمكانيـة ممارسـه الحكـم المهنـى فـي طـرق التسـجيل المحاسـبية والتقـديرات الأخـرى لتقديم معلومات نافعة للمستخدمين .

وفى المقابل يرى البعض (*Jamal and Tan , 2009*) إن الاتجاه نحو تطبيق المعايير القائمة على أساس المبادئ ينتج عنه تحسين في جودة التقارير المالية كما انه يقلل من فرص إدارة الأرباح بشرط أن يكون هناك اتجاه مماثل من قبل المراجعين إلى تبنى وتطبيق المدخل القائم على أساس المبادئ في المراجعة .

ويمكن إيجاز مشكلة البحث في الإجابة نظريا على التساؤل البحثي التالي :

هل سيؤدى تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على أساس القواعد إلي التقليل من ظاهرة إدارة الأرباح والحد من بدائل الاختيار المحاسبي عما لو استخدمت المعايير القائمة على أساس المبادئ في القياس المحاسبي ؟

يهدف البحث بصفة أساسية إلى إلقاء الضوء على اثر تبنى المعايير القائمة على أساس المبادئ مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد على كل: جودة ونفعية المعلومات المحاسبية ، ظاهرة إدارة الأرباح إدارة الأرباح والحد من بدائل الاختيار المحاسبي .

إن الهدف من معايير المحاسبة المالية هو اتساق الممارسة المحاسبية بين المحاسبين في بيئة معينة ، وبالتالي فإن صياغة المعايير التي تأخذ الظروف البيئة والاقتصادية والاجتماعية وتتصف بخصائص جيدة سيقود إلى قوائم مالية أكثر شفافية عن المعايير التي تتيح مرونة في الاختيار من بين البدائل خاصة في ظل وجود تعارض في المصالح بين الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات .

حيث يعد البحث من البحوث النظرية سينتهج الباحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الأدب المحاسبي المتعلق بمشكلة البحث .

سيقتصر البحث على الاستقراء النظري فقط دون وجود تطبيق عملي وفروض تخضع للاختبار .

سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول :

الدراسات التي تناولت المعايير القائمة على أساس المبادئ مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد من حيث سهولة التطبيق والقدرة على تفسير الأحداث المستقبلية .

المبحث الثاني :

الدراسات التي تناولت وضع المعايير على أساس القواعد مقابل وضع المعايير على أساس المبادئ واثر ذلك على إدارة الأرباح .

المبحث الثالث : مزايا وعيوب كل مدخل

المبحث الأول

الدراسات التي تناولت

المعايير القائمة على أساس المبادئ

مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد

باستقراء المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المصرية ترجمة حرفية للمعايير الدولية) نجد بأن تلك المعايير تحتوى على قدر كبير من

المرونـــة مـــن خــلال تــوفير العديــد مـــن الاختيــارات والبــدائل المحاســبية للوحـدات الاقتصــادية وذلـك لإمكانيــة تطبيقهــا فــي مختلــف الــدول بطريقــه أكثــر ملائمـــة واتســاقا بســبب التبــاين فـــي البيئــات الاقتصـــادية والثقافيــة والاجتماعيــة بــين بلــدان العــالم ، ووفقــا لمعــايير المحاســبة الدوليــة فــان تطبيـق وممارسـه الحكـم المهنـي المتـوازن يعتبـر مـن أهـم العوامـل للوصـول إلــى القيــاس المــالي المعبــر عــن الأداء الحقيقــي للشــركة بحيـث انــه إذا مــا قــام كــل مــن معــدى القــوائم الماليــة والمــراجعين بتطبيــق ممارســه الحكــم المهنـــي بصـــورة أكثـــر المامـــا بالقواعـــد المحاســـبية واعتمـــادا علـــى مصـطلحات عامــه ذات دلالات ثابتــة ، فــان هـذا مـن شـأنه أن يـوفر البيئــة الملائمـــة للقيــاس المــالي المعبــر عــن الأداء الحقيقــي للشــركة ، بالإضــافة إلـــى الإفصـــاح الفعـــال للمعلومـــات لأصـــحاب المصـــالح المختلفـــة فـــي المنشــاة ولكــي نصــل إلــى هـذا الحكـم المهنــي المتــوازن ينبغــي أن يعتمـد وضـــع المعـــايير المحاســـبية علـــى إطـــار مـــن المفـــاهيم والتعريفـــات الاقتصــادية الشــاملة والتــي تتـيح للممــارس اسـتخدام الحكـم المهنـي لمعالجـه الأحـداث المحاسـبية وفقـا للجـوهر الإقتصـادى لهـذه الأحـداث ويسـمى هـذا النـــوع مـــن المعـــايير المحاســـبية القائمـــة علـــى أســـاس المبـــادئ (*Principal-based Accounting Standards*) وتتمتـع مثـل هـذه المعــايير بقــدر عــالي مــن البســاطة والوضــوح وقلــة الاعتمــاد علــى الإرشادات اللازمة للتطبيق العلمي لمثل هذه المعايير ، وذلك بخلاف

المعـــايير المحاســبية التـــي تعتمـــد علـــى مجموعـــه مـــن القواعـــد الأكثـــر تفصـيلا وتحديـدا والتـي تعطـى شـرحا تفصـيليا بـالإجراءات والخطـوات التـي يجـب أن يـتم تطبيقهـا فـي معظـم الممارسـات والتطبيقـات العمليـة لمعالجـه الحـدث الاقتصـادي دون السـماح بـالخروج عـن هـذه القواعـد (الصـرامة فـي التطبيـق) أو وجـود أي قـدر مـن الحكـم المهنـي ممـا يـؤدى إلـى وجـود تعقيـد غيـر ضـروري فـي المعـايير المحاسـبية وتشـجيع هيكلـة المعـاملات الماليـة والتـي لا ينـتج عـن إتباعهـا فـي معظـم الأحيـان الوصـول إلـى قـوائم ماليـه صـحيحة وذات تمثيـل عـادل للوضـع المـالي للمنشـاة ويسـمى هـذا النـوع مـن المعـايير المحاسـبية بالمعـايير المحاسـبية القائمـة علـى أسـاس القواعـد (*Rule –Based Accounting Standards*)

وهكـذا يمكـن النظـر إلـى عمليـة وضـع المعـايير المحاسـبية علـى إنهـا مـدى مسـتمر أو متواصـل يبـدأ فـي احـد أطرافـه بمجموعـه مـن القواعـد المحـددة وينتهـي فـي الطـرف الأخـر بمجموعـه مـن المفـاهيم (المبـادئ) التـي تعتمـد علـى تعريفـات اقتصـاديه عامـه فـي مصـلحاتها ودلالاتهـا (*Schipper , 2000*) .

وتأسيسـا علـى مـا سـبق ، فقد أشـارت دراسـة (*Rogero , 1998*) انـه كـي يكـون المعيـار يتصـف بخصـائص ذات جـودة عاليـة يجـب أن يـتم وضـع المعـــايير علـــى أســـاس المفـــاهيم ، حيـــث أن المعـــايير الموضـــوعة علـــى أساس المفاهيم تكون أسهل في التطبيق والشرح من تلك المعايير

الموضوعة على هيئة قائمة افعل ولا تفعل (أساس القواعد) ، ورغم انه لا يوجد معيار يستطيع التنبؤ بكافة وجميع الأسئلة والأحداث المستقبلية ، نجد إن المعيار الذي يعتمد على مفهوم أو موضوع محدد يمكنه التعامل مع الواقع العملي بصورة سهلة ويسيرة .

كما أشارت دراسة*(Guerrera & Norman , 2002)* إلى أن المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة لوضع المعايير المحاسبية يعتبر أفضل المدخلين بالنسبة لتحقيق أهداف لجنة معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالتسجيل المحاسبي مقارنة بالمدخل القائم على أساس القواعد وذلك **على النحو التالي :-**

أولاً : أن المدخل القائم على أساس المفاهيم يحقق هدف لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية والذي يتطلب تحسين الفهم العام لكل من طبيعة وأهداف المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية من خلال اعتماده على الإطار المفاهيمي الذي يجب أن يلم به مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يتمكنوا من استخدام تلك المعلومات بالشكل الملائم في عملية اتخاذ القرارات .

ثانياً : أن تحقيق الهدف المشار إليه سابقاً عن طريق الاعتماد على أساس المفاهيم يؤدي إلي اتفاق وتقارب أكثر في عملية وضع المعايير المحاسبية بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (*FASB*) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) وبالتالي إلي وجود توافق دولي في المعايير المحاسبية .

ويعتقد *Herz (Business Week Online,2002)* رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي أن تطبيق الحكم المهني وانعكاسه على القوائم المالية سوف يتم تحسينه عن طريق اعتماد المحاسبين على استخدام أحكامهم المهنية بدلاً من تطبيق القواعد التفصيلية ، كما ويري *Herz* أن المعايير القائمة على أساس المفاهيم (المبادئ) سوف ينتج عنه معايير ذات حجم أقل من ١٢ صفحة بدلاً من بعض المعايير التي يتجاوز حجمها ١٠٠ صفحة في ظل القواعد ، وبالتالي تكون هذه المعايير أبسط شكلاً ومضموناً بالإضافة إلي أنه يمكن تطبيقها على مدي أوسع من المعاملات والأحداث المحاسبية . أيضاً أشار *HarreyPitt* رئيس هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية الأمريكية (*SEC*) أن المعايير القائمة على أساس القواعد غير مرنة وبالتالي لا كواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية الأمر الذي ينتج عنه كيان محاسبي لا يمكنه التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية غير الظاهرة والمتوقعة .

وعلى الجانب الاسترالي يري *(Nationwide New , 2002)* *David Knott*(رئيس هيئة تداول الأوراق المالية والاستثمار الاسترالية أن زيادة تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على أساس المفاهيم سوف يعمل على تقليل التلاعبات التي كان يرتبط الكثير منها بتطبيق القواعد المحاسبة .

بينما أشارت دراسة (*Nelson , 2003*) إلى أن الاعتماد على القواعد من شأنه أن يؤدي إلي زيادة درجة الدقة التي من خلالها يقوم واضعي المعايير بتوصيل متطلباتهم وأهدافهم إلي معدي القوائم المالية إلا أنه في المقابل لاحظ أن الاعتماد على وضع المعايير على أساس القواعد سيؤدي إلي زيادة درجة تعقيد المعايير بجانب هيكله الأحداق الاقتصادية .

كما أشارت دراسة(*Schipper , 2003*) إلى أن لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية أشارت إلي أنه إذا تم تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة ، فإن هذا من شأنه أن يدعم ويؤيد هدف مجلس معايير المحاسبة المالية (*FASB*) وهو تحسين منفعة التسجيل المحاسبي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكل من الملائمة والمصداقية .

كما تعتقد اللجنة أن تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم سوف يعكس الجوهر الاقتصادي الصحيح للأحداث الاقتصادية ، إلا أن فكرة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم لن تكون سهلة حيث أنها تتطلب تغييراً جوهرياً في اتجاه جميع الأطراف المهتمة بمعلومات المحاسبة المالية من واضعي المعايير ، هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية *SEC* ، المستثمرين ، معدي القوائم المالية والمراجعين .

أيضا دراسة (*Kohlbeak & Warfield , 2005*) اختبرت مدي تأثير تطبيق أربعة معايير محاسبية تم وضعها على أساس المفاهيم بجانب اتفاقها مع تعريفات الأصول والخصوم طبقاً للإطار الفكري للمحاسبة على جودة المعلومات المحاسبية . وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة ايجابية بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم وزيادة القدرة التفسيرية والتنبؤية بالأرباح خاصة عند تطبيق معيار مزايا العاملين ، وبالتالي فقد أشارت الدراسة إلي وجود اتساق بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ونفعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المدخل لكل من المحللين الماليين والمستثمرين ويعتبر هذا دليلاً على جدوى تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم كأساس ملائم لوضع المعايير المحاسبية .

كما أوضحت دراسة (*Carmona & Trombetta , 2008*) أن سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي يرجع إلى دورها في كل من : تدعيم مهنة المحاسبة ، والتوافق فيما بين البلدان ، ويعزى سبب ذلك إلى أن معايير المحاسبة الدولية اعتمدت على المدخل القائم على أساس المبادئ في وضع المعايير المحاسبية الأمر الذي يزيد من فرص تطبيق معايير المحاسبة الدولية

بشكل أكثر مرونة في العديد من الدول رغم اختلاف الثقافات والظروف الاقتصادية ، بالإضافة إلي أن المعايير القائمة على أساس المبادئ تمكن المحاسبين من الاعتماد على كل من الخبرات والخلفيات التعليمية وبرامج التدريب المختلفة وتطبيق ذلك فى العديد من المنظمات وشركات المحاسبة . وأخيرا تشير هذه الدراسة إلي أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعتبر خطوة هامة جداً في عملية التوافق المحاسبي بالرغم من كون الاعتماد على هذا الأساس لا يمكن من خلاله توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة .

هذا وقد توصلت دراسة (*Tsakumis , et al . 2009*) إلى أن معدي القوائم المالية وفقا للمعايير المعتمدة على أساس القواعد (الصرامة) قليلا ما يقومون بالتسجيل المالي الدقيق حتى مع وجود لجنة مستقلة للمراجعة ، وبالتالي فقد أيدت الدراسة فكرة الانتقال إلى المدخل القائم على أساس المبادئ سوف يعمل على تقوية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة ، بالإضافة لزيادة الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية .

المبحث الثاني
الدراسات التي تناولت
وضع المعايير على أساس القواعد
مقابل وضع المعايير على أساس المبادئ
واثر ذلك على إدارة الأرباح .

لن يستطرد الباحث في تعريف إدارة الأرباح ، حيث تناولها الأدب المحاسبي باستفاضة ، كما أن البحث العلمي في مرحلة الدكتوراه ليس من الملائم سرد تعاريف متنوعة بل أن الأمر يقتصر على أكثر التعريفات شمولا مما يتيح للباحث التعمق في أساس المشكلة القائم عليها البحث .

يقصد بإدارة الأرباح الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاقات *Accrual Management* من قبل الإدارة بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة (*Belkaoui , 2004*) ، وبالتمعن في هذا التعريف نجد أن الأداة المستخدمة في إدارة الأرباح هو تعمد الإدارة في استخدام أساس الاستحقاق بالشكل الذي يكفل لها تحقيق مصالح ذاتية وبذلك فقد شمل التعريف جميع الوسائل الممكنة مثل : الاختيار من بين البدائل المحاسبية ، إجراء تقديرات محاسبية وفقا لرغبات الإدارة ، المرونة في توقيت الاعتراف من حيث التقديم أو التأجيل لبعض بنود المصروفات والإيرادات .

فعلى سبيل المثال بالنسبة لطرق تسعير المخزون السلعي يمكن استخدام أكثر من طريقه لتسعير المنصرف من المخزون ، وبالتالي تتأثر تكلفه المبيعات وتكلفه المخزون أخر المدة وكذلك صافى الأرباح أو الخسائر، كما أن هناك العديد من الطرق المقبولة للمحاسبة عن إهلاك الأصول الثابتة وللإدارة مطلق الحرية في اختيار من بينها ، ومن ناحية أخرى تستطيع الإدارة أن تؤثر على توقيت حدوث بعض العمليات مثل تأخير حدوث عمليه بيع معينه أو تأجيل مصروف معين أو الإسراع بإنفاق معين قبل ميعاد استحقاقه وبالإضافة إلى ذلك تستطيع الإدارة أن تقوم بتغيير معالجه بعض بنود الإيرادات أو المصروفات مثل معالجه البنود الرأسمالية على إنها إيراديه أو تحويل البنود العادية إلى بنود غير عادية كما يمكن التحكم في توزيع بعض المصروفات بين الفترات المحاسبية وهذا يؤدى إلى اختلاف النتائج والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الطرق تتمشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى التعرف على السياسة المحاسبية المتبعة عند إعداد وعرض القوائم المالية

ومن منظور علاقة وضع المعايير وإدارة الأرباح ، فقد استهدفت دراسة (*Demski , 2004*)الدراسة اختبار مدي جودة المعايير المحاسبية مقاسه بمدي تأثيرها على كلا من إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح

الحقيقيــة مــن خــلال اختبــار مــدي وجــود إدارة للإربــاح فــي مجموعــة مــن الشـركات التـي تقـوم بتطبيـق معـايير محاسـبية تعتمـد علـى أسـاس القواعـد التفصــيلية وقــد توصــلت الدراســة إلــي أن الاعتمــاد علــى المعــايير المحاســبية التــي تعتمــد علــى أســاس القواعــد الأكثــر تفصــيلاً لتحديــد المعالجـات المحاسـبية للأحـداث الاقتصـادية سـوف تـؤدي إلـي التقليـل مـن مجال إدارة للأرباح الحقيقية عند أحكام وضع المعايير المحاسبية .

كمـا أشـارت دراسـة (*Ewert & Wagenhofer , 2005*) إلـى أن الاختيــار المحاســبي يمكــن اســتخدامه كــأداة لإدارة الأربــاح ويكــون لــه تكلفتــه الخاصــة ، وبالتــالي فــإن هنــاك علاقــة طرديــة بــين زيــادة تكــاليف اســتخدام البــدائل المحاســبية وزيــادة تكــرار اســتخدام هــذا البــديل لإدارة الأربـاح . كمـا أن التقليـل مـن عـدد الطـرق والبـدائل المحاسـبية مـن خـلال تحديـد قـوائم أكثـر وضـوحاً للمعـايير المحاسـبية سـوف يزيـد أيضـاً مـن تكلفــة عمليــة إدارة الأربــاح مقارنــة بتقليــل مســتوي إدارة الأربــاح ، إلا أنــه علـى الـرغم مـن ذلـك نجـد أن المسـتوي الكلـي المتوقـع لإدارة الأربـاح سـوف يرتفــع وذلــك نظــراً لوجــود نــوعين لإدارة الأربــاح الأول هــو إدارة الأربــاح المحاسـبية أمـا الثـاني والـذي يـزداد نتيجـة لـنقص النـوع الأول هـو إدارة الأربــاح الحقيقيــة والتــي تعتمــد علــى إمكانيــة التــأثير أو التلاعــب فــي التدفقات من خلال توقيت وقوع الأحداث والاعتراف بها .

أيضا استهدفت دراسة (*Psaros , 2007*) الإجابة على السؤال التالي – هل يؤدي الاعتماد على المعايير القائمة على أساس المفاهيم إلي تحيز في إعداد التقارير المالية في بيئة الأعمال الاسترالية التي بدأت في تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ؟

وقد قامت هذه الدراسة بالإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل الحكم المهني في عملية إعداد القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المحاسبين في بعض الشركات الاسترالية المسجلة في البورصة وقد تم الاعتماد في تحليل الحكم المهني على المعيار الاسترالي رقم ١٠٢٤ والذي يشبه إلي حد كبير المعيار الدولي رقم ٢٧ الخاص بالقوائم المالية المجمعة .

وقد أشارت الدراسة في مجملها أنه ليس من الضروري أن يؤدي الاعتماد على المعايير القائمة على أساس المفاهيم إلي تقارير مالية غير عادلة أو متحيزة .

المبحث الثالث
مزايا وعيوب كل مدخل

المعايير القائمة على أساس القواعد *Rule – Based Standard* :

وهى عبارة عن عملية وضع المعايير اعتماداً على مجموعة من القواعد الصارمة والبالغة الحسم التي تعطى شرحاً تفصيلياً بالإجراءات والخطوات التي يجب أن يتم تطبيقها لمعالجة الحدث الاقتصادي دون السماح بالحياد عن هذه القواعد أو وجود أي قدر من الحكم الشخصي والتقدير المهني .

مثال على وضع المعايير على أساس القواعد :

يتم حساب مصروف الإهلاك السنوي لكل الأصول الثابتة بمقدار ١٠% من التكلفة التاريخية للأصل حتى يتم أهلاك الأصل كلية . وبالنظر إلى هذه القاعدة نجد انه ليس هناك مساحة للحكم الشخصي أو الاختلاف عن مقدار مصروف الإهلاك الذي سوف يتم الاعتراف به .

وبالنظر إلى هذه القاعدة نجد انه ليس هناك مساحة للحكم الشخصي أو الاختلاف عن مقدار مصروف الإهلاك الذي سوف يتم الاعتراف به .

وبالتالي نجد أنه نتيجة تطبيق المعايير على أساس القواعد وجود اتساق وإمكانية للمقارنة بين كل المنشآت وعبر الفترات الزمنية وعلى الرغم من ذلك نجد أن هذه المعايير تفتقر إلى الملائمة نتيجة إلى عدم قدرتها

علـــى عــرض وتوضـــيح الجــوهر الاقتصـــادي للأحـــداث والتـــي تختلـــف باختلاف الشركات والأحداث.

المعايير القائمة على أساس المفاهيم

: *Concept – based standard*

عبـارة عـن عمليـة وضـع المعـايير المحاسـبية اعتمـاداً علـى مجموعـة مـن المفـاهيم القائمــة علــى أســاس مجموعــة مــن التعريفــات الاقتصــادية العامــة والتـــي تتـــيح للممـــارس اســـتخدام الحكـــم الشخصـــي لمعالجـــة الأحـــداث الاقتصادية حسب جوهر هذه الأحداث .

مثال على الأساس المفاهيمي لوضع المعايير المحاسبية :

يجـــب أن يعكـــس مصـــروف الإهـــلاك خـــلال الفتـــرة المحاســـبية مقـــدار الانخفاض في القيمة الاقتصادية للأصل مع مرور الزمن .

وبـالنظر إلـى هـذا المعيـار نجـد أن تطبيقـه يتطلـب الاعتمـاد علـى كـلاً مـن الحكـم الشخصـي والخبـرة مـن قبـل المـديرين والمـراجعين . وبالتـالي ربمـا نتفـق علـى أن مثـل هـذا النـوع مـن المعـايير يعكـس جـوهر وروح الحـدث الاقتصـادي إلا أن تطبيقـه سـوف يكـون مكلـف جـداً بالإضـافة إلـى انـه سـوف يـؤدى إلـى نتـائج لا يمكـن مقارنتهـا عبـر المنشـاة كمـا أنهـا لا تكـون متسقة عبر الوقت .

منـــافع وتكـــاليف أســـاس القواعـــد فـــي مقابـــل أســـاس المفـــاهيم فـــي بنـــاء المعايير المحاسبية :

أولاً : المعـايير القائمـة علـى أسـاس القواعـد *Rule Based Standard* :

المزايا :

زيادة درجة المقارنة عبر الشركات حيث أن هذه النتائج تكون متسقة مع مرور الزمن

زيادة درجة التحقق للمراجعين والمشرعين

التقليل من فرصة إدارة الأرباح عن طريق تقليل الحكم المهني وزيادتها من ناحية أخرى عن طريق هيكلة الأحداث.

تحسين توصيل متطلبات وأهداف واضعي المعايير المحاسبية .

العيوب :

لا تستطيع المعايير التفصيلية أن تقابل تحديات العالم المالي الذي يتسم بالتعقيد والتغيرات السريعة

وبالتالي فإن هذا النوع من المعايير يقدم دائماً نموذجاً لتحديد التطابق في الشكل وليس في المضمون أو الجوهر (*Finnerty 1988*) .

بالتالي فإن لجنة معايير المحاسبة المالية ترى انه لا يمكن لأي منظمة تهتم بوضع المعايير أن تتوقع وتقوم بإعطاء قواعد لكل أنواع وأشكال الأحداث المحاسبية المتوقعة .

مع مرور الزمن تصبح هذه القواعد التفصيلية غير كاملة وغير صالحة التطبيق (تتقادم).

تعطي الفرصة للمديرين ذات المصلحة الذاتية للتلاعب في تسجيل النتائج والأحداث بحجة تطبيق هذه القواعد .

يكون من الصعب اكتشاف التلاعب في النتائج المالية المدونة من قبل

المراجعين عندما يتم الاعتماد على القواعد التفصيلية كأداة للتبرير من قبل المديرين .

تفتقر المعايير القائمة على أساس القواعد إلى الملائمة نتيجة لعدم قدرتها على نقل وتمثيل جوهر الأحداث الاقتصادية .

إن المعايير المبنية على أساس القواعد أكثر تفصيل وإرشادات مما تربك القائم على القياس المحاسبي .

ثانياً : المعايير القائمة على أساس المفاهيم :

المزايا :

تعمل على تحسين الاستفادة (المنفعة) من التسجيل المالي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكلا من الملائمة والمصداقية وذلك عن طريق اعتمادها على تطبيق الحكم المهني والخبرة من قبل كلاً من المديرين والمراجعين .

يمكن تحقق أهداف لجنة معيار المحاسبة المالية من خلال تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم بينما لا يمكن ذلك إذا ما تم تطبيق المعايير على أساس القواعد .

يؤدى تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم إلى اتفاق أكثر في علمية وضع المعايير بين كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية ((FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) الأمر الذي من شانه تشجيع عملية التوفيق المحاسبي الدولي

تتيح تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم الفرصة للمحاسبين لاستخدام الحكم المهني مما يؤدى إلى إمكانية التعبير عن الجوهر الاقتصادي للأحدث المحاسبية .

تتميز المعايير القائمة على أساس المفاهيم بأنها أكثر بساطة إذا ما قورنت بغيرها.

العيوب :

ارتفاع تكلفة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم .

تكون النتائج الناشئة على تطبيق هذا المدخل لا يمكن مقارنتها عبر المنشآت وتكون أيضا غير متسقة مع مرور الزمن .

وترى لجنة معايير المحاسبة المالية أن مدخل وضع المعايير على أساس المفاهيم يمثل سلاحاً ذو حدين وذلك لأن هذا المدخل يسمح للمديرين باختيار المعالجات المحاسبية التي تعكس فهمهم للإحداث الاقتصادية من جهة، إلا انه من جهة أخرى يتيح الفرصة للمديرين في تبنى وتطبيق معالجات محاسبية تتوافق مع منفعتهم الذاتية ولا تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية ، وبالتالي يمكن القول بأنه لكي يعكس المدخل القائم على أساس المفاهيم الأحداث الاقتصادية بعدالة ومصداقية .

وبالنظر إلى المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة لوضع المعايير المحاسبية نجد أن أفضل المدخلين بالنسبة لتحقيق أهداف لجنة معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالتسجيل الآتي :

أولاً : من المفترض أن يمتلك الأفراد الإطار المفاهيمى بالنسبة للمعلومات المالية حتى يتم استخدام تلك المعلومات بالشكل الملائم في عملية اتخاذ القرارات .

وهنا نجد أن المدخل المفاهيمى لوضع المعايير يكون أكثر تماشياً مع تطبيق الإطار المفاهيمى للجنة معايير المحاسبة المالية الأمر الذي من شانه أن يحسن فهم الأفراد لهذا الإطار وهكذا ، فإن المدخل القائم على أساس المفاهيم يقوم بتلبية هدف *FASB* الذي يتطلب تحسين الفهم العام لكلاً من طبيعة وأغراض المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

ثانياً : إن تحقيق الهدف المشار إليه سابقاً عن طريق الاعتماد على أساس المفاهيم يؤدى إلى اتفاق وتقارب أكثر في عملية وضع المعايير المحاسبية بين كلاً من لجنة معايير المحاسبة المالية *FASB* ولجنة معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) وبالتالي إلى توافق دولي في المعايير المحاسبية .

الفصل الثاني
أساليب إدارة الأرباح في الشركات المساهمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واستراليا العديد من حوادث الفشل المالي لشركات عملاقة أمثال: (Enron, Psrsmslsr و Tel and Harris) وغيرها. وقد ربط الباحثون أمثال : (Goncharov,2005) و (Giroux, 2004,p.2)، حدوث هذا الفشل بعدة أسباب على رأسها الممارسات المفرطة لتلك الشركات في مجال إدارة الأرباح مقرونة بسياسة الإهمال الذي مارسته شركات التدقيق في القيام بالعناية المهنية الواجبة لدى فحص حساباتها والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ كما كان الحال مع شركة آرثر أندرسون. وللأرباح المعلنة للشركات المساهمة العامة بما لها من مضمون أو محتوى معلوماتي آثار هامة تنعكس على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم على القرارات الاستثمارية والتمويلية لمن يستخدم تلك البيانات. من هنا فإن أي محاولة تقوم بها إدارة تلك الشركات في إدارة الأرباح سواء بالزيادة أو بالنقص ستؤثر على درجة موثوقية بياناتها المالية المنشورة ومن ثم على الأسعار السوقية لأسهمها المتداولة في البورصة وبالتالي على قيمتها السوقية ذلك على اعتبار أن تلك القيم تمثل في المحصلة النهائية القيم الحالية لأرباحها المتوقعة (Mckee,2005).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

فـي ظـل الظـروف الاقتصـادية التـي أعقبـت الأزمـة الماليـة العالميـة، تعاظمت ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بشكل عام

والمساهمة العامة منها بشكل خاص وذلك سعياً منها لتحسين ربحيتها ووضعها المالي الذي تُعكسه بياناتها المالية المنشورة. وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات إما لإرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها.

من هنا تأتي هذه الدراسة لبحث وتحليل أبعاد هذه الظاهرة والوقوف على مدى تفشيها من جهة ثم بعد ذلك لتقليل مسبباتها من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة للأسئلة الثلاثة التالية:

الأول: هل تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة؟

الثاني: وإذا كانت هذه الممارسة تتم فعلاً، ما مدى تأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارسها؟

الثالث: ما الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي:

تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح والتعرف على الأساليب التي تتبعها في هذا المجال.

تحديد مدى انعكاسات ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباع على موثوقية بياناتها المالية المنشورة .

استكشاف الوسائل المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة في تلك الشركات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الذي تعاني منه الكثير من الشركات المساهمة العامة الأردنية من تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من خسائر تشغيلية مُتلاحقة تهدد استمرارية الكثير منها وتعرضها للتصفية الاختيارية أو الإجبارية وتتجلى تلك الآثار والتداعيات أيضا بانعكاساتها على الأسعار السوقية لأسهم الكثير من تلك الشركات والتي هبطت إلى ما دون قيمها الاسمية. ذلك ما جعل الإدارات التنفيذية منها تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح والى حد وصل لدى البعض منها الى ممارسة الغش والاحتيال، أو تجميل صورتها أمام الهيئات العامة للمساهمين من جهة وللحد من الهبوط المتسارع في أسعار أسهمها من الجهة الأخرى . من هنا تنبع أهمية الدراسة وبالنتائج التي ستكشف عنها من كونها ستوفر للمساهمين وللأطرف الأخرى ذات المصالح بما فيها جهات الرقابة والإشراف مؤشرات عن مدى تفشي ظاهرة إدارة الأرباح وعن مدى أثارها على موثوقية البيانات المنشورة التي تصدرها الشركات التي تمارس فيها.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي القائم على استخلاص النتائج المستهدفة من خلال استكشاف أراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة لأرباح وكذلك عن مدى انعكاساتها على موثوقية البيانات المالية التي تنشرها تلك الشركات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الأردنية وبالبيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات، وقد شملت عينة الدراسة ثلاث فئات: (الوسطاء الماليون في البورصة وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدققون الخارجيون) وقد تم اختيار هذه الفئات باعتبارها الأكثر اطلاعا وفهماً للممارسات التي تقوم بها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح ذلك ما يجعلها الأكثر قدرة على إجابة الأسئلة المطروحة في أداة الدراسة وهي الاستبانة الموزعة عليهم من اجل جمع المعلومات اللازمة للدراسة.

وقد تضمنت هذه الإستبانة ثلاثة أسئلة تغطي المحاور الرئيسة الثلاثة للدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الأرباح.

السؤال الثاني:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى الآثار التي تنعكس على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارس فيها إدارة الأرباح.

السؤال الثالث:

بفقراته السبع اجابت فيه عينة الدراسة عن مدى اقتناعها بوجود وسائل مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

والجدول التالي يوضح الفئات الثلاث وكذلك عدد الاستبيانات الموزعة عليهم والمستردة منهم.

جدول(١)

توزيع عينة الدراسة على فئات الثلاث

#	الفئة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	%
١	الوسطاء الماليون	٥٠	٤٢	٨٤
٢	ضباط الائتمان	٣٠	٢٣	٧٧
٣	المدققون الخارجيون	٢٠	١٧	٨٥
المجموع		١٠٠	٨٢	٨٢

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة والأسئلة الثلاثة المتفرعة عنها تقوم الدراسة على الفرضيات الثلاث التالية.

الفرضية الأولى Ho1

لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة الأردنية العامة إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة.

الفرضية الثانية Ho2

لا تؤثر الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

الفرضية الثالثة Ho3

لا ترى الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة وجود وسائل تكفل الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لإدارة الأرباح تعريفات متعددة يتداولها الأكاديميون والمهنيون، فمثلا عرفها (Schipper,1989) بأنها تدخل مقصود تمارسه الإدارة لدى إعداد التقارير الخارجية التي تصدرها الشركة من اجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها. أما (Healy &Wahlen,1999) فقد ربط إدارة الأرباح باستخدام المديرين التنفيذيين لتقديراتهم الشخصية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة من اجل تضليل مستخدمي تلك القوائم أو بقصد التأثير على مستوى انجازات الشركات التي يديرونها لأغراض تخدم العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك التي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة.

ومع أن معظم الباحثين ينحون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح إلا ان البعض منهم مثل (Mckee,2005, p.82) اتخذ موقفا معاكسا حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية

يقصد بها إذا ما مورست مثلا ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق عنصر الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما (Ronen & Yaaris ,2008, p.114) فقد اتخذا موقفا وسطا بين الرأيين السابقين إذ يريا بأن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح يمكن أن يكون مفيدا إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة في الأجل الطويل حتى لو اخفت عنهم أداءها الحقيقي في الأجل القصير، لكن(Giroux, 2004, p.2) ربط الآثار التي تترتب على إدارة الأرباح بطبيعة الإجراءات التي تمارس في هذا المجال وبذلك يمكن أن تتراوح هذه الآثار بين أن تكون معقولة ومقبولة أحيانا لتصل إلى مستوى الغش أو الاحتيال في أحيان أخرى.

وتتعدد الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في سياق ممارساتها لإدارة الأرباح. ويمكن حصر أهم تلك الأساليب والإجراءات **فيما يلي**:

١. أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها وهي أكثر الأساليب شيوعاً إذ يؤثر ذلك على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي على أرباح تلك الفترة ، ومن الأمثلة على ذلك اختيار طريقة بعينها من طرق تقييم المخزون، أو طريقة بعينها من طرق الاستهلاك وذلك في إطار ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية (مطر،2010).

٢. إجـراءات محاسـبة الاسـتحقاق، أي الأسـس والمعـايير المطبقـة فـي قيـاس الـربح بموجـب أسـاس الاسـتحقاق مقارنـة بتلـك المطبقـة فـي قياسـه بموجـب الأسـاس النقـدي. إذ مـع القبـول التـام لأسـاس الاسـتحقاق فـي إعـداد البيانـات الماليـة المنشـورة كونـه أكثـر عدالـة مـن الأسـاس النقـدي فـي تحديـد نتـائج أعمـال الشـركات إلا أن ذلـك لا يحـول دون إسـاءة اسـتخدام هـذا الأسـاس مـن قبـل بعـض المـديرين التنفيـذيين بقصـد التلاعـب فـي أرقـام الأربـاح المعلنـة وذلـك مـن خـلال الأسـس المتبعـة فـي تقيـيم المخـزون السـلعي، أو فـي تكـوين مخصصـات الـديون المشـكوك فيهـا أو فـي توقيـت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (IASB,2006) .

لـذا وبقصـد تخفـيض الآثـار التـي تـنعكس علـى الأربـاح بفعـل الممارسـة غيـر السـليمة لمحاسـبة الاسـتحقاق كـان(De Angelo,1986) قـد طـور نموذجـه المعـروف فـي هـذا المجـال والممثـل بالمعادلـة التالية:

$$ACt= NPAT_{t} – CFO_{t}$$

بحيث:

ACt: ذلـك الجـزء مـن الـربح المحقـق فـي الفتـرة (t) بسـبب أسـاليب الاستحقاق.

$NAPT_t$: صـافي الـربح التشـغيلي بعـد خصـم الضـريبة والفوائـد للفتـرة (t).

CFO_t: التدفق النقدي التشغيلي للفترة (t).

٣. تمهيد الدخل (Income Smoothing) والذي عرفه (Copeland,1968) بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الإدارة لنقل جزء من الربح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة إلى سنة أخرى أرباحها منخفضة وذلك سعيا منها إلى تخفيض حدة التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري ويمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الإجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق.

أما (العبد الله والحسناوي، ٢٠٠٦) فقد عرّفا تمهيد الدخل بأنه استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة مثل: مصاريف البحث والتطوير والإعلان، ومصاريف التدريب. أو من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بين بنود عادية أو غير عادية.

ومن الإجراءات الحديثة المتعارف عليها لإدارة الأرباح ما كشفت عنه دراسة (Anandarajian & Mccarthy,2007) من أن الكثير من الشركات تستخدم محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، بينما كشفت دراسة(Pincus,M.& rajagopal,2002) عن أن البنوك التجارية الاسترالية تستخدم الاحتياطات التي تكونها لخسائر القروض المتعددة كأداة من أدوات إدارة الأرباح وذلك من خلال ما يعرف بأسلوب Cookie Jar (Reserves).

٤. أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية (Big Bath- Write off) وتلجأ الإدارة إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة التنظيم Reorganizationالتي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية الهامة، أو لدى إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول، ووفقاً لـِ (Mckee,2005) تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة وذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة لتجني هي أثارها الايجابية في الفترة اللاحقة ذلك لان هذه الإجراءات تنعكس أثارها في بداية الأمر سلبا على السعر السوقي لسهم الشركة لتظهر أثارها الايجابية في الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى.

٥. الإدارة الحقيقية للأنشطة Real Activities Management ، وإدارة الأرباح وفق هذا الأسلوب تختلف عنها وفق الأساليب السابقة.إذ تمارس الإدارة هنا عملية إدارة أرباح حقيقية من خلال قرارات تشغيلية فعلية وليس من خلال السياسات المحاسبية أو من خلال إجراءات محاسبة الاستحقاق آنفه الذكر. ومن الأساليب التي تتبع في هذا السياق حسب (Roy chowdhury,2006, pp:335-370)

الخصومات الممنوحة للعملاء سواء عند البيع أو بقصد تعجيل الدفع،

أو بتخفيض الأعباء الإضافية أو بتغير مواعيد شحن البضاعة، أو برسملة تكاليف البحث والتطوير، ويرى(Graham & Raigobal,2005)بان ممارسة الأنشطة الحقيقية تلك خلال الفترة الجارية قد تؤثر على تدفقاتها النقدية في الفترة اللاحقة ومن ثم قد يكون لها في حال المبالغة بممارستها أثار سلبية تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة.

٦. القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش والاحتيال (Fraud & Manipulation) وذلك من خلال التلاعب بأرقام الحسابات بقصد تحقيق أغراض خاصة تسعى إليها الإدارة ويعتبر هذا الإجراء الأكثر خطراً من بين جميع الممارسات السابقة لإدارة الأرباح. (Perols & Lougee, 2011).

وفي سياق شرح أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها من ممارسة إدارة الأرباح يقدم الباحثون عدة أسباب، إذ يرى (Aya & Sunder 2003, مثلا بأن المديرين التنفيذيين يلجأون إلى ذلك لمقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من اجل تعظيم سعر سهمها السوقي ومن ثم تعظيم المكافآت التي يحصلون عليها. فيما يرى (Athanhaskon & Walker,2009) بان الإدارة تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة لإبلاغ مستخدمي البيانات المالية المنشورة بتوقعاتها الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي على ضوئها يتم تحديد القيمة السوقية المتوقعة للشركة. وفيما يرى (Makee,2005, p.212) أن الإدارة بممارستها لتمهيد الدخل تسعى

إلــى تقلــيص حجــم التقلبــات التـــي تحــدث فـــي الــربح الــدوري مــن اجــل تقلــيص عنصــر المخـــاطرة المحــيط بفــرص تحقيــق تلــك الأربـــاح فـــي المســـتقبل وبمـــا يـــوفر لأربـــاح الشـــركة ســـمة الاســـتمرارية التـــي تـــنعكس بالإيجـاب علـى جـودة تلـك الأربـاح ومـن ثـم علـى سـعر سـهمها فـي السـوق المـــالي ويـــرى (أبـــو عجيلـــة وعمـــاد، ٢٠٠٧) و(مرعـــي،٢٠٠٢) و (Reitenga &Tearny,2003) و(Anony,M. 2007,P.90), بـــأن ممارســـة المـــديرين التنفيـــذيين لإدارة الأربـــاح تـــتم فـــي نطـــاق ســـعيهم لتحقيـق مصـالحهم الشخصـية وذلـك فـي نطـاق علاقـة الوكالـة التـي تنشـأ بيــنهم وبــين مــلاك الشــركة والتـــي بموجبهـــا يــتم تضــمين عقــودهم شــروطاً تـربط المزايـا العينيـة والماديـة التـي يحصـلون عليهـا بـأداء الشـركة. مـن هنـا وبقصـــد تحقيـــق التحســـين المســـتهدف فـــي هـــذا الأداء يمارســـون إدارة الأربـــاح مـــن اجـــل الوصـــول بـــالربح الـــدفتري إلـــى الـــربح المســـتهدف فـــي الظـروف التـي تسـتدعي ذلـك مثـل زيـادة العمولـة السـنوية التـي يتقاضـونها أو تعظـيم قيمـة مكافـآت نهايـة الخدمـة المسـتحقة لهـم عنـد انتهـاء أو إنهـاء عقـــودهم مـــع الشـــركة أو حتـــى فـــي الحـــالات التـــي يطمحـــون فيهـــا إلـــى اكتساب العضوية في مجلس الإدارة.

وبصدد الضوابط المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح وتلافي آثارها السلبية على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة يقدم الباحثون أمثلة على تلك الضوابط. من هؤلاء على سبيل المثال (بافقير.٢٠٠٨) ، (Abed & Swaidan, 2012)، (Peasnell, etal,2005,)

الذين يرون بان تفعيل نظمالحاكمية في تلك الشركات وبما تتضمنه تلك النظم من قواعد وشروط تدعم دور الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة وكذلك دور لجان التدقيق توفر بيئة مناسبة للحد من الممارسات المبالغ فيها في إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين. أما (مطر ونور، ٢٠٠٧) و(أبو عجيلة.٢٠٠٧) و(Chen,etal, 2011) فيرون بان مدققي الحسابات الخارجين يجب أن يتحملوا دورا هاما في هذا المجال وذلك من خلال مراعاتهم لسلوكيات وأخلاقيات المهنة وكذلك تطبيق المعايير الخاصة بجودة التدقيق الكفيلة بالكشف عن أحداث الغش والاحتيال التي قد يمارسها بعض المديرين التنفيذيين مع التأكد من تطبيق الجزاءات الرادعة على المدقق الذي لا يبذل العناية المهنية الواجبة للكشف عن تلك الأحداث.

لكن(Rahmwati & Purti, 2011) ركز على ضرورة تنمية الحس الاجتماعي لدى المديرين التنفيذيين في الشركات وذلك من خلال الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركة بما فيها من قيم وأخلاقيات تنمي لدى هؤلاء المديرين سمات الصدق والعدالة على حساب الإفراط في الحرص على تعظيم المصالح الذاتية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في تحليل بيانات الدراسة تم استخدام مؤشرات وأساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري،والنسب المئوية)، بينما تم اختيار فرضياتها بموجب اختبار T للعينة الواحدة وتحليل التباين

الأحـادي **ANOVA** **واختبـار** Scheffee **.** وبقصـد تصـنيف مسـتوى التـأثير الـذي أبدتـه عينـة الدراسـة للفقـرات المشـمولة اسـتخدم البـاحثون مقياسـاً للمـدى (Range) قـدره (0.80) تـم احتسـابه علـى النحـو التـالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات:**المدى =٥-١/٥ =(0.80).**

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

تـم تحليـل البيانـات الخاصـة بـالخواص الديموغرافيـة لعينـة البحـث باسـتخدام مؤشـرات الإحصـاء الوصـفي (التكـرارات، والنسـب المئويـة) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

المتغير	الفئات	العدد	%
طبيعة العمل	وسيط مالي	٤٢	٥١
	ضابط ائتمان	٢٣	٢٨
	مدقق خارجي	١٧	٢١
	المجموع	**٨٢**	**١٠٠**
المؤهل العلمي	دكتوراه	٢	٢
	ماجستير	١٨	٢٢
	بكالوريوس	٥٣	٦٥
	ثانوية عامة	٩	١١
	المجموع	**٨٢**	**١٠٠**
الخبرة	١ ــ ٥ سنوات	١٢	١٥

	٥ ــ ١٠ سنوات	٣٠	٣٦
	١٠ ــ ٢٠ سنة	٣٥	٤٣
	٢٠ سنة وأكثر	٥	٦
	المجموع	**٨٢**	**١٠٠**
التخصص	محاسبة	٤٠	٤٩
	تمويل	١٤	١٧
	إدارة أعمال	١٥	١٨
	أخرى	١٣	١٦
	المجموع	**٨٢**	**١٠٠**

يشير التحليل الإحصائي لبيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

إن جميع أفراد العينة وبنسبة ١٠٠% هم من الوسطاء الماليين وضباط ائتمان والمدققين الخارجيين.

أن ٨٩% منهم مؤهلون تأهيلا جامعيا، كما أن ٨٤% هم من تخصصات تعالج في خططها الدراسية موضوع البحث وهو إدارة الأرباح .

أن ٨٥% منهم لديهم خبرة مهنية في الوظائف التي يمارسونها تزيد عن خمس سنوات تجعلهم على دراية بالأساليب التي تستخدمها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، ومن ثم يدركون آثارها وانعكاساتها على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات.

لذا وبناء على المؤشرات المشار إليها أعلاه يمكن الاستنتاج بان أفراد العينة هم في المجمل يدركون أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية.

أما في تحليل البيانات المستخلصة من إجابات أفراد العينة على الأسئلة الثلاثة المطروحة في الاستبانة الموزعة عليهم، ومن تَمَ بعد ذلك في اختبار الفرضيات الثلاث ذات العلاقة، فبالإضافة إلى مؤشرات الإحصاء الوصفي، ثم استخدام كل من اختبار T للعينة الواحدة One-Sample T Test ، وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار Schefee.

وبقصد تصنيف مستوى التأثير الذي أبدته عينة الدراسة للفقرات المشمولة استخدم الباحثون مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات:

المدى =٥-١/٥ =(0.80).وبناء لذلك تم تصنيف مستوى التأييد على النحو التالي:

٤.٢٠ وأكثر مرتفع جدا

٣.٤٠ – ٤.٢٠ مرتفع

٢.٦٠ – ٣.٤ متوسط

١.٨٠ – ٢.٦٠ منخفض

أقل من ١.٨٠ منخفض جدا

بخصـــوص الســـؤال الأول والمقصـــود بـــه استكشـــاف مـــدى ممارســـة الإدارة فـــي الشـــركات المســـاهمة العامـــة الأردنيـــة لأســـاليب وإجـــراءات إدارة الإربـــاح تـــم اســـتخدام أســـاليب التحليـــل الوصـــفي (الوســـط الحســـابي والانحـــراف المعيـــاري) وذلـــك بالإضـــافة إلـــى اختبـــار (T) للعينـــة الواحـــدة فكانـــت النتائج الموضحة في الجداول التالية:

جدول(٣) مدى ممارسة الإدارة في

الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الإرباح.

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting أي الخيار من بين السياسات المحاسبية	٣.٧	٠.٦٧	مرتفع	٣.٩	٠.٧٢	مرتفع	٤.١	.54	مرتفع	٣.٩	.73	مرتفع
2.	إجراء محاسبة الاستحقاق Accruals	٣.٨	٠.٧٢	مرتفع	٣.٦	٠.٨٤	مرتفع	٤.٥	.62	مرتفع جدا	4	.51	مرتفع
٣.	تمهيد الدخل Income Smoothing	٤.٢	٠.٤٥	مرتفع	٢.٨	٠.٤٦	متوسط	٤.٢	.61	مرتفع	3.7	.83	مرتفع

٤.	تكوين الاحتياطيات السرية Cookie jar Reserves	٢.٨	٠.٦٤	متوسط	٣.٨	٠.٥٧	مرتفع	٣.٥	.54	مرتفع	3.4	.72	متوسط
٥.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بقصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	٢.٣	٠.٧٦	منخفض	٢.٧	٠.٥٢	متوسط	٢.٧	.52	متوسط	2.6	.61	منخفض
٦.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud &Manipulation	٣.١	٠.٨٣	متوسط	٣.٤	٠.٦٧	متوسط	٣.٩	.41	مرتفع	3.5	.84	مرتفع
	الوسط الحسابي العام	٣.٣	٠.٦٥	متوسط	٣.٤	٠.٧١	متوسط	٣.٨	.52	مرتفع	3.5	.92	مرتفع

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة بفئاتها الثلاث على الأسئلة المطروحة عليهم في السؤال الأول من الاستبانة بفقراته الست يتضح ما يلي:

عند اخذ العينة بفئاتها الثلاث معا وكوحدة واحدة ترى العينة بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة وبشكل عام بمستوى مرتفع بوسط حسابي (٣.٥) .لكن لدى أخذ تلك الأساليب والإجراءات فرادى أي كل منها على حدة

يتفاوت مستوى هذه الممارسة بين مرتفع إلى منخفض وكانت الممارسة الأكثر شيوعا من وجهة نظرهم هي الفقرة رقم (٢) المتعلقة بإجراءات محاسبة الاستحقاق ووسطها الحسابي (٤) أما الأقل شيوعا وبمستوى منخفض فكانت الفقرة رقم (٥) المتعلقة باستخدام أساليب Big Bathوبوسط حسابي (2.6).

لكن لدى اخذ آراء الفئات فرادى أي كل فئة على حدة ، تتفاوت هذه الآراء. إذ أن فئة المدققين الخارجين هي الأكثر شعورا بأن الإدارة تمارس تلك الأساليب والإجراءات وبوسط حسابي (٣.٨) ومستوى مرتفع وذلك بالمقارنة مع الفئتين الأخرين أي الوسطاء الماليين وضباط الائتمان إذ يريا بأن مستوى ممارسة تلك الأساليب والإجراءات متوسط وبوسطين حسابيين (٣.٣ ،٣.٤)على التوالي.

كما يلاحظ أيضا وجود تفاوت في تقدير ممارسة تلك الأساليب والإجراءات على مستوى الفئة الواحدة. فبالنسبة لفئة الوسطاء الماليين مثلا جاءت أساليب وإجراءات تمهيد الدخل في المرتبة الأولى وبوسط حسابي (٤.٢)، لكن فئة ضباط الائتمان وضعت في المرتبة الأولى أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية، وبوسط حسابي (٣.٩) .أما فئة المدققين الخارجيين فترى بأن أكثر الممارسات في مجال إدارة الأرباح تقع في نطاق إجراءات محاسبة الاستحقاق وبوسط حسابي (٤.٥).

أن مطالعة الأرقام الخاصة بالانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كل على حدة يشير إلى اتساق نسبي بين أراء الفئة الواحدة.لكن لدى مطالعة تلك الأرقام على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ وجود تفاوت فيما بينها.ويمكن تفسير ذلك باختلاف رأي فئة المدققين الخارجيين عن رأي كل من الفئتين الأخريين حول مجمل الفقرات المشمولة في الجدول.

بعد ذلك ومن اجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول(3) انف الذكر،قام الباحثون باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq$ ٠.٠٠٥) وذلك من اجل فحص الفرضية الأولى HO1 التي تنص على:

"لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات إدارة الأرباح" وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

جدول(٤)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الأولى(HO1)

الفئات المشمولة بالعينة	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**T المحسوبة**	**Sig الدلالة**	**نتيجة الاختبار**
الوسطاء الماليون	٣.٣	٠.٦٥	١٨.٢١	٠.٠٠٠٠	رفض
ضباط الائتمان	٣.٤	٠.٧١	١٦.٣٥	٠.٠٠١	رفض
المدققون الخارجيون	٣.٨	٠.٥٢	٧.٣٤	٠.٠٠٠٠	رفض
العينة جميعها كوحدة واحدة	**٣.٥**	**٠.٩٢**	**١٢.٧١**	**٠.٠٠٣**	**رفض**

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي : " ترفض الفرضية الصفرية (HO) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت sig(الدلالة) اصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي اجري بناء عليه الاختبار وهو(٠.٠٥) يلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث على حدة ،ثم بالنسبة للعينة جميعها كوحدة اصغر من (٠.٠٥) ذلك ما يوجب رفض الفرضية الأولى HO1وقبول الفرضية البديلة (Ha1) وهذا يعني أن العينة جميعها كوحدة واحدة وكذلك كل فئة من فئاتها الثلاثة فرادى تعترف بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة ولو بنسب متفاوتة . ذلك ما يؤكد صحة النتائج التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (3).

بعد ذلك واستكمالا لعملية التحقق من مدلول ما كشف عنه ذلك الجدول استخدم الباحثون اختبار(Schefee) لتفسير التفاوت بين وجهة النظر التي أبدتها فئة المدققين الخارجيين ووجهة النظر التي أبدتها فئتا الوسطاء الماليون وضباط الائتمان فكانت النتائج الموضحة في الجدول الأتي:

جدول(٥)

اختبار Scheffee للمقارنات البعدية

الفئة	الوسط الحسابي	الوسطاء الماليون ٣.٣	ضباط الائتمان ٣.٤	المدققون الخارجيون ٣.٨
الوسطاء الماليون	٣.٣		٠.١٠*	٠.٥٠ *
ضباط الائتمان	٣.٤			٠.٤٠*
المدققون الخارجيون	٣.٨	–	–	–

إذ تفسر نتائج الاختبار في الجدول أعلاه أسباب التفاوت بفرق ذا دلاله بين الوسط الحسابي لآراء المدقيقين الخارجين من جهة وآراء كل من الوسطاء الماليين وضباط الائتمان من جهة وبفرق مرتفع نسبيا قدره (٠.٥٠، ٠.٤٠) على التوالي .

كما يوجد فرق ضعيف نسبيا بلا دلالة لصالح ضباط الائتمان من جهة والوسطاء الماليين من جهة أخرى قدره (٠.١٠).

ومن اجل الإجابة على السؤال الثاني المتفرع عن مشكلة الدراسة واختبار الفرضية الثانية HO2 المرتبطة به تم تحليل إجابات أفراد العينة على الفقرات المطروحة في السؤال الثاني من أسئلة الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجداول التالية :

جدول(٦)

تقييم عينة الدراسة لأثار ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على موثوقية بياناتها المالية المنشورة

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting	٣.٢	.54	متوسط	٣.٣	.46	متوسط	3.6	.53	مرتفع	3.4	.47	متوسط
2.	إجراء محاسبة الاستحقاق Accruals	٢.٧	.53	متوسط	٣.٢	.56	متوسط	3.4	.47	متوسط	3.1	.52	متوسط
٣.	تمهيد الدخل Income Smoothing	٣.٣	.42	متوسط	٣.٥	.54	مرتفع	3.4	.67	متوسط	3.4	.43	متوسط
٤.	تكوين الاحتياطيات السرية Cookie jar Reserves	٣.٨	.62	مرتفع	٣.٩	.54	مرتفع	3.9	.53	مرتفع	3.9	.56	مرتفع
٥.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بقصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	٤.١	.53	مرتفع	٣.٩	.47	مرتفع	4.2	.56	مرتفع	4.1	.71	مرتفع
٦.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud &Manipulation	٤.٥	.46	مرتفع جدا	٤.٦	.63	مرتفع جدا	4.8	.57	مرتفع جدا	4.6	.56	مرتفع جدا
	الوسط الحسابي العام	٣.٦	.57	متوسط	٣.٧	.62	مرتفع	3.9	.51	مرتفع	3.7	.43	مرتفع

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

تـرى العينـة جميعهـا كوحـدة واحـدة بـأن ممارسـة إدارة الأربـاح بأسـاليبها وإجراءاتهـا المتعـددة تتـرك أثـارا مرتفعـة وبوسـط حسـابي(٣.٧) علـى موثوقيـة البيانـات الماليـة المنشـورة التـي تصـدرها الشـركات المسـاهمة العامة الأردنية.

لكن لـدى دراسـة اثـر كـل أسـلوب مـن تلـك الأسـاليب علـى حـدة يلاحـظ بـأن هـذا الأثـر يتـراوح بـين (مرتفـع جـداً) وبوسـط حسـابي (٤.٧) للفقـرة رقـم (٦) ذات الصـلة بالعمليـات الماليـة الوهميـة والتـي تـدخل فـي نطـاق الغـش والاحتيـال ومرتفـع للفقـرات ذات الأرقـام (٤,٥) ومتوسـط للفقـرات (٣,٢,١) ذات الصلة بإجراءات محاسبة الاستحقاق،وأسلوب تمهيد الدخل.

ولـدى مطالعـة رأي كـل فئـة مـن الفئـات الـثلاث علـى حـدة يلاحـظ بـأن الأكثـر تقـديرا لهـذا الأثـر هـي فئـة مـدققي الحسـابات الخـارجيين بوسـط حسـابي (٣.٩) يليهـا فـي ذلـك فئـة ضـباط الائتمـان بوسـط حسـابي (٣.٧) ثم بعد ذلك فئة الوسطاء الماليين بوسط حسابي (٣.٦).

كـذلك وعلـى مسـتوى كـل فئـة منهـا علـى حـدة يلاحـظ اخـتلاف تقـديرها للأثـر الـذي يترتـب علـى اسـتخدام كـل أسـلوب مـن أسـاليب إدارة الأربـاح على موثوقية البيانات المالية المنشورة.

فمـثلا اتفقـت الفئـات الـثلاث معـاً علـى اعتبـار أن الأكثـر إضـراراً بموثوقيـة البيانـات الماليـة المنشـورة هـي الفقـرة رقـم (٦) وبمسـتوى (مرتفـع جـدا) يليها في ذلك الفقرة رقم (٥) بالنسبة للفئات الثلاث أيضاً وبمستوى

(مرتفــع) وكــذلك الفقــرة رقــم (٤) وبمســتوى (مرتفــع) فيمــا اتفقــت أيضــاً علــى تقيـيم اثــر تلـك الأسـاليب وبمسـتوى (متوسـط) للفقـرتين (١,٢).لكنهـا اختلفت في تقييم اثر الفقرة رقم (٣).

يتأكـد الاتسـاق فـي آراء الفئـات الـثلاث حيـال الآثـار التـي تـنعكس علـى موثوقيــة البيانــات الماليــة المنشــورة للشــركات المســاهمة العامــة الأردنيــة والــذي تمثــل فــي اتفــاق هــذه الآراء حــول مســتوى تــأثير خمســة أســاليب لإدارة الأربــاح هــي (١,٢,٤,٥,٦) مــن خــلال تفحــص أرقــام الانحرافــات المعياريــة ســواء علــى مســتوى العينــة جميعهــا كوحــدة واحــدة أو حتــى علــى مستوى كل فئة من تلك الفئات على انفراد.

جدول(٧)

نتائج اختبار(T) الخاص بالفرضية الثانية(HO2)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
١	الوسطاء الماليون	٣.٦	٠.٥٧	١٥.٢٥	٠.٠٠٢	رفض
٢	ضباط الائتمان	٣.٧	٠.٦٢	٩.١٧	٠.٠٠٠٠	رفض
٣	المدققون الخارجيون	٣.٩	٠.٥١	١١.٤	٠.٠٠٠٠	رفض
العينة جميعها كوحدة واحدة		٣.٧	٠.٤٣	٧.١٨	٠.٠٠١	رفض

توضــح بيانــات الجــدول أعــلاه بــأن قــيم الدلالــة(sig) ســواء بالنســبة لكــل فئــة علــى حــدة أو علــى مســتوى العينــة جميعهــا كوحــدة واحــدة اقــل مــن (٠.٠٥).ذلــك مــا يوجــب رفــض الفرضــية الثانيــة HO2 وقبــول الفرضــية البديلة Ha2. مما يعني أن الفئات الثلاث كل على حدة وكذلك جميعها

كوحدة واحدة تعترف بان ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لادارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة تؤثر على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

أما للوقوف على آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الوسائل المناسبة للحد من الممارسات الشائعة في إدارة الأرباح، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المطروحة بهذا الشأن في السؤال الثالث من الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول(٨)

الوسائل التي تراها عينة الدراسة مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية

	الوسائل المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيين			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1.	تفعيل قواعد نظم الحاكمية المؤسسية التي تحد من هيمنة المديرين التنفيذيين في الشركات	٤.٨	.57	هام جدا	4.4	.46	هام جدا	4.5	.63	هام جدا	4.6	.61	هام جدا

2.	توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية مدقق الحسابات الخارجي	٤.٤	.63	مهم جدا	3.8	.74	مهم	4.7	.62	مهم جدا	4.3	.72	مهم جدا
٣.	تحسين جودة أعمال التدقيق	٤.٢	.57	مهم	4.3	.63	مهم جدا	4.5	.64	مهم جدا	4.4	.57	مهم جدا
٤.	تدعيم الدور الرقابي للجان التدقيق في الشركات	٤.٥	.46	مهم جدا	3.8	.51	مهم	4.1	.42	مهم	4.1	.43	مهم
٥.	تطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الإدارة الضارة للإرباح	٤.٧	.72	مهم جدا	4.6	.63	مهم جدا	4.2	.64	مهم	4.5	.61	مهم جدا

٦.	تطبيق الجزاءات الرادعة على مدققي الحسابات الخارجيين المهملين في الكشف عن الإدارة الضارة للأرباح	٤.٣	.57	مهم جداً	4.5	.52	مهم جداً	4.1	.61	مهم	4.3	.66	مهم جداً
٧.	عدم تضمين عقود المديريين التنفيذيين أي شروط تربط عمولاتهم ومكافآتهم بالربح الدوري	٣.٦	٠.٥٤	مهم	3.8	.52	مهم	3.9	.49	مهم	3.8	.51	مهم
	الوسط الحسابي العام	٤.٤	٠.٦٦	مهم جداً	4.2	.65	مهم	4.3	.53	مهم	4.3	.62	مهم جداً

تشير بيانات الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة على السؤال الثالث المطروح عليهم في الاستبانة عن الوسائل التي يرون ملاءمتها للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة الأردنية إلى ما يلي:

اتفقت الفئات الثلاث المشمولة في العينة كوحدة واحدة على أن الوسائل المطروحة جميعها كوحدة واحدة أيضا هامة جداً وبوسط حسابي قدره (٤.٣).

وقد وصفت الفقرات ذات الأرقام (1,2,3, 5,6) بأنها هامة جدا، والفقرات ذات الأرقام (٤,٧) بأنها هامة.

كما يلاحظ بأن الوسيلة الأكثر أهمية في نظر العينة كانت تفعيل قواعد ونظم قواعد الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بوسط حسابي (٤.٦) .

إن فئة الوسطاء الماليين كانت هي الأكثر اهتماماً بالحد من ممارسة إدارة الأرباح فأعطت الوزن الأكبر لتلك الوسائل وبوسط حسابي (٤.٤)، تليها في ذلك فئة المدققين الخارجيين وبوسط حسابي (٤.٣)، ثم بعد ذلك فئة ضباط الائتمان وبوسط حسابي (٤.٢).

أما على مستوى الوسائل المقترحة عليهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، فقد تفاوتت أيضاً الأهمية النسبية لتلك الوسائل فيما بين تلك الفئات.

ففئة الوسطاء الماليين مثلا وضعت في المركز الأول وبوسط حسابي (٤.٨) الفقرة رقم (١) والمتعلقة بتفعيل قواعد الحاكمية المؤسسية. في حين وضعت فئة ضباط الائتمان في المركز الأول وبوسط حسابي (٤.٦) الفقرة رقم (٥) والمتعلقة بتطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الإدارة الضارة للأرباح، أما فئة

المـــدققين الخـــارجيين فقـــد وضـــعت فـــي المركـــز الأول الفقـــرة رقـــم (٧) والمتعلقـــة بتـــوفير الشـــروط اللازمـــة لتحقيـــق اســـتقلالية مـــدقق الحســـابات الخارجي.

جدول(٩)

نتائج اختبار(T) الخاص بالفرضية الثالثة(HO3)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
١	الوسطاء الماليون	4.4	.66	8.19	٠.٠٠٠	رفض
٢	ضباط الائتمان	4.2	.65	12.3	٠.٠٠٠	رفض
٣	المدققون الخارجيون	4.3	.53	7.6	٠.٠٠٢٤	رفض
العينة جميعها كوحدة واحدة		**4.3**	**.62**	**8.5**	٠.٠٠٠	رفض

تشـير بيانـات الجـدول أعـلاه بـأن قـيم الدلالـة (sig) سـواء علـى مسـتوى الفئـات الـثلاث فـرادى، أو لجميعهـا معـاً كوحـدة واحـدة اقـل مـن (٠.٠٥)، مما يوجب رفض الفرضية الثانية HO3 وقبول الفرضية البديلة.

وبمـا يعنــي انــه تتـوفر وســائل يمكـن بواسـطتها إذا مـا اسـتخدمت بفاعليـة أن تســهم فــي الحــد مــن ممارســة إدارة الأربــاح فــي الشــركات المســاهمة العامة الأردنية .

الفصل الثالث
التقييم الإداري للأداء التشغيلي بالشركات

مما لاشك فيه أن مؤشر الربح لا يزال يحتل المرتبة المتقدمة من بين المؤشرات المختلفة في الحكم على المقدرة الايرادية الحالية والمستقبلية للوحدة المحاسبية ، رغما استخدام العديد من المؤشرات التقويمية التي حاولت المقارنة بين مؤشر الربح باعتباره المحرك الأساسي لعمل وهدف معظم الوحدات المحاسبية وبين مؤشرات مهمة في حياة واستمرار الوحدة المحاسبية ، كمؤشر التدفق النقدي، ومؤشر العائد على الاستثمار، وغيرها من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة المحاسبية .

فقد جاءت نتائج الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع متفاوتة. فقد أكدت إحدى الدراسات على تفضيل العديد من المنشات استخدام بيانات قائمة التدفق النقدي في حساب وتحديد معدل العائد على الاستثمار، لأن بيانات تلك القائمة تتسم بدرجة أكبر من الموضوعية عند استخدامها في التقييم، إذ تستخدم بيانات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة فعلاً، الأمر الذي يكون بعيداً عن أساليب التقدير الشخصي ، بالإضافة إلى استخدام مقاييس الأداء التشغيلي ومؤشرات الإنتاجية القائمة على بيانات قائمة القيمة المضافة بغرض زيادة منفعة مؤشرات تقييم الأداء التشغيلي والمالي والاقتصادي لتلك الشركات (١)

فـــي الوقــت الحـــالي تزايــد اهتمـــام الفكــر المحاســبي المهنـــي والأكـــاديمي بـإدارة الأربـــاح والعوامــل المــؤثرة فيــه وبشــكل خــاص بعــد زيـــادة معــدلات إفـلاس العديـد مـن الشـركات الأمريكيـة والأوربيـة والعربيـة مـن السـبعينيات القـرن الماضـي وحتـى وقتنـا الحاضـر بالإضـافة إلـى قصـور مؤشـرات تقيـيم الأداء فـي تحديـد الموقـف النقـدي والسـيولة الماليـة للمنشـآت وقـدرتها علـى الوفاء بالتزاماتها النقدية (٢)

مــن العــرض الســابق نلاحــظ أهميــة دراســة العوامــل المــؤثرة فـــي إدارة الأرباحلــدى الوحــدات المحاســبية ، إذ تســعى الوحــدات المحاســبية التـــي تهـدف إلــى الـربح إلــى إظهـار أفضـل صـورة ممكنـة لمركزهـا المـالي وذلـك بهـدف التعبيـر عـن مـدى اسـتغلالها الأمثـل لمواردهـا المتاحـة لهـا مـن جهـة ، وللتعبيــر مــن جهــة أخــرى عــن اســتقرارها الاقتصــادي والمــالي لمركزهــا لمـا فـي ذلـك مـن تـأثير مباشـر وغيـر مباشـر علـى قيمـة الوحـدة المحاسـبية فـي سـوق المـال، وعلـى هـذا فـأن القـائمين علـى الوحـدات المحاسـبية مـن إداريـين ومـاليين ومحاسـبين يسـعون إلـى الاختيـار بـين البـدائل المحاسـبية التـــي يســتطيعون مــن خلالهــا إظهــار نتــائج الوحــدة المحاســبية ومركزهــا المالي بأفضل صورة الممكنة.

وعلى هذا فإن إدارة الشركة ومن خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة لأغراضها ومواقفها وأهدافها[١] ، والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، تلجأ إلى التضليل والتلاعب بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي ولا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة.

هذه الحرية في الاختيار بين البدائل المحاسبية من قبل الإدارة أدت إلى ظهور تخلخل أخلاقي بين الإدارة ومصالحها الذاتية في إظهار نتائج الدورة المحاسبية والمركز المالي للوحدة المحاسبية، والمساهمين أصحاب المصلحة المباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية، من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على قدرة معايير وضوابط المحاسبة الدولية في ردم الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية ، كل ذلك من وجهة نظر الفئات ذات المصلحة المباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية من معدي القوائم المالية والمدققين باعتبارهم وكلاء المساهمين والمستخدمين للقوائم المالية وبشكل خاص المستثمرين.

١- عمر الكراسنة التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح و التدفقات النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٠،ص٨.

2- Bowen R, M,…, and others , the Incrernental Information content of Accrual versus Cash flows , The Accounting Review oct . 1987 , p. 723

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور معايير المحاسبة الدولية في تقليص فجوة التخلخل الأخلاقي التي تحكم العلاقة بين الإدارة والمساهمين في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية وبهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

تحليل العوامل التي تؤدي إلى التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية

بيان فيما إذ كانت معايير المحاسبة الدولية بمفاهيمها وأدواتها وسياساتها قادرة على حل مشكلة التخلخل إلا خلاقي بين الإدارة والمساهمين بخصوصإدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية .

تحليل الأهمية النسبية لمقدرة معايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر كل من المدققين ومعدي القوائم المالية والمستخدمين لها وذلك لمعرفة تأثيرها على إدارة الأرباح في الوحدات المحاسبية .

تحديد فيما إذا كان هنالك اختلاف بين آراء المدققين والمعدين للقوائم المالية والمستخدمين لها فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية على حل مشكلة التخلخل ألا خلاقي بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية

الخروج بنتائج من شأنها بيان قدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية .

الدراسات السابقة :

دراسة محمد مطر: المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودورة في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح (٢٠٠٥)[١].

هدفت الدراسة إلى توضيح أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الايجابي في تفسير وتقييم الممارسات المحاسبية المهنية في ضوء احتياجات ومصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد اعتمد الباحث على في وصف وتفسير ممارسات إدارة الوحدة المحاسبية في انتقاء واعتماد بعض الممارسات والسياسات المحاسبية دون غيرها من السياسات والممارسات وذلك بهدف التأثير على إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية على نظرية الوكالة ، وقد توصل الباحث إلى أن مدير والشركات الذين يتقاضون رواتبهم بناء على معيار صافي الربح بمليون إلى استخدام ممارسات وسياسات محاسبية متساهلة بعكس إقرانهم الذين يحدد رواتبهم ومكافأتهم بغير هذا المعيار إذ يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متشددة.

صفا محمود السيد : نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية (٢٠٠٤)[٢]

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظرية الوكالة في تفسير التباين في درجة الإفصاح الاجتماعي ، وذلك من خلال دراسة دور نظرية الوكالة في تفسير سلوك الإدارة بشأن الإفصاح الاجتماعي من خلال الكشف عن مضمون علاقة الوكالة بين الوحدة الاقتصادية كموكل والمجتمع كوكيل.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي[1] والمعياري والايجابي لتفسير مدى العلاقة بين خصائص الوحدة المحاسبية ودرجة الإفصاح الاجتماعي، **وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :**

أن الاختلاف في درجات الإفصاح نتيجة عدم الإفصاح أو التوسع في الإفصاح عن بنود معينة في ضوء أهداف تسعى الإدارة لتحقيقها، قد يؤثر سلبيا على نفعية الإفصاح للفئات ذات العلاقة بالشركة.

تلعب نظرية الوكالة دورا هاما في صياغة الفروض التفسيرية من خلال العلاقة التعاقدية التي تربط بين الشركة والمجتمع وما ينشأ عنها من تكاليف الوكالة .

1- محمد مطر: المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودورة في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح،الأردن - عمان مجلة المدقق – العدد٦٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨ .

٢- صفا محمود السيد : نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية ، مصر: كلية التجارة بسوهاج ، المجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد ٢، العام ٢٠٠٤ ، ص ٤٥.

- شريف محمد البارودي : تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية(مع دراسة اختيارية ،مصر ،كلية التجارة جامعة عين شمس ،مجلة الفكر المحاسبي ، العدد(١)٢٠٠٢،ص٧٣.
- محمد اشرف أبو حسان : المحتوى المعلوماتي للربح و التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠١
- دراسة مصطفى كمال محمد حسن : دراسة و تحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار المحاسبة عن المخزون :دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة جامعة الا سكندرية– مصر ١٩٩٨

دراسة شريف محمد البارودي: تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية (مع دراسة اختيارية) (٢٠٠٢)[١]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى جودة القوائم المالية في ظل وجود أساليب محاسبية قد تلجأ الإدارة إليها للتأثير على النتائج والمراكز المالية بما يخدم أهدافها، وهذا يتطلب التعرف على العوامل الحاكمة لعملية الأعداد للقوائم المالية .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد العوامل التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية

بالإضافة إلى بيان محددات جودة المعلومات بالقوائم المالية ما بين الكفاءة والفاعلية، قامت الدراسة الميدانية في خلال استبيان تضمن وصفاً ل (٢٠) بدلاً محاسبيا يمكن استخدامها في المحاسبة الابتكارية وخاصة إدارة الأرباح. وقد توصل الباحث إلى نتيجة وهي أن القوائم المالية بكافة أشكالها وتنوعاتها ليست على درجة كافية من حيث الكفاءة والفعالية ، نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية، وشيوعها مما يجعل هذه القوائم مشوبة بكثير من الشك ، وقد أوصى الباحث بضرورة التعرف على دوافع الإدارة في انتهاج أساليب معينة للتأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على تحقيق الكفاءة والفعالية للقوائم المالية المنشورة وغير المنشورة .

دراسة محمد اشرف أبو حسان : المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية (٢٠٠١) [٢]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحتوى المعلوماتي لكل من الربح المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية في تفسير التغير في سعر السهم السوقي .

شملت الدراسة ٤٦ شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان ، وقد توصل الباحث إلى أن الربح المحاسبي يوفر معلومات تفسيرية للتغير في أسعار الأسهم أفضل من التدفقات النقدية التشغيلية كما أن تقسيم الربح المحاسبي إلى ربح تشغلي وأصول تشغيلية لم يحسن القدرة التشغيلية للتغيير في أسعار الأسهم ، ومن نتائج الدراسة أيضا أن هنالك عدم وجود فرو قات جوهرية بين التدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية .

دراسة مصطفى كمال محمد حسن : دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار المحاسبة عن المخزون :دراسة ميدانية (١٩٩٨)[٣]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرار اختير طريقة المحاسبة عن المخزون السلعي ،وذلك اعتمادا على نظريات التمويل والاقتصاد ونظرية الوكالة لتفسير سلوك صاحب قرار الاختيار المحاسبي .

وقد اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء الميداني لدراسة العوامل المؤثرة على اختيار الطريقة المفضلة من قبل صاحب القرار .

وقد توصل الباحث إلى أن عوامل الميزة النسبية (تقادم المخزون ،تقلب مستوياته ،تغيرات الأسعار ،تكلفة طريقة المحاسبة) هي أكثر العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون السلعي ، وقد أوصى الباحث بضرورة ربط حوافز الإدارة بالقيمة الاقتصادية للمنشاة بدلا من رقم الربح ،إذ يؤدي ذلك لحفز المديرين على اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون التي تعظم القيمة الحقيقية للمنشاة ،وتوفر معلومات صادقة عنها.

٦- دراسة عبد الحميد أحمد محمود : محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية (دراسة حالة) (١٩٩٥) [١] .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعيار رقم(٩٥) لسنة ١٩٨٧ ، والخاص بقائمة التدفقات النقدية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) ، إذ تم اختبار مدى وجود علاقة بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل ، كما اختبر الباحث جودة المعلومات المنشورة في قائمة التدفقات النقدية في مجال تقييم الربحية وقدرة المنشاة على السداد والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . وكان أهم النتائج التي توصل إليه الباحث :

وجود علاقة قوية بين القدرة على السداد والقدرة على تحقيق الربح .

صافي الربح القابل للتوزيع أكثر ملائمة من صافي التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

دراسة حلمي البشبيشي : نحو نظام محاسبي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي : (١٩٩٠) [٢]

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية التوصيل إلى إطار محاسبي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار الظروف البيئية لهذه الدول يساعد على تلبية احتياجات تلك الدول من البيانات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

اعتمد الباحث على المنهج العملي في دراسته من خلال إجراء تحليل لعينة من الحسابات الختامية المنشورة في بلاد مجلس التعاون الخليجي وتقارير مراجعي الحسابات عنها ، بهدف التعرف على الأسس والقواعد المحاسبية المطبقة مما يساعد في تحديد الإطار المقترح للنظام الموحد .

وقد توصل الباحث إلى نتائج من أهمها: أن المفاهيم والمعايير المحاسبية المستخدمة وغير المتناسقة وغير متكاملة ومنقولة عن الدول الأجنبية أو الدول العربية المجاورة دون مراعاة للظروف البيئية الخليجية ، أن تقارير مدققي الحسابات دائماً تتضمن عبارات تزيد من

١- عبد الحميد أحمد محمود : محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية (دراسة حالة) ، المجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي ،مجلد(٩) ، العدد(٢)، ص ١٧٧ – ٢١٩

٢- حلمي البشبيشي : نحو نظام محاسبي موحد لدول لمجلس التعاون الخليجي ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، جامعة القاهرة - كلية التجارة ، العدد (٣٩) ، (١٩٩٠) ، ص ٩٥ .

٣ -دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل : تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ، مصر ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (٢) مجلد (٢٥) ١٩٨٨ ، ص ٤٢٣ .

عدم ثقة المستخدمين بها ، بالإضافة إلى أن الممارسة الفعلية لمهنة المحاسبة تتم بدون دستور أو معايير تحوز بقبول العام .

٨-دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل : تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة (١٩٨٨)[٣]

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة المعينة في اختيار السياسات المحاسبية في وحدات القطاع العام والخاص والاستثماري، بالإضافة إلى تحديد وتحليل المحددات التي تؤثر على سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية ، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث النموذج الايجابي في تحليل وتفسير التنبؤ بالظاهرة محل البحث ،كما استخدم الباحث نظرية تكلفة الوكالة كأداة بحث، وذلك لتحليل سلوك الإدارة العليا لاختيار السياسات المحاسبية.

وقد توصل الباحث إلى أنه عندما :

عجز المحاسبون عن الوصول إلى السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات لجئوا إلى تفسير اختيار الإدارة العليا للسياسات المحاسبية باستخدام النموذج الايجابي

هناك علامة مباشرة بين المعلومات المحاسبية ونظرية الوكالة .

ج- للسياسات المحاسبية آثار اقتصادية على قرارات الإدارة العليا وعلى قرارات المستثمريين الحاليين والمتوقعين في سوق رأس المال .

مشكلة الدراسة:

هناك جملة من العوامل والمؤثرات تلعب في تحديد رقم الأعمال لدى الوحدة المحاسبية منها السياسات المحاسبية التي تختارها إدارة الوحدة المحاسبية في سبيل تنفيذ وتحقيق المعاملات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية ، وكذلك الأنظمة والقوانين التي تعمل بموجبها الوحدة المحاسبية كقوانين التجارة والشركات أو الضريبة وغيرها من التشريعات التي تحكم عمل وأنشطة الممارسات المحاسبية ، بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية ومدى التزام تلك الوحدات والشركات بتطبيق تلك المعايير والأخذ بها . كل هذه العوامل مجتمعه لها تأثير مباشر في تحديد رقم الأعمال المعلن من قبل الوحدة المحاسبية في نهاية الدورة المحاسبية .

هذه المؤثرات أدت إلى مشكلة على غاية من الأهمية والصعوبة، ألا وهي وجود تخلخل أخلاقي بين إدارة الوحدة المحاسبية والمساهمين ناتجة في الأغلب الأحيان من سبب رئيس ألا وهو الاختلاف في دالة الأهداف بين الإدارة والمساهمين، **وبهذا فإن مشكلة الدراسة يمكن تصويرها من خلال طرح الأسئلة التالية :**

هل لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح من وجهة نظر المدققين والمعدين للقوائم المالية والمستخدمين لها.

هل يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم المالية والمستخدمين لها .

فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها ومراجعة الدراسات السابقة سيتم اختبار الفرضيات التالية :

لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدين للقوائم المالية والمستخدمين لها .

يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل إلا خلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم والمستخدمين لها.

منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث في درا ستة بإتباع آلاتي :

المدخل الوصفي التحليلي بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت.

الدراسة الميدانية المعتمدة على الاستقصاء الميداني ، المستند إلى

نظريـة الوكالـة كـأداة بحـث مسـاعدة فـي صـياغة أسـئلة الاسـتبيان حـول مقـدرة معـايير المحاسـبة الدوليـة فـي حـل مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي بـين الإدارة والمسـاهمين فـي إدارة الأربـاح مـن وجهـة نظـر المـدققين والمعـدي للقوائم والمستخدمين لها .

أمـا فيمـا يتعلـق بتحليـل البيانـات سـيتم الاسـتعانة بالاختبـارات الإحصـائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكـون مجتمـع الدراسـة مـن الفئـات التاليـة التـي لهـا علاقـة البيئـة المحاسـبية فـي الشـركات الصـناعية المسـاهمة العامـة فـي الأردن والمزاولـة للنشـاط الصـناعي نظـرا لأهميـة القطـاع الصـناعي فـي الأردن، وأفراد المجتمع هم:

فئة مدققوا الحسابات القانونيون للشركات الصناعية المساهمة العامة .

فئة المديرين الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

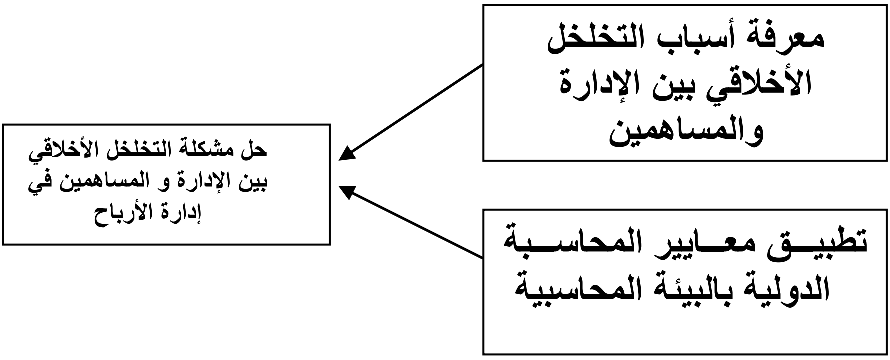
فئـة المسـتثمرين المتمثلـة فـي شـركات الوسـاطة الماليـة التـي تمـارس نشاطها بتداول الأسهم في سوق عمان المالي .

نموذج الدراسة:

الشكل التالي يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

المتغيرات المستقلة

المتغير التابع



الإطار النظري للدراسة

في سبيل إتمام وإثبات الصفقات المالية يقوم القائم على العملية المحاسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها ، حيث أن كل بديل يؤدي إلى نتيجة مختلفة لنتيجة الأعمال والمركز المالي وخاصة في المدى القصير.

فقد استخدم المحاسبون في سبيل إتمام العملية المحاسبية بدائل محاسبية مختلفة ، لتقييم المخزون السلعي وطرق مختلفة لتقييم الأصول الثابتة بالإضافة إلى طرق متعددة لاحتساب مخصص الاهتلاك ، كما أن المحاسبون اتبعوا طرق متعددة لمعالجة تكلفة الاقتراض ، بالإضافة إلى ما تقدم هنالك خلافات جوهرية بين المحاسبون حول النقطة التي يمكن اعتبار الإيراد أو المصروف متحققا ،و بالتالي يمكن الاعتراف بهم كعناصر في القوائم المالية.

أضـف إلـى كـل مـا تقـدم فقـد اختلـف المحاسـبون فـي تفسـير والإجابـة عـن **مجموعة من الأسئلة والتي تتعلق بالاتي:**

ما هـي أفضـل السياسـات المحاسـبية التـي تحقـق أفضـل مقابلـة ممكنـة بـين المصروفات والايرادات.

مـا هـو مسـتوى الافصـاح الـذي يجـب أن يتبـع فـي إطـار إعـداد القـوائم المالية.

مـا هـو المعيـار السـليم الـذي يمكـن مـن خلالـه تطبيـق سياسـة أسـاس الإستحقاق.

كـل هـذه التسـاؤلات وغيرهـا أدت إلـى جملـة مـن المشـاكل الإجرائيـة والفكريـة ، وإلـى وجـود مجموعـة مـن الثغـرات والنـواقض والعيـوب فـي الإطـار الفكـري للعمليـة المحاسـبية مـن جهـة، وإلـى وجـود تخلخلأخلاقـي بـين الإدارة التـي تـدير العمليـة المحاسـبية فـي الوحـدة المحاسـبية والمسـاهمين أو أصـحاب الشـأن فـي الوحـدة المحاسـبية ، بالإضـافة إلـى وجـود صـراح وتنـاقص بـين الإدارة والمسـاهمين والـذي يتمثـل فـي أن كـل منهمـا يحـاول تحقيـق دالـة هدفـه وتعظـيم ثروتـه وذلـك مـن خـلال إتبـا ع سـلوكيات يراهـا أنهـا أفضـل السـلوكيات والإجـراءات التـي تتحقـق تلـك الأهداف.

مـن الأسـباب السـابقة الـذكر جـاءت معـايير المحاسـبة الدوليـة والتشـريعات والأنظمـة المحليـة، وتـدخلت تلـك التشـريعات والمعـايير فـي وضـع الضوابط لتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين ، وذلك بهدف وضع

قيــود علـــى ســلوك الإدارة وســلوك المجموعــات والهيئــات المهتمــة بالمعلومـات المحاسـبية (المسـاهمين). هـذه الدراسـة تحـاول الإجابـة علـى سـؤال غايـة فـي الأهميـة وهـو هـل لمعـايير المحاسـبة الدوليـة التـي نشـأت عــام١٩٧٣ والتــي احتــوت علــى مختلــف القواعــد والإرشــادات الخاصــة بـادراه العمليـة المحاسـبية داخـل المنظمـة، مقـدرة فـي التخفيـف أو السـيطرة علــى تلــك المأســاة الماليــة والاقتصــادية التــي واجهــت وشــملت شــركات كبيــرة الحجــم والــوزن النســبي فــي عــالم الأعمــال أمثــال شــركة جــزال موتــورز، شــركة زيــروكس، شــركة ميكروســوفت، والمؤسســات الماليــة والبنكيـة التـي أعلـن إفلاسـها أمثـال البتـراء فـي الأردن المدينـة فـي لبنـان وغيرهـا مـن المؤسسـات فـي العـالم العربـي والغربـي، إذ أن المهـم فـي أمـر هـذه الشـركات هـو أن الـتهم توجـه لأول مـرة وبشـكل فاضـح إلـى مـا يطلـق عليــه بالفضــائح المحاسـبية، لمـا لهـذه المهنـة مـن دور فـي بنـاء وتركيـب القيم المالية التي يتم الاعتراف والإعلانعنها القوائم المالية.

أن فئـات المسـتثمرين والمتتبعـين لاقتصـاديات الوحـدة المحاسـبية الآخـرين المباشـرين وغيـر المباشـرين ورغـم اخـتلاف وجهـات نظـرهم حـول مفـاهيم تقيـيم المقـدرة الايراديـة للوحـدة المحاسـبية ،فمـنهم يعطـي الأهميـة لقيمـة رأس المـال، والآخـر يعتبـر الأربـاح المتجمعـة هـي الأسـاس فـي التفضـيل ،بينمــا يعتبــر الــبعض الآخــر أن الأصــول التــي تتميــز بهــا الوحــدة المحاسبية بنوع من الضمان لها الأفضلية عند اتخاذ القرارات ، إلا أن

العامل المشترك بين هذه التفضيلات المختلفة، هو المقدرة الايرادية الحالية والمستقبلية المتوقعة نتيجة ارتباطات هؤلاء المهتمين باقتصاديات الوحدة المحاسبية .

فقد أوضح /**Eernstein** / دور وأهمية مؤشر الربح بقوله:أنه لأغراض اتخاذ القرارات بواسطة المحللين الماليين وأن أهمية تحديد مستوى الربح وقوة تدفقه تستمد من استخدامه كأساس للتنبؤ بحجم الربح لفترة أو لفترات قادمة.[(١)]١

فالنتائج الخاصة بالماضي والحاضر تستمد معظم أهميتها من إمكانية استخدامها كأساس لتحديد قيمتها مستقبلا فالتحليل الخاص بقيم الأسهم والسندات والأنواع الأخرى من الاستثمارات بصفة أساسية يعتمد على ما يتوقع تحقيقه من ربح مستقبلا. فالمستثمر عند تقييمه للعوائد والمخاطر الخاصة للمحفظة التي يرغب التخصيص بها يعتمد بشكل أساسي على الربح المحقق فعليا ، بالإضافة للزيادة المتوقعة في المستقبل .

من التحليل السابق نجد أن قياس الربح والتنبؤ به يعتبر من أهم العوامل التي يرتكز عليها قرار المستثمر في الأوراق المالية ذلك أنه

١- عيد محمود عيده :أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار الاستثمار في الأسهم –المجلة المصرية للاقتصاد و التجارة –مصر -٢٠٠١ –ص٢٤١

٢- عيد محمود عيده :أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار الاستثمار في الأسهم ،مرجع سابق ، ص.٢٤٢

كلما زاد رقم الأعمال كلما أمكن زيادة التوزيعات النقدية وكلاهما يؤثران على قيمة الأسهم والسندات في أسواق رأس المال ،كما يعبر رقم الربح عن مدى كفاءة استخدام القائمين على الوحدة المحاسبية للموارد المتاحة لها.

وقد اعتبر /**Hayes**/ أن معدل التوزيعات الجاري هو أحد أربعة عناصر تستخدم في تقييم الوحدة المحاسبية ،تلك العناصر هي :مستوى الربح الحالي ،متوسط الأرباح لعدد من السنوات ،الربح المتوقع مستقبلا ،ثم قيمة التوزيعات ،ذلك أن صافي الربح وقيمة التوزيعات كعناصر تقييم تستمدان أهميتهما من كونهما يعبران عن نتائج ملموسة لما تم تحقيقيه نتيجة القرارات والسياسات الادراية السابقة لإدارة الوحدة المحاسبية ،كما أنهما يمثلان الأساس لما يجب إنجازه في المستقبل [٢].

من العرض السابق نلاحظ أن مؤشر الربح يعتبر دالة على مقدرة الوحدة المحاسبية في الحصول على التدفق النقدي اللازم للتوزيعات في المستقبل ، وكأساس لاستمرار النمو في رأس المال وضمان لحماية أصول الوحدة المحاسبية ،كما يعتبر الربح العامل الرئيسي عند تحديد العائد المتوقع لاستثمار معين .

تعتبر إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية من المواضيع التي لا تزال تفتقر إلى الأساس النظري والعلمي في معالجتها، ووضع الأسس والمفاهيم التي يتم من خلالها إيجاد دلالات موحدة لمفهوم وطبيعة مؤشر الربح في نهاية الدورة المحاسبية .

إذ تحيط بعملية إدارة الربح في الوقت الحالي بعض الثغرات والنواقص والقصور في الفهم والاستنتاجات الخاطئة والمتضاربة نتيجة عدم وجود أساليب وإجراءات موحدة لتحديد نتيجة الوحدة ناتجة من استخدام فرض الدورية في المحاسبة من جهة، واًختلاف المبادئ والأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة في استخراج النتيجة .

هذا الاختلاف في أسس تحديد نتيجة الدورة المحاسبية أدى في رأى المتوافق مع ما جاء في دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل السابقة الذكر إلى وجود تخلخل أخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح يعود في رأي إلى ظاهر عدم التأكيد بين الطرفين .

إذ أن الطرفين الإدارة والمساهم يعيشان في بيئة واحدة ولكن هذا التعايش يتم في ظل حالة عدم التوازن في سوق المعلومات أو حالة سوق المعلومات الناقص ، لذلك فأن كل طرف من أطراف الوكالة التي تتألف منها الوحدة المحاسبية يسعى لتحقيق أهدافه من خلال ما يمتلك من الأدوات والصلاحيات ، ولكن ضمن سلوك يرى فيه فاعله أنه سلوك اقتصادي ومالي رشيد يحقق من خلاله دالة هدفه.

فالإدارة تمتلك من الأدوات والصلاحيات والخبرات التي تستطيع من خلالها تحقيق دالة هدفها ومن أهم هذه الأدوات، السياسات المحاسبية ، وأدوات التطبيق العملي التي تستطيع من خلالها ترجمة الأحداث والظروف والعمليات التي تحدث خلال الدورة المالية إلى مؤشرات

تبـرهن مـن خلالهـا علـى قيامهـا بالاسـتخدام الأمثـل لمـوارد الوحـدة المحاسبية وتحقيق أفضل النتائج الممكنة .

هـذه الأداة التـي تمتلكهـا الإدارة (السياسـة المحاسـبية) تسـتطيع مـن خلالهـا إدارة الأربـاح لـدى الوحـدة المحاسـبية ومـا ينـتج عـن هـذه الأداة مـن مؤشـرات ومعلومـات وبيانـات تعتبـر العامـل الأساسـي المسـاعد فـي رأي لنشـوء مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي بـين الإطـراف المتتبعـة لاقتصـاديات الوحدة المحاسبية وبشكل خاص الإدارة والمساهمين .

وبالنسـبة إلـى المسـاهمين أيضـاً يمتلكـون أدوات وصـلاحيات يسـتطيعون مـن خلالهـا أيضـاً المسـاهمة فـي نشـوء مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي ، مـن أكثـر هـذه الأدوات أهميـة هـي صـلاحيتهم فـي انتـداب وكيـل عـنهم للتحقـق مـن قيـام الإدارة بواجباتهـا إلا هـو مـدقق الحسـابات الـذي لديـه كـل الصـلاحيات الممنوحـة لـه مـن المسـاهمين للتأكـد مـن صـحة النتـائج المنشـورة ،و للتخفيـف مـن حالـة عـدم التأكـد والمخـاطرة المرافقـة للبيئـة التـي يعيش فيها كلاً من الإطراف المهتمة باقتصاديات الوحدة المحاسبية .

أن مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي بـين الإدارة والمسـاهمين لـيس بالظـاهرة الجديـدة فـي البيئـة المحاسـبية ، فقـد نشـأة نتيجـة تغيـر مفهـوم الوحـدة المحاسـبية ، وانفصـال الملكيـة عـن الإدارة ، ففـي ظـل مفهـوم حقـوق الملكيـة للوحـدة المحاسـبية لـم تظهـر تلـك المشـكلة .للتغلـب علـى المشـكلة المطروحة سابقاً قامت الدول والمنظمات المهنية والأكاديمية بالتدخل

بهدف التخفيف من مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين عن طريق إصدار التشريعات والأنظمة لضبط العلاقة بين الإطراف التي لها مصلحة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية ، كما قامت الجمعيات المهنية المتخصصة بإصدار معايير وضوابط محاسبية متعارف عليها بهدف ضبط العلاقات بين إطراف الوحدة المحاسبية وتحقيق العدالة المتوازنة بين جميع هؤلاء الإطراف .

فمن طريق هذه المعايير والضوابط المحاسبية المتعارف عليها دولياً والواجبة الأتباع من قبل تلك الوحدات المحاسبية يمكن وصف وتفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة الخاصة بالوحدة المحاسبية فيما يختص في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية وتأثير هذه الاختيار على إدارة الأرباح لدى تلك الوحدة المحاسبية.

مما لا شك فيه أن حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية من قبل القائمين على الوحدة المحاسبية، ساهم في اتساع الفجوة الأخلاقية بين هذه الإدارة والمساهمين، والأمر لم يقف عند هذا الحد في تعدد السياسات المحاسبية لمعالجة الحدث الواحد بالاعتماد على التفضيل الذاتي للقائم على العملية المحاسبية ، بل تجاوز الأمر ذلك من خلال خلو الإطار الفكري المحاسبي من وجود أساس علمي للمفاضلة بين تلك السياسات ، فعند اختيار سياسة محاسبية معينة ، في أوقات وظروف معينة يؤدي إلى أرباح أو نتيجة أعمال مخالفة تماماً عندما

يــتم اختيــار سياســة محاســبية أخــرى ، فمــثلاً عنــد اختيــار سياســة القسـط الثابــت أو المتنــاقص فــي ظــروف التضــخم يــؤدي إلــى تــأثيرات مختلفــة علــى نتيجــة الأعمــال وعلــى المحافظــة علــى رأس المــال العينــي للوحــدة المحاســبية ، بالإضــافة إلــى التــأثير علــى قيمــة التوزيعــات للمســاهمين والمكافآت على القائمين على الوحدة المحاسبية .

هــذه الحريــة مــن قبــل الإدارة فــي تحــدد نتيجــة الأعمــال و إدارة الأربــاح لدى الوحدة المحاسبية لها تأثيرات مختلفة على مستويات متعددة :

أولاً : على مستوى الإدارة العليا للوحدة المحاسبية .

ثانياً : على مستوى المساهمين والمستثمرين .

ثالثاً : على المستوى الاجتماعي .

إن لإدارة الأربــاح ونتائجهــا تــأثيرات مباشــرة وغيــر مباشــرة علــى مســتوى إدارة الوحــدة المحاســبية باعتبارهــا طرفــاً مــن الإطــراف التــي لهــا مصــلحة مباشــرة نقديــة أو عينيــة أو معنويــة فــي اقتصــاديات الوحــدة المحاســبية وهذه التأثيرات تتمثل في: [(١)] [١].

التأثير على شهرة الإدارة والتي يطلق عليها رأس المال الإداري .

التأثير على قيمة ما تملكة الإدارة في أسهم رأس المال .

التأثير على نظام الحوافز الإدارية المعمول به .

١- عباس مهدي الشيرازي ،نظرية المحاسبة ، دار السلاسل ،الكويت ،١٩٩٠،ص٤٠٧.

٢- زكريا محمدا لصادق إسماعيل تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ،مرجع سابق ،ص٤٤٩.

٣- عباس مهدي الشيرازي ،نظرية المحاسبة ،دار السلاسل ،الكويت ،١٩٩٠،ص٤٠٩

آمـا فيمـا يتعلـق بالمسـتوى الثـاني فقـد أثبـت العديـد مـن البحـوث التطبيقيـة منـذ عـام ١٩٦٨ ،أن هنالـك علاقـة مباشـرة بـين المعلومـات أو السياسـات المحاسبية وأسعار وحجم المعاملات في أسواق رأس المال [٢] .

هـذا التـأثير المتبـادل بـين السياسـة المحاسـبية وأسـعار الأوراق المالية يتم من خلالها طرق متعددة : [٣]

ما ينتج عن هذه السياسة من إفصاح عن معلومات جديدة .

ما ينتج عن هذه السياسة من أثار نقدية مباشر .

تأثير السياسة المحاسبية على تكاليف الاقتراض وتكلفة رأس المال .

تأثير السياسة المحاسبية على ما يعرف بالتكاليف السياسية .

أمـا فيمـا يتعلـق بالمسـتوى الثالـث مـن تـأثيرات السياسـة المحاسـبية ، فهـو تـأثير متعـدد الاتجاهـات إذ يتمثـل التـأثير الأول لإدارة الأربـاح مـن خـلال السياسـات المحاسـبية علـى المسـتوى الاجتمـاعي فـي هجـرة الثـروة مـن طـرف إلـى طـرف أخـر لـيس لـه الحـق فـي تلـك الثـروة أو انتقـال الثـروة بـين الإطـراف المختلفـة ،فقـد يـتم انتقـال الثـروة مـن حـاملي الأسـهم القـدامى والحـاليين، أو انتقـال الثـروة مـن المسـتهلكين إلـى حـاملي الأسـهم ، أو مـن مصـلحة الضـرائب إلـى حـاملي الأسـهم، وهـذا بـدوره سـينعكس سـلبيا علـى جميـع الأطـراف ويـؤدي إلـى سـوء توزيـع الثـروة بـين أفـراد المجتمـع ، ممـا يـؤدي إلـى خلـل كبيـر فـي تحقيـق المحاسـبة لوظيفتهـا الأساسـية باعتبارهـا أداة يـتم مـن خلالهـا تحقيـق العدالـة والمعاملـة المتوازنـه لجميـع الإطـراف التـي لهـا مصـلحة فـي مباشـرة وغيـر مباشـرة فـي اقتصـاديات الوحدة المحاسبية .

ومن جانب أخر فأن للسياسات المحاسبية تأثيرات أخرى على المستوى الاجتماعي تتمثل في المساهمة في دخول الإطراف المختلفة في اتفاقيات متعددة بالاعتماد على المؤشر النهائي لنتائج الوحدة المحاسبية من شأن تلك الاتفاقيات إنتاج أثار نقدية مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الأطراف التي دخلت في تلك الاتفاقيات اعتماداً على الأرقام المحاسبية التي أنتجتها تلك السياسات المحاسبية .

أضف إلى ما تقدم فإن للسياسات المحاسبية تأثيرات اجتماعية من نوع أخر تتمثل في المساهمة في تحقيق

وتنظيم كثير من المشروعات كما في حالة تحديد أسعار الخدمات في شركات القطاع العام أو في تحديد كيفية توزيع الأرباح في البنوك أو احتساب الضرائب المستحقة على الوحدة المحاسبية الأمر الذي ينعكس على التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي على قيمة الأسهم السندات في سوق الأوراق المالية [(١)] .

من العرض السابق نستنتج أمرين على غاية من الأهمية هما :

دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية وبالتالي المساهمة في حل مشكلة الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين .

تأثير إدارة الإرباح بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاديات جميع الأطراف التي لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في الوحدة المحاسبية .

١- عباس مهدي الشيرازي ،نظرية المحاسبة ،دار السلاسل ،الكويت ،١٩٩٠،ص٤٠٤

عرض البيانات واختبار الفرضيات :

تمهيد :

يهدف هذا الجزء إلى معالجة الجانب العملي للدراسة ، من خلال استخدام الباحث لأسلوب الإستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات ، وتم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (**SPSS**) لاختبار الفرضيات ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات .

-توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة :

الجدول رقم (١) يوضح عدد الاستبانات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة،إذ تم توزيع استبانة واحدة على كل مكتب تدقيق ، واستبانة واحدة لكل مدير مالي لدى الشركات الصناعية ، بالإضافة إلى استبانة واحدة للمدير أو المحلل المالي لدى شركة الوساطة المالية ، كما يوضح الجدول المذكور بالإضافة إلى الاستبانات التي تم إخضاعها للتحليل الإحصائي ، حيث تم استبعاد (١٢) استبيان لعدم اكتمال الإجابات وعدم الدقة فيها .

الجدول رقم (١) توزيع استبانة الدراسة على مجتمع الدراسة

الفئة المشاركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل
المدققون للشركات الصناعية المساهمة	٤٠	٣٦
المديرون الماليون	٤٠	٣٧

المستثمرون كشركات (مديرو ومحللو الاستثمار)	٣٥	٣٠
المجموع	١١٥	١٠٣

- **إجراءات معالجة الإستبانة :**

تم تحديد مقياس للإجابة عن أسئلة الإستبانة باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، بهدف معرفة رأي كل مسئول في كل فئة من الفئات الثلاثة التي تمثل مجتمع الدراسة حول قدرة كل متغير في إدارة الأرباح وهي كما يلي(١) :[1]

قوية جدا	قوية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
٥	٤	٣	٢	١

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات ، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من (٦٠ %) وهي تساوي أكبر من (٣) حسب المقاييس السابقة ، وإما دون ذلك فيعتبر غير مقبول .

درجة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية (خاص بالمديرين الماليين والمستثمرين):

يبين الجدول رقم (٢)توزيع أفراد عينة الدراسة من المديرين الماليين والمستثمرين حسب درجة المامهم بمعايير المحاسبة الدولية ، إذ يشير إلى أن ٣٢.٢٤% من المديرين الماليين درجة إلمامهم بمعايير

1(1)- Uma Sekaran , Research Methods for Business (A Skill Building Approach) , Jhon Wiley & Sons , 2 nd ed. , New York . 1992 .p.180

المحاسبة الدولية ممتازة و ٥١.٤٥% جيد جدا و ١٦.٣١% متوسطة وذلك لكونهم من الفئات المشاركة في إعداد القوائم المالية وهم أكثر ارتباطا بمعايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق، في نرى أن ١٣.٣٣% من مديري ومحللي الاستثمار في شركات الوساطة المالية لديهم إلمام بمعايير المحاسبة الدولية ممتازة ، ونسبة ٤٦.٦٧% جيد جدا ونسبة ٢٣.٣٣% متوسطة ونسبة ١٦.٦٧% ضعيفة ، وهذه النتائج لها دلالات جيدة على مقدرة هؤلاء المحللون الماليون في فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بموضوعية.

الجدول رقم (٢) يبين درجة إلمام المديرون الماليون والمستثمرون بمعايير المحاسبة الدولية.

البيان	المديرون والماليون		المستثمرون	
	التكرارات	%	التكرارات	%
ممتازة	١٢	٣٢.٢٤	٤	١٣.٣٣
جيدة جدا	١٩	٥١.٤٥	١٤	٤٦.٦٧
متوسطة	٦	١٦.٣١	٧	٢٣.٣٣
ضعيفة	–	–	٥	١٦.٦٧
ضعيفة جدا	–	–	–	–
المجموع	٣٧	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %

١- سنوات الخبرة :

بـين الجـدول رقـم (٣) سـنوات الخبـرة لأفـراد عينــة الدراســة ، إذ تبـين أن/ **83.33%** / مـن مـدققي الحسـابات خبـرتهم العمليـة(٥)سـنوات فـأكثر، فــي حــين كــان / **78.37%**/ مـــن المـــديرين المـــاليين خبـــرتهم العمليـــة(٥) ســـنوات فـــأكثر، أمـــا المســـتثمرون/ **76.67%**/ مـــن مـــديري ومحللـــي شـركات الوسـاطة الماليـة كانـت خبـرتهم العمليـة(٥) سـنوات فـأكثر، هـذه النتـائج تـدل علـى أن عينيـة الدراسـة تتمتـع بقـدرة كافيـة علـى فهـم مشـكلة الدراسة والإجابة على متغيراتها بكل الموضوعية .

جدول رقم (٣) توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

البيان	**المدققون**		**المديرون الماليون**		**المستثمرون**	
	التكرارات	**%**	**التكرارات**	**%**	**التكرارات**	**%**
أقل من sسنوات	٦	١٦.٦٧	٨	٢١.٣٦	٧	٢٣.٣٣
٥– ١٥ سنوات	١٦	٤٤.٤٤	١٨	٤٨.٦٤	١٣	٤٣.٣٣
أكثـــر مـــن ١٥ سنوات	١٤	٣٨.٣٩	١١	٢٩.٧٣	١٥	٣٣.٣٤
المجموع	٣٦	%١٠٠	٣٧	١٠٠ %	٣٠	١٠٠ %

٢- المؤهل العلمي :

بـــين الجـــدول رقـــم (٤) أن أغلبيـــة أفـــراد عينـــة الدراســـة مـــن المـــدققين والمـــديرين المـــاليين والمســـتثمرين مـــن حملـــة درجـــة البكـــالوريوس ، إذ أن / ٨٦.٦١ / من عينة المدققين من حملة الشهادة الجامعية، في حين

بلغت تلك النسبة لدى المديرين الماليين والمستثمرين على٦٧.٥٧% و٦٠ % ، هذه النتائج تدل على أن الغالبية العظمة من عينة الدراسات يتمتعون بمستوى مناسب من التأهل العلمي على الإجابة على أسئلة المتغيرات الخاصة بالدراسة .

جدول رقم (٤) يوضح توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

	المدققون		المديرون الماليون		المستثمرون	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
دبلوم كلية		–	٩	٢٤.٣٢	٧	٢٣.٣٥
بكالوريوس	٣١	٨٦.٦١	٢٥	٦٩.٥٧	١٨	%٦٠
ماجستير	٥	١٣.٣٩	٣	٨.١١	٤	١٣.٣٤
دكتوراه	–	–	–	–	١	٣.٣٣
المجموع	٣٦	%١٠٠	٣٧	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

٣- التخصص العلمي :

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن جميع أفراد عينة المدققين متخصصين في المحاسبة ، وبذلك فهم على قدر كافي من المعرفة المحاسبية بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل بين الإدارة والمساهمين حول قضية إدارة الأرباح ، في حين نجد أن ما نسبته/٦٧,٥٦%/من عينة المديرين الماليين متخصصون في المحاسبة وبقيه أفراد العينة أيضا تقع تخصصاتهم بما يتماشى مع المعرفة المحاسبية ، بينما نلاحظ أن / ٣٣,٣٣%/ من عينة المستثمرين متخصصون في المحاسبة

جدول رقم (٥) توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

البيان	المدققون		المديرون الماليون		المستثمرون	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
محاسبة	–	–	٢٥	٦٧.٥٦	١٠	٣٣.٣٣
إدارة الأعمال	–	–	٥	١٣.٥١	٨	٢٦.٦٧
اقتصاد	–	–	–		٧	٢٣.٣٣
علوم مصرفية	–	–	٢	٥.٤١	٤	١٣.٣٣
إدارة عامة	–	–	–		_	
علوم قانونية	–	–	٢	٥.٤١	١	٣.٣٤
تخصص آخر	–	–	٣	٨.١١	_	
المجموع	٣٦	١٠٠%	٣٧	١٠٠%	٣٠	١٠٠%

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين ومعدي القوائم المالية والمستخدمين لها.

جدول رقم (٦) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمتغيرات الدراسة للمشاركين كفئة واحدة :

الرقم المتسلسل	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الإلمام	الترتيب
١	إن المعيار الدولي رقم (١) الخاص بعرض البيانات المالية يؤدي تطبيقه إلى ضمان إمكانية مقارنة بيانات المنشأة للفترة المالية وللفترات السابقة مع البيانات المالية للمنشآت الأخرى	٤.١١	٠.٩٩٩	٢٤.٣٠ %	٨٢.١٣ %	الثالث عشر
٢	إن الأخذ بمكونات المعيار رقم (١) يؤدي إلى توضيح وبيان الملامح الرئيسية للأداء المالي والمركز المالي للمنشآت ،و نواحي الشكوك الرئيسية التي تواجهها	٤.٢٧	٩.٥١ %	٢٢.٤٢ %	٨٥.٤٤ %	العاشر
٣	إن الأخذ بالتعليمات التي وردت بالمعيار الدولي رقم (١) يشجع الإدارة على تقديم بيانات إضافية التي يعتقد إنها ستساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية	٣.٧٧	١.١٢١	٢٣.٢١ %	%٥٣.٤	التاسع عشر
٤	إن تطبيق مفاهيم المعيار الدولي رقم (١) يؤدي إلى اختيار وتطبيق سياسات محاسبة ينتج عنها معلومات مناسبة وموثوقة ،و من المكن فهمها.	٤.٢١	١.٩٩٦	٢٣.٦٦ %	٨٤.٢٧ %	الحادي عشر
٥	إن الأخذ بمفاهيم المعيار الدولي رقم (١) سيؤدي إلى عرضة عادل للبيانات والأحداث التي تمت خلال الدورة والتي من المكن أن يودي عرضها إلى تأثير مباشر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	٣.٦٤	١.٣١	٣٥.٩٩ %	٧٢.٨٢ %	إحدى وعشرون
٦	إن المعيار الدولي رقم (٢) الخاص بالمخزون يؤدي تطبيقه إلى تحديد وقياس دقيق لتكلفة المخزون السلعي القابلة للتحقق ،والى تحديد ما سيعترف به لاحقا كمصروف.	٤.١٧	١.٠٢	٢٤.٤٦ %	٩٣.٣٠ %	الثاني عشر
٧	إن الأخذ بمفاهيم المعيار الدولي رقم (٢) سيؤدي إلى تحديد دقيق لمفردات المخزون السلعي .	٣.٧٢	١.٢٦	٣٣.٨٧ %	٧٣.٣٧ %	عشر ون
٨	إن تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم (٢) سيؤدي إلى اختيار طريقة تسعير للمخزون تتوافق مع طبيعة ، وأنشطة الوحدة ، وبطريقة سيؤدي إلى تحديد تكلفة البضاعة المباعة بشكل سليم	٤.٥٦	١.٠٩	٢٣.٩٠ %	٩١.٢٦ %	الخامس
٩	إن الأخذ بتعليمات المعيار الدولي (٢) سيؤدي إلى الاعتراف بالمخزون الذي يعد مصروفا والذي يعد كتكلفة	٤.١١	١.٠٨	٢٦.٢٨ %	٨٢.٣٣ %	الثالث عشر

١٠	إن تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم (٢) سيؤدي إلى عرض عادل للمخزون والى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون	٣.٧٩	١.١٥	٣٠.٣٤ %	٧٥.٧٣ %	الثامن عشر
١١	إن المعيار الدولي رقم (٤) يوضح بشكل سليم ،الأصول التي تخضع للإهلاك والأصول التي لا تخضع للإهلاك	٣.٧٤	١.٢١	%١٢.١	٧٤.٧٦ %	عشر ون
١٢	إن المعيار الدولي رقم (٤) يوضح بشكل دقيق العوامل المؤثر في احتساب قسط الاهتلاك بالاضافه إلى العوامل التي يجب إن نأخذ بعين الاعتبار عند احتساب العمر الإنتاجي للأصل	٤.١٧	١.٥١	%١٠.١	٨٣.٥٠ %	الثاني عشر
١٣	يوضح المعيار الدولي رقم (٤) الظروف التي يتم من خلالها اختيار طريقة الاهتلاك المناسبة للأصل، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها وتأثيرها على مستوى الربحية والاعتبارات الضريبية.	٣.١٦	٠.٩٩١	٣١.٣٦ %	٦٣.٣٠ %	الثاني والعشرون
١٤	إن المعيار الدولي رقم (٤) يبين بشكل واضح العناصر التي يجب الإفصاح عنها بخصوص العملية الاهتلاكية من الطريقة ، إلى المعدل ،إلى المخصص المتراكم.	٣.٢٨	٠.٨٠٩	٢٤.٦٦ %	٦٥.٦٣ %	السابع والعشرون
١٥	يلعب المعيار الدولي رقم (٨) دوراً في تحديد الوصف الدقيق لبعض البنود التي تحتويها قائمة الدخل من حيث التصنيف والإفصاح والمعالجة المحاسبية الصحيحة .	٣.٩٩	٠.٠٩٨	%٢٤.٦	٧٩.٨١ %	الرابع عشر
١٦	إن مفاهيم المعيار الدولي رقم (٨) يؤدي إلى تعزيز عملية المقارنة للقوائم المالية للمنشأة لفترات سابقة مع القوائم المالية للمنشات الأخرى .	٣.٩٩	٠.٠٩٨	%٢٤.٦	٧٩.٨١ %	الرابع عشر
١٧	إن المعيار الدولي رقم (٨)يقوم على وصف وتحديد واضح لكيفية تحديد البنود العادية وغير العادية التي يجب إن تظهر في قائمة الدخل ، بالإضافة إلى تحديد كيفية تصنيفها في تلك القائمة .	٤.٤٧	٠.٥٢١	١١.٦٥ %	٨٩.٥١ %	السابع
١٨	المعيار الدولي رقم (٨) يقوم على تحديد واضح لمفاهيم الأخطاء المحاسبية التي تؤثر على عدالة القوائم المالية ،بالإضافة إلى كيفية التعامل مع تلك الأخطاء	٣.٩٧	٠.٢١٩	%٥٥.٢	٧٩.٤٢ %	الخامس عشر
١٩	إن مفاهيم المعيار الدولي رقم (٨) تؤدي إلى تحديد واضح لمفهوم صافي الربح أو الخسارة والتي يجب إن تتضمنها قائمة الدخل من بنود للوصول إلى نتيجة الأعمال	٣.٤٩	٠.٥٢١	١٤.٩٣ %	٦٩.٩٠ %	الثالث والعشرون

٢٠	إن المعيار الدولي رقم (٨) يحدد كيفية الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية في قائمة الدخل لزيادة كفاءة المستخدم لتلك القائمة من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين	٣.٩٧	٠.٢١٩	%٥٥.٢	٧٩.٤٢ %	الخامس عشر
٢١	إن المعيار الدولي رقم (٨) له كل الأهمية في تحديد الفروقات الجوهرية بين السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وتأثير الأخيرة في تحديد صافي الربح أو الخسارة .	٣.٤٩	٠.٥٢١	١٤.٩٣ %	٦٩.٩٠ %	الثالث والعشرون
٢٢	يقوم المعيار الدولي رقم (٨) على تحديد واضح لأنواع الأخطاء وتأثيرها على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ،بالإضافة إلى تحديد دقيق لكيفية التعامل مع تلك الأخطاء من حيث المعالجة والتصحيح والإفصاح عنها .	٣.٩٧	٠.٢١٩	%٥٥.١	٧٩.٤٢ %	الخامس عشر
٢٣	يلعب المعيار الدولي رقم (٨) دوراً بارزا في تحديد الظروف والأوضاع التي يتم من خلالها الانتقال من سياسة المحاسبية مطبقة إلى سياسة أخرى وذلك حفاظا على مفهوم قابلية البيانات المالية للمقارنة والعرض الأفضل للإحداث أو العمليات في المنشات .	٤.٩٨	٠.١٩٧	٣٩.٥٥ %	٩٩.٦١ %	الأول
٢٤	المعيار الدولي رقم (٨) كان واضحاً في تحديد مفاهيم أي من الظروف يعتبر تغييرا في سياسة المحاسبية وأي منها لا يعتبر تغييرا في السياسة المحاسبية .	٤.٩٥	٠.٣٥٣	%٧١.٣	٩٩.٠٣ %	الثاني
٢٥	كان المعيار الدولي رقم (٨) واضحاً في تحديد كيفية التعامل بالأحداث والقيم المالية عند الانتقال من سياسة إلى سياسة محاسبية ،و ذلك بخصوص الفترات المالية السابقة أو الحالية أو المستقبلية .	٤.٤٩	٠.٥٢١	١١.٦٠ %	٨٩.٩٠ %	السادس
٢٦	يقدم المعيار الدولي رقم (١٤) المبادئ الأساسية لتقديم التقارير المالية للإطراف المستفيدة لتحديد مواقفهم من أداء الوحدة السابق ، وتقييم عناصر المخاطرة بالمنشأة ،وتكوين أحكام حول المنشاة.	٣.٩٧	٠.١٢٩	%٥٥.٢	٧٩.٤٣ %	الخامس عشر
٢٧	إن المعيار لدولي رقم (١٤) ساهم بشكل أساسي في إدارة الربح لدى الوحدة من خلال تحديده الدقيق لمفهوم الإيراد والمصروف والبنود غير العادية التي يجب الإفصاح عنها .	٣.٤٩	٠.٥٢١	١٤.٩٣ %	٦٩.٩٠ %	الثالث والعشرون
٢٨	إن المعيار الدولي رقم (١٤) كان واضحا في تحديد المفاهيم الأساسية للأصول والخصوم التي يجب إن تنعكس في القوائم المالية المنشورة .	٣.٤٦	٠.٥٠١	١٤.٤٨ %	٦٩.٣٢ %	الخامس والعشرون

٢٩	حدد المعيار الدولي رقم (١٤) الإشكال الرئيسية والثانوية التي يتم من خلالها نقل المعلومات من الوحدة المحاسبية إلى المستخدمين المباشرين وغير المباشرين	٣.٠٠	١.٠٠	٣٣.٣٣ %	٦٠.١٩ %	الثلاثون
٣٠	أعطى المعيار الدولي رقم (١٤) توضيحات مهمة في القطاعات والفئات التي تقديم التقارير لها من داخلية وخارجية	٣.٤٩	٠.٥٢١	١٤.٩٣ %	٦٩.٦٠ %	الثالث والعشرون
٣١	ساهم المعيار الدولي رقم (١٤) في تحديد طرق الإفصاح عن المعلومات ، بالإضافة إلى كيفية تصنيف تلك المعلومات في التقارير الصادرة وإلى تحديد حجم المعلومات التي يجب أن الإفصاح عنها مع تحديد واضح للبنود التي يجب إن يتم الإفصاح عنها	٣.٩٨	٠.١٩٧	%٤٩.٥	٧٩.٦١ %	الرابع عشر
٣٢	حدد المعيار الدولي رقم (١٥) الظروف التي يتم من خلالها عرض المعلومات التي تعكس أثار التغير في الأسعار وذلك بهدف توفير معلومات مالية أكثر فائدة	٣.٠٠	١.٠٠	٣٣.٣٣ %	٦٠.١٩ %	ثلاثون
٣٣	إن المعيار الدولي رقم (١٥) حدد ميزات الطرق التي يتم من خلالها بيان آثار الأسعار على القوائم المالية على أساس القوة الشرائية السائدة	٤.٩١	٠.٤٤٥	%٩٠.٦	٩٨.٢٥ %	الرابع
٣٤	أعطى المعيار الدولي رقم (١٥) قواعد مهمة عن كيفية الإفصاح والإعلام عن البنود التي يتم تعديلها وفق مستويات الأسعار السائدة .	٤.٩٣	٠.٣٧٧	٧٦.٤٧ %	٩٨.٦٤ %	الثالث
٣٥	إن المعيار الدولي رقم (١٦) أعطى تعريفا محددا لمفهوم الأصول باعتباره عنصر من عناصر قائمة المركز المالي .	٣.٩٥	٠.٢٥٧	٠٦.٥٠ %	٧٩.٠٣ %	السابع عشر
٣٦	حدد المعيار الدولي رقم (١٦) عناصر التكلفة الخاصة بالأصل وكيفية الاعتراف بها	٣.٩٦	١.٠٠	٢٥.٢٥ %	٧٩.٢٢ %	السادس عشر
٣٧	بين المعيار الدولي رقم (١٦) وبشكل واضح الأسس التي يتم من خلالها مبادلة الأصل مع أصل آخر .	٤.٩٣	٠.٣٧٧	%٧٦.٤	٩٨.٦٤ %	الثالث
٣٨	بين المعيار الدولي رقم (١٦) وبشكل دقيق كيفية معالجة النفقات اللاحقة لاقتناء الأصول من إصلاح وصيانة واستبدال لأجزاء من الأصول .	٤.٤٢	٠.٦٦٤	١٥.٠١ %	٨٨.٣٥ %	التاسع
٣٩	حدد المعيار الدولي رقم (١٦) المنهجية التي يجب إن تتبع في حالة إعادة تقييم الأصول وكيفية معالجة الفرو قات التقيمية محاسبياً .	٤.٤٤	٠.٥٧٢	١٢.٨٨ %	٨٨.٩٣ %	الثامن
٤٠	بين المعيار الدولي رقم (١٦) كيفية توزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي والخاصة بعملية الاهتلاك	٣.٩٧	٠.٢١٩	%٥٥.٢	٧٩.٤١ %	الخامس عشر

٤١	حدد المعيار الدولي رقم (١٦) وبشكل واضح الأسس الخاصة بعملية الإهلال خلال الحياة الإنتاجية للأصول	٤.٩٥	٠.٣٥٣	%٧١.٣	٩٩.٠٣ %	الثاني
٤٢	بين المعيار الدولي رقم (١٦) الأسس التي يتم من خلالها إعادة النظر في العمر الإنتاجي للأصل وكيفية معالجة الإهلاك عند القيام بذلك	٤.٤٧	٠.٥٧٤	١٢.٨٤ %	٨٩.٣١ %	السابع
٤٣	حدد المعيار الدولي رقم (١٦) القواعد التي يتم من خلالها الاستغناء عن الأصول وكيفية معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستغناء .	٣.٤٣	١.٤٩٩	٤٣.٧٠ %	٦٨.٧٥ %	السادس والعشرون
٤٤	بين المعيار الدولي رقم (١٦) طريقة ومنهجية الإفصاح عن الأصول في قائمة المركز المالي .	٣.٩٧	٠.٢١٩	%٥٥.٢	٧٩.٤١ %	الخامس عشر
٤٥	حدد المعيار الدولي رقم (١٨) الأسس التي من خلالها قياس الإيراد المتحقق للمنشأة	٤.٤٧	٠.٥٢١	١١.٦٥ %	٨٩.٥١ %	السابع
٤٦	حدد المعيار الدولي رقم (١٨) بشكل دقيق شروط تحقق الإيراد بنقطة البيع الخاصة بالبضائع	٣.٤٨	٠.٥٠٢	١٤.٤٣ %	٦٩.٧٠ %	الرابع والعشرون
٤٧	بين العيار الدولي رقم (١٨) بشكل واضح شروط تحقق الإيراد بنقطة تقديم الخدمات إلى الغير	٣.٥٠	٠.٥٠٢	١٤.٤٣ %	٧٠.٠٩ %	الثاني والعشرون
٤٨	حدد المعيار الدولي رقم (١٨) بشكل واضح شروط تحقق الإيراد الناتجة عن الفائدة والإتاوات وأرباح الأسهم.	٣.٤٨	٠.٥٠٢	١٤.٤٣ %	٦٩.٧٠ %	الرابع والعشرون
٤٩	حدد المعيار الدولي رقم (١٨) بشكل دقيق إجراءات الإفصاح الخاصة بالإيراد من حيث السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد ، عنصر الإيراد المتحقق للمنشآت	٢.٥٠	٠.٥٠٢	١٤.٤٣ %	٧٠.٠٩ %	الثاني والعشرون
	متوسط المتوسطات	٣.٩٩	٠.٠٩٨	٢٤.٥٦ %		

الجدول رقم (٦) يبين تحليلا لأراء المشاركين في الدراسة كفئة واحدة من خلال (٤٩) متغيراً شملت عناصر العملية المحاسبية الخاصة بإدارة الربح والنتائج كانت كما يلي :

أن الأسئلة رقم (١،٢،٤،٨ ،٩، ١٢ ، ١٧،٢٣،٢٤ ، ٢٥ ،٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢، ٤٥) حصلت على أكبر نسبة قبول حول قدرة معايير المحاسبية الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين بخصوص

إدارة الإرباح وبنسبة أكبر من (٨٠ – ١٠٠%) وبدرجة قبول قوية جدا وهي أكبر من (٤–٥) من مقياس ليكرت، وقد حصل السؤال رقم (٢٣) والمتعلق في أن المعيار الدولي رقم (٨) يلعب دوراً مهماً في تحديد الظروف والأوضاع التي يتم من خلالها الانتقال من سياسة محاسبية مطبقة إلى سياسة أخرى ، وذلك حفاظاً على مفهوم قابلية البيانات المالية للمقارنة والعرض الأفضل للأحداث أو العمليات في المنشآت. بينما كانت أراء المشاركين حول بقية الأسئلة أنها لها قدرة قوية وبنسبة قبول أكبر من (٦٠ – ٨٠ %).

من النتائج السابقة نلاحظ أن (١٧) سؤالا كانت نسبة قدرتها قوية جداً و(٣٢) سؤالاً كانت بنسبة قدرتها قوية فقط وجميع متغيرات الدراسة تزيد قيمتها الوسطية عن المقياس المعتمد في الدراسة وهو (٣) حيث كان بنسبة القدرة أكبر من ٦٠ %، من خلال الجدول رقم (٦) نلاحظ أن الانحراف المعياري للإجابات مقبولة وكانت لجميع الأسئلة مجتمعة (٠.٢١٩) في حين تراوح معامل الاختلاف بين سؤل وأخر وكان لجميع متغيرات الدراسة مجتمعة (٢٤.٥٦ %) وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (٧)

يبين المتوسطات الحسابية لكل فئة من فئات المشاركين في الدراسة

البيان	المدققون	المستثمرون	المـــــديرون الماليون
الوسط الحسابي	٤.٩٤٧	٣.٨٩٠٥	٣.٩٨١٨

نلاحظ من الجدول السابق ذكره أن المدققون كانوا أكثر تفاؤلا من بقية الفئات حول قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين حول إدارة الأرباح ، وهذا في رأي يتوافق مع العمق والدراية والمقدرة العملية والعلمية لهذه الفئة، حيث يتمتع هؤلاء المدققون بقدرات تأهيلية أكبر من بقية الفئات المشاركة في الدراسة وذلك انسجاماً مع متطلبات ممارسة المهنة وما تستدعيه من تأهيل علمي وعملي وخبرة في مجال التنظير المحاسبي .

وللتأكد من هذه النتيجة استخدم الباحث الاختبار التالي :-

جدول رقم (٨) يبين نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

(T) المحسوبة	(T)الجدولية	SIG(T)	نتيجة الفرضية الأولى	الوســـط الحسابي
٣٠.٢١٢	١.٩٨٤	صفر	رفض	٣.٩٩

لقد تم استخدام اختبار **(One Sample T-Test)** ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول أعلاه أن قيمة(T)المحسوبة= ٣٠.٢١٢، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي

تقبـل الفرضــية العدميــة (**HO**)، إذا كانــت القيمــة المحســوبة أقــل مــن القيمــة الجدوليــة، وتــرفض الفرضــية العدميــة (**HO**) إذا كانــت القيمــة المحســوبة أقـل مــن القيمــة الجدوليــة وبالتــالي نــرفض الفرضــية العدميــة (**HO**) ونقبــل الفرضـــية البديلـــة (**HA**) **و**هـــذا يعنـــي أن لمعـــايير المحاسـبة الدوليـة قـدرة علـى سـد الفجـوة الأخلاقيـة بـين الإدارة المسـاهمين في إدارة الأرباح .

الفرضية الثانية :

HA: يوجـد اخـتلاف جـوهري ذو دلالـة إحصـائية فيمـا يتعلـق بقـدرة معـايير المحاسـبة الدوليـة فـي حـل مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي بـين الإدارة والمسـاهمين فـي إدارة الأربـاح مـن وجهـة نظـر المـدققين والمعـدي للقـوائم والمستخدمين لها .

HO: لا يوجـد اخـتلاف جـوهري ذو دلالـة إحصـائية فيمـا يتعلـق بقـدرة معـايير المحاسـبة الدوليـة فـي حـل مشـكلة التخلخـل الأخلاقـي بـين الإدارة والمسـاهمين فـي إدارة الأربـاح مـن وجهـة نظـر المـدققين والمعـدي للقـوائم والمستخدمين لها .

لقــد تــم اســتخدام اختبــار (**ANOVA**) لاختبــار الفرضــية المــذكورة أعلاه، عند مستوى ثقة ٩٥ % حيث كانت النتائج كما يلي

جدول رقم (٩) يبين نتائج اختبار (F) للفرضية الثانية

(F)المحسوبة	**(F) الجدولية**	**SIG F**	**نتيجة الفرضية العدمية**
٣.٢٣٤	٣.١٠	٠.٠٤٤	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة = ٣.٢٣٤ وهي أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (**HO**) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض العدمية (**HO**) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (**HO**) وتقبل الفرضية البديلة (**HA**) وهذا يعني أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم والمستخدمين لها .

ولتحديد إلى أي فئة تميل تلك الفروقات الإحصائية، فقد تم استخدام اختبار (Scneffe) حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (١٠)

يبين نتائج اختبار (Scheffe) للفئات المشاركة في الدراسة

البيان	**مدققي الحسابات**	**المديرون الماليون**	**المستثمرون**	**الوسط الحسابي**
المدققون				٤.٠٩٤٧
المديريون الماليون				٣.٩٨١٨
المستثمرون	*			٣.٨٩٠٥

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن هنالك فروقات إحصائية بين عينية المدققين والمستثمرين حول قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح ، وتميل تلك الفروقات لصالح مدققي الحسابات كون الوسط الحسابي لدرجة القبول من وجهة نظرهم(٤.٠٩٤٧) وهو أعلى من الوسط الحسابي لدرجة القبول من وجهة نظر المستثمرين (٣.٨٩٠

الاستنتاجات :

بعد تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها ، يمكننا أن نصيغ أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث وهي كما يلي :

هناك أجماع من قبل فئات المشاركين جميعا أن لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة

والمساهمين حول إدارة الأرباح، ولكن هذا الإجماع كان بدرجة متوسطة وهذا ما دلت عليه المتوسطات الحسابية لأسئلة متغيرات الدراسة حيث بلغت (٣.٩٩)

أن الفروقات الإحصائية بين آراء المشاركين في الحكم على مقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين كانت متوافقة مع نتائج الدراسة ومع المتوسطات المحاسبية لكل فئة من الفئات المشاركة ، وهذه الفرو قات جاءت نتيجة وجود خبرة علمية وعملية أفضل للمدققين عنها للمستثمرين (للشركات الوساطة المالية) ودراية أفضل للمدققين بدلالات السياسات المحاسبية واستخدمتها في تحديد نتيجة الأعمال .

التوصيات:

انطلاقا من النتائج والاستنتاجات يمكن صياغة التوصيات التالية:

انسجاماً مع نتائج الدراسة فإن الباحث يدعو الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة تأهيل كواردها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية .

ضرورة تفعيل القوانين المهنية والرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأسمالها في أسواق رأس المال ، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات ، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الوحدات بعدالة .

أن يكون للجمعيات المهنية دور أساسي في الرقابة والأشراف على مدى التزام الشركات الراغبة في إدراج أسهمها في أسواق رأس المال بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في انظمها المحاسبية وتكييف أوضاعها بما يساعد في استخدام تلك المعايير في ضبط حركة العمليات المالية لديها .

ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات والمؤسسات الوطنية وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة ، المالية ، النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقص بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به ومن معايير المحاسبة الدولية .

الفصل الرابع
الممارسة الإبداعية للإدارة في البيئة المصرفية

تشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية ، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة Creative Accounting Practices (أحمد ، ٢٠٠٨:ص ١١٥) ، والتي يمكن عبرها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم أغراض الإدارة (Mulford & Comsikey , 2005:p288) ، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإحتيالية Aggressive Accounting ، إدارة الأرباح Earning Management، المحاسبة الإبداعية Creative Accounting ، تمهيد الدخل Income Smoothing وهي جميعها بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات (Amat & Goethorpe: 2005)، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات

والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقة معديها ومدقيقها ، وكما هو العادة عندما تصل الامور إلى حد الفشل وانهيار الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة ، وما هو دور المدققين (ذنيبات ، ٢٠٠٦:ص٩٧) ، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها .

هذا وبالرغم من أن الإدارة تقوم ببعض هذه الممارسات في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية ، دون النظر إلى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ، هذا ومع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة فإن سلوك التأثير على الدخل

قد ينطوي على نوعين أحدهما يسمى إدارة الأرباح الجيدة good(management earnings) وهي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ، أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (bad earning management) وهي التي تنطوي على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي، وبذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية(Parfet,2000:pp481-488) وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح ، لذلك جاء الاهتمام مجدداً نحو الكشف عن تلك الممارسات مستفيدة من النموذج الذي صممه Jones في دراسته البحثية عام ١٩٩١ م لقياس إدارة الأرباح والممارسات الاحتيالية التي تنطوي عليها والذي تم تطويره من قبل (Dechow,et.al., عام ١٩٩٥ في محاولة للاستفادة منه في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والبحث في العوامل التي تساهم في الحد من تلك الممارسات واستكشاف أثرها على المركز المالي للمؤسسة .(حمدان،٢٠١٠ :ص٥)

هذا وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إلى أنه حين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل المؤسسة فإن جزءاً كبيراً من وقت المديرين في المراكز العليا يستنفذ لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة ، مما يبرز معه الحاجة للبحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية Warning Signs تشير إلى وجود تلك الظاهرة ومن أهمها ما يلي :-(Magrath&: 2002 Weld)

تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .

حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات .

مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء .

احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية .

أرباح لا تتفق بدقة أو بصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .

أمام كل ما سبق بدأت تثور الشكوك حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تقوم المنشآت بنشرها وما إذا كانت تنطوي على تغييرات ترتبط بممارسات الإدارة وسلوكها في التأثير على الدخل وإظهاره بصورة مخالفة للواقع .

مشكلة الدراسة :-

إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل ، الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد إستمراريتها .

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة خاصة في المنشآت المالية كالمصارف التي تتعامل بأموال المودعين وبرافعة مالية كبيرة جداً بسبب كبر حجم الودائع مقارنة برأس مالها ، فإن الأمر يتطلب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارات البنوك لعمليات إدارة الأرباح

والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها ، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التحري عن هذه الظاهرة في البيئة المصرفية بالتطبيق على المصارف الوطنية الفلسطينية من خلال التعرف على مدى ممارسة تلك المصارف لعمليات إدارة الأرباح وخطورتها على الأداء المصرفي ، وعليه فإن المشكلة الرئيسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :-

ما مدى ممارسة الإدارة المصرفية لعمليات إدارة الأرباح وإدراكها لمخاطرها؟

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بما قد تتخذه الإدارة المصرفية من إجراءات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الجهات المهتمة بنتائج الوحدة الاقتصادية وما قد ينتج عنها من قرارات تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على الدخل عبر التلاعب أو التحريف المتعمد في تلك المعلومات .

لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي سيشكل دلالات واضحة على القيام بما يعرف بعمليات إدارة الأرباح ، الأمر الذي يضع الإدارة المصرفية أمام مسؤولياتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمين والمستثمرين والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية ، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف يقدم معلومات هامة للجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية ، وتجعلها في منأى عن آثار تلك

الممارسات مما يعزز الاتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد من ناحية ، ويبصر الإدارة المصرفية بخطورة الأمر وانعكاساته السلبية على المركز المالي للمنشأة المصرفية ومستقبل وجودها من ناحية أخرى .

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لعمليات إدارة الأرباح ، وما مدى إدراكها للمخاطر المترتبة على ذلك من خلال ما يلي :-

التعريف بعمليات إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومؤشراتها ومبرراتها وطرق ممارستها والآثار المترتبة عليها .

الوقوف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية للمصارف الوطنية الفلسطينية لعمليات إدارة الأرباح .

الوقوف على المخاطر الناجمة عن عمليات إدارة الأرباح .

الخروج بنتائج وتوصيات تدعم أهداف البحث.

فرضيات الدراسة :-

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية :-

لا تقوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة عمليات إدارة الأرباح .

لا تدرك الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين المخاطر المترتبة على عمليات إدارة الأرباح .

الدراسات السابقة :-

دراسة (Oriol et, L, 2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية لإدارة الأرباح وقد اشتملت عينة الدراسة على عدد (٣٥) شركة مدرجة في السوق المالي الأسباني ضمن مؤشر (IBEX35) باعتبارها كبرى الشركات المسجلة في السوق ، حيث تم التعرف على المؤشرات التي تستخدمها تلك الشركات في إدارة أرباحها، ومنها وجود بعض التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى ، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق معالجات محاسبية غير واردة في الأنظمة المطبقة في تلك الشركات بالإضافة إلى تضمين حساب الأرباح والخسائر عمليات تتعلق بسنوات مالية سابقة ، كما تبين أن ما نسبته ٢٠ % من تلك الشركات قد تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها يعود إلى قيام بعضها بممارسات من شأنها التأثير على الإيرادات تمثلت في عدم تحميل بعض المصاريف على حساب الأرباح والخسائر وعدم الاحتفاظ بمخصصات كافية .

دراسة (Holland & Remsay , 2003)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى ممارسة الشركات الأسترالية لممارسة إدارة الأرباح من خلال تطبيق نموذج Burgstaher and Dichev , 1997 وتبين أن مديري الشركات التي تم إخضاعها للدراسة يعملون على إدارة الأرباح بهدف تحقيق نقاط مستهدفة من

الإيـــرادات أو مســـتويات معينـــة مـــن الأربـــاح الإيجابيـــة أو اســـتمرارية المحافظـــة علـــى أداء ربحيـــة الســـنوات الســـابقة ، وأوصـــت الدراســـة بضـــرورة الكشـــف والإفصـــاح عـــن تلـــك الممارســـات لكافـــة الأطـــراف المســـتفيدة مـــن التقارير المالية .

دراسة (Yoon et,L. 2006)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الوسائل المستخدمة من قبل الشركات الكورية لإدارة الأرباح مستخدمة نموذج التجزئة المنتظمة (A Systematic Decomposition Model) لتقدير المستحقات غير الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح ، وقد تم تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية ومستحقات إجمالية ثم تقسيم المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية ، ثم تجزئة المستحقات الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية وأرباح غير نقدية ، وقد أظهرت الدراسة أن هناك وسائل متباينة استخدمتها الشركات في إدارة أرباحها ، حيث استخدمت الشركات ذات الدخل المتزايد الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها أما الشركات ذات الدخل المتناقص فقد استخدمت المصاريف غير النقدية مثل مصاريف الديون المعدومة ومخصصات إهلاك الأصول في إدارة أرباحها .

دراسة (Steven & Ann , 2006)

هـدفت الدراســة إلــى تحليـل أثـر ثلاثـة عوامـل مـن المتوقـع أن تكـون لهـا تـأثير علــى عمليــة إدارة الأربــاح فــي ثــلاث دول أوروبيــة وهــي فرنســا ، بريطانيا، ألمانيا، ويتمثل العامل الأول في بيئة التدقيق في الدولة

العضو وذلك في ضوء الاختلاف الكبير بين بيئات التدقيق الوطنية في تلك الدول من ناحية القوانين المنظمة ، ودرجة الاستقلالية ، ومسؤولية المدقق الخارجي ، أما العامل الثاني فهو نوعية شركة التدقيق مثل الشركات الأربعة الكبار المتواجدة في أوروبا والتي يمكن أن يكون لها تأثير على بيئة التدقيق الوطنية في الدول محل الدراسة ، أما العامل الثالث فهو اختلاف أسواق رأس المال التي تعمل في الدول المذكورة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن بيئة التدقيق الأكثر تشدداً تعمل على التقليل من عمليات إدارة الأرباح بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بعملية التدقيق سواء كانت من الشركات الأربعة الكبار أو غيرها ، وأن الاختلاف بين إجراءات وقوانين أسواق رأس المال في الدول المذكورة لا يؤثر في الحد من عمليات إدارة الأرباح .

دراسة (Tendelloo , 2005)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة اعتمادا على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح في الشركات العامة في أوربا ، بالإضافة إلى افتراض وجود تباين بين جودة التدقيق التي تقوم بها الشركات الأربعة الكبار وشركات التدقيق الأخرى من غير الكبار ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر تكون أقل ممارسة لإدارة الأرباح ، كما أن جودة التدقيق وقوانين حماية المستثمر هما بديلان للحد من إدارة

الأربــاح وأن الفــرق فــي نوعيــة التــدقيق التــي تقــوم بهــا الشــركات الأربعــة الكبــار والشــركات الأخــرى يكــون ضــعيفاً أو ضــئيلاً فــي البلــدان التــي تطبــق قوانين حماية قوية للمستثمر .

دراسة (Hamdan , 2009)

هــدفت الدراســة إلــى بيــان أثــر ممارســات المحاســبة الإحتياليــة التــي تعتمــد علــى التلاعــب بمحاســبة الاســتحقاق علــى المركــز المــالي للشــركة ، حيــث عملــت علــى قيــاس أثــر أســاليب المحاســبة الإحتياليــة كمتغيــر مســتقل وبيــان علاقتهــا بسياســة توزيــع الأربــاح كمتغيــر تــابع باســتخدام مجموعــة مــن المتغيــرات الضــابطة كنســبة الســيولة والأربــاح المحتجــزة وذلــك بــالتطبيق علــى الشــركات الصــناعية المدرجــة فــي ســوق دبــي المــالي خــلال الفتــرة مــن عــام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ ، وقــد توصــلت الدراســة إلــى وجــود علاقــة موجبــة بــين ممارســة المحاســبة الإحتياليــة والأربــاح المحتجــزة ، وأن الشــركات التــي مارســت هــذه المحاســبة قامــت بــالإعلان عــن توزيعــات نقديــة لهــذه الأربــاح فــي حــين أظهــرت الدراســة أن متغيــر الســيولة كــان لــه دلالــة ســلبية فــي نمــوذج الدراســة ممــا يشــير إلــى أن الأربــاح المعلــن عنهــا لا يقابلهــا ســيولة ، الأمــر الــذي يعــزز فرضــية ممارســة الشــركات للمحاســبة الإحتيالية ، مما يهدد المركز المالي للشركات .

دراسة (الداعور وعابد ، ٢٠٠٩)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية بغرض إدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين في الأوراق المالية حيث تم اختبار الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغة ١٤ وحدة مقارنة مع الوحدات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها بعدد ٨ وحدات ، هذا ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات تبين أن إدارة المكاسب كان لها تأثيرا معنويا على أسعار الأسهم مما يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متغيرة كان لها تأثيرا على استقرار الدخل بدوافع تحقيق مصلحة الإدارة بالإضافة إلى الدوافع الضريبية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الإفصاح وتبني إستراتيجية واضحة لدى الشركات في إدارة المكاسب لغرض تحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم بصورة شفافة في السوق المالي .

التعليق على الدراسات السابقة :-

يتضح مما سبق أن ظاهرة التلاعب في الأرباح أو ما يعرف بإدارة الأرباح تعتبر إحدى أهم المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال والمستثمرين والمحللين الماليين من خلال ما تظهره المعلومات المالية الخاصة بتلك القطاعات من بيانات مضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي لتلك المنشآت ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية وتطويعها من قبل إدارة

المنشآت لكبح تأثير التقلبات والتغيرات في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الاقتصادي الفعلي لها ، الأمر الذي يدعو إلى البحث في العوامل والدوافع والنتائج المترتبة عنها ، وهو ما تحاول هذه الدراسة إبرازه خاصة في البيئة المحلية وفي قطاع المصارف تحديداً ، وبالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها بجانب الدراسة التحليلية فإنها دراسة ميدانية مطبقة في البيئة المصرفية وعلى قطاع المصارف الوطنية في فلسطين باعتباره قطاعاً حساساً يعمل بأموال الغير وبرافعة مالية شاذة ، وذلك للوقوف على مدى تطبيق عمليات إدارة الأرباح في تلك المصارف ومدى إدراك الإدارة المصرفية لخطورة هذه الظاهرة والمشكلات الناجمة عنها وتقديم التوصيات اللازمة لتفاديها .

أولاً : الإطار النظري للدراسة:

طبيعة وأغراض عمليات إدارة الأرباح :-

تعرض العديد من الباحثين إلى مفهوم إدارة الأرباح وذكر بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة (Schipper , 1989:pp91-102)، وذكر أيضاً بأنها سلوك تقوم به الإدارة بغرض التأثير على التدفقات النقدية التي تحدث في الدخل بهدف معالجة الانحرافات غير العادية من خلال اختيار سياسات محاسبية معينة (wallace,1991:p934) ، كما ذكر أنها تعني قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة

الأساسـية للمنشـأة أو التـأثير علـى تخصـيص مواردهـا(Healy & Wahle, 1999:pp365-385) ، وقـد أشـار بعـض البـاحثين إلـى أن إدارة الأربــاح تــتم بهــدف التــأثير علــى الأرقــام المحاســبية مــن خــلال اســتغلال المرونــة التــي تســمح بهــا السياســات المحاســبية وممارســة التقـديرات الشخصـية (Parfet , 2000:pp481-488) ، وبالتـالي فـان إدارة الأربـاح هـي مفهـوم يتعلـق بـالتحريف المتعمـد للأربـاح للوصـول إلـى أرقـام محاسـبية تختلـف بشـكل أساسـي عمـا يمكـن أن يكـون عليـه الأمـر فــي غيــاب هــذا التحريــف ، وقــد يكــون هــذا التــأثير متعلقــاً بســلامة المضــمون مــن خــلال اختيــار الإدارة للقواعــد والأســاليب المحاســبية التــي تـؤدي إلــى التـأثير علـى جـودة الأربـاح زيـادةً أو خفضـاً وفقـاً للإسـتراتيجية التــي تهـدف إليهـا فــي التـأثير علـى مسـتخدمي القـوائم الماليـة ، وفضــلاً عـن ذلـك فقـد يمتـد هـذا التـأثير أيضـاً علـى الناحيـة الشـكلية مـن خـلال التلاعـب فـي عـرض عناصـر القـوائم الماليـة والتـي تتـرك أثـراً علـى قـدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة .

إلــى جانــب مــا سـبق فقـد يكـون التلاعـب باسـتخدام بنـود خـارج الميزانيـة (Off Balance Sheet) والتـي تمثـل تمـويلاً خفيـاً قد يـتم اللجـوء إليـه كمـا فـي حالـة التـأجير التمـويلي للأصـول الثابتـة بـدلا مـن شـرائها (الأمـين ، ٢٠٠١:ص٢٥٥-٢٧٥).

دوافع إدارة الأرباح :-

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة ، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها ، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها لأنشطتها الاعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهرة ، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بأن هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها وإستمراريتها في سوق المنافسة (Beneish , 2001:pp4-6) ، وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشار بعض الباحثين إليها من خلال تحقيقها لعدد من المزايا:-

دوافع تعاقدية :-

تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على

توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها (Sweeney , pp281-308: 1994) ، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرون إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة ، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها(Healy & Wahlen , 1999:pp365-383).

دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي :-

لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمنشآت في السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفيداً للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم ، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها ، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسيل الكبير (Big bath) والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعدادا لبداية جديدة (Scott and Pitman , 2005)

دوافع تنظيمية :-

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء ، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك ، وبالتالي تجد هذه المنشات نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم ، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة .

أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوء بعض المنشآت إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها تلك المنشأة وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام ١٩٩٥ عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها لصرف الانتباه عنها (Scott & Pitman , 2005) أو قد تلجأ إلى نفس الأسلوب لغرض إبعاد تهمة الإحتكار عنها .

طرق وأساليب إدارة الأرباح :-

يتبين مما سبق أن هناك العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة إلى إدارة أرباحها بغرض تحسين العلاقة مع الدائنين والمستثمرين والعاملين

فضلاً عن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الدخل خلال الفترات المتتالية ، لذلك تتخذ الإدارة من بين البدائل المحاسبية ما يعظم منفعتها مستغلة في ذلك ما تسمح به المرونة في تطبيقات المعايير المحاسبية والتي تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر وبين تلك الطرق والأساليب ما يلي:-(Scott and Pitman , 2005)

استخدام تقديرات متفائلة حول العمر الإنتاجي للأصول الثابتة بغرض تخفيض قسط الإهلاك وبالتالي تضخيم الأرباح .

استخدام تقديرات متفائلة لدى تصنيف الديون والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها وبالتالي تضخيم الأرباح .

التلاعب في توقيت إثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى التأثير في أرقام الأرباح .

لجوء بعض المديرين إلى استخدام قيم سوقية متفائلة عند تقييم المخزون كأساس عند المقارنة بين التكلفة أو السوق،ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .

القيام بمعالجة بعض مصروفات الصيانة على أنها مصروفات رأسمالية وتحميلها على قيمة الأصل بغرض تدعيم الأرباح المالية .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الإجراءات والممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الأرباح أهمها :-

سوء استخدام خاصية الأهمية النسبية ، والتي عرفت حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " Financial Accounting Standards Board " بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن تؤدي إلى تغيير حكم الفرد الناسب الذي يعتمد على المعلومات أو التأثير فيها بالتحريف أو الإغفال .

التلاعب بالحسابات في السجلات المالية ويتم ذلك من خلال إثبات بعض صفقات المعاملات التي يمتد أثرها لأكثر من سنة يقيدها على أنها تخص السنة الحالية ، وعلى العكس من ذلك يتم رسملة بعض المصروفات التي تخص السنة المالية وتحميلها لعدد من السنوات التالية. (البارودي ، ٢٠٠٢ :ص٧٣-٩٣)

وفضلاً عما سبق يتم إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر لأسباب ضريبية .

كما قد يتم اللجوء إلى تحميل بعض المصروفات أو الالتزامات على حساب فروع الوحدات التابعة لأجل إخفائها عن بعض الجهات ذات العلاقة باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة . (أبوعجيلة ، وحمدان، ٢٠٠٩ :ص٨)

استخدام تكلفة إيجار مصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم

المتعلق بالمبنى مستخدماً مصاريف الإيجار كبديل عنه . (Gaa , 2007)
التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق(عيسى،٢٠٠٨:ص١٦) وتكوين بعض الاحتياطات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية ، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الاحتياطات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الإيرادات .
استخدام ما يعرف بتنظيف القوائم المالية (Big Bath) حيث يتم تحميل بعض المصروفات الكبيرة خلال فترة إجراء التغييرات في الهيكلية والتي تمتد أثارها إلى عدة سنوات وذلك بتحميلها في سنة واحدة من أجل تعزيز دخل السنوات التالية (Levitt , 1998)
التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس ، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية مستهدفة في ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية ، ومن أمثلة ذلك القيام برسملة عوائد الاقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة استثمار بدلاً من أنشطة التشغيل ، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وبالتالي إعطاء انطباعاً جيداً عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية .

وحـول مـا سـبق يتبـين أن اسـتخدام تلـك الطـرق والأسـاليب تحركـه دوافـع إداريـة تختلـف طبقـاً لاخـتلاف حجـم وطبيعـة المنشـأة ونصـيبها فـي السـوق ، فضـلاً عـن طبيعـة العلاقـة بـين الإدارة والمـلاك ومـدى مسـاهمة الإدارة فـي ملكيـة المنشـأة ، فضـلاً عـن مـدى اسـتقرار الـدخل واعتقـاد الإدارة بمـدى ملاءمتـه مـع توقعـات مسـتخدمي القـوائم الماليـة بغـرض تحسـين صـورة الأداء وإتبـاع الأسـاليب والأدوات المختلفـة التـي تعمـل علـى تطـوير وتعديل مستوى الدخل من فترة إلى أخرى .

المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح :-

مـن المعلـوم أن اهتمـام مسـتخدمي ومحللـي القـوائم الماليـة ينصـب علـى صـافي الـدخل باعتبـاره المؤشـر الـدال علـى المقـدرة الكسـبية للشـركة والـذي يـؤدي ارتفاعـه إلـى زيـادة مقـدرتها الكسـبية وزيـادة أسـعار أسـهمها ، لـذلك تهـتم الإدارة بتعظـيم صـافي الـدخل الـذي يـنعكس علـى شـكل توزيعـات الأربـاح علـى المسـاهمين ممـا يجـذب مسـاهمين جـدد ويـؤدي إلـى زيـادة سـعر سـهم الشـركة ، لـذلك تلجـأ الإدارة إلـى العديـد مـن الممارسـات التـي تـؤدي إلـى زيـادة صـافي الـدخل الموجـود فـي قائمـة الـدخل إلا أن هـذه الممارسـات لا ينـتج عنهـا أيـة تـدفقات نقديـة تشـغيلية داخلـه أو خارجـه . (2005 , Domash) وعلـى الـرغم مـن توجهـات الإدارة فـي ممارسـة إدارة الأربـاح وتحقيـق منـافع للمنشـأة فـي الأجـل القصـير إلا أن الأسـاليب المسـتخدمة فيهـا مثـل (الاسـتحقاقات الاختياريـة، التقـديرات المحاسـبية ، والتغيرات المحاسبية الاختيارية البديلة) وذلك لأغراض التأثير على

أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم (Beneis , 2002) ، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:-(Clikeman 2003:pp69-78)

الإضـرار بالكفـاءة الاقتصـادية للمنشـأة ممـا يـؤدي إلـى تخفـيض قيمـة المنشـأة حيـث أن تأجيـل الاعتـراف بالنفقـات أو تـأخير إجراؤهـا كنفقـات بحـوث التطـوير أو إجـراء الصـيانة يـؤدي إلـى فشـل الأداء الإنتـاجي وخسـارة حصـة المنشـأة فـي السـوق ، كمـا أن تعجيـل الإيـرادات قـد يفقـد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل .

إخفـاء مشـكلات الإدارة التشـغيلية ، حيـث أن لجـوء هـذه الإدارة إلـى ممارسـة إدارة الأربـاح بغـرض الحصـول علـى مزايـا إضـافية والفـوز بالترقيـات وتجنـب الإنتقـاد يـؤدي إلـى إبقـاء الأخطـاء كمـا هـي بـدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة .

التعـرض لعقوبـات اقتصـادية شـديدة ومـن الأمثلـة علـى ذلـك مـا قامـت بـه بورصـة الأوراق الماليـة الأمريكيـة مـن فـرض عقوبـات صـارمة علـى الشـركات التـي مارسـت إدارة الأربـاح ومنهـا شـركة W.R. Grance ، حيـث وقعـت عليهـا غرامـة قـدرها مليـون دولار وطلـب منهـا إعـادة إحتسـاب أرباحهـا والإعـلان عنهـا بشـكل واضـح بـين عـام ١٩٩٠ – ١٩٩٢ م وذلـك لأن الشـركة قامـت بتخفـيض أرباحهـا المعلنـة وتسـجيل احتياطيـات بقيمـة ٥٥ مليـون دولار ثـم قامـت يبـين عـامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ بإعـادة تلك الاحتياطيات إلى الأرباح .

تلاشي المعايير الأخلاقية :-

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمه ، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة (أبو عجيلة وحمدان ، ٢٠٠٩:ص٥) وفي هذه الحالة فان عنصر التعمد الذي تلجا إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية (مرعي،2002)

إن ممارسة إدارة الأرباح عادة ما تكون ممارسة مشكوكا فيها وتتعارض مع المعايير الأخلاقية للأداء ، حيث أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين ويتيح لهم ممارسة أنشطة غير مقبولة وتؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية .

٥ - جودة الأرباح وتأثيراتها على المنشأة :-

يعتبر الربح من أهم الأهداف الأساسية الذي تسعى المنشأة للاعتماد عليه في حصولها على التدفقات النقدية الصافية بعد تغطية مصروفاتها والذي يمكن استخدامه في إجراء التوزيعات على المساهمين أو القيام بإجراءات التوسعات الاستثمارية اللازمة لها لإحداث النمو المستمر ،

كما أنه يعطي مؤشراً هاماً يعكس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة .

ووفقاً لأساس الاستحقاق الذي تعتمد عليه المنشآت التجارية في إجراء وقيد معاملاتها المالية يمكن النظر إلى صافي الربح على أنه عبارة عن التدفقات النقدية التشغيلية والإستحققات الجارية وغير الجارية ، ويقصد بالاستحقاقات الجارية التغير في كل من حسابات صافي رأس المال العامل دون التغيرات في النقدية والاستثمارات أو الديون قصيرة الأجل ، وبالتالي فهي تتمثل في التغيرات في رصيد المخزون وفي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة ، أما الاستحقاقات غير الجارية فتتمثل في أقساط الإهلاك للأصول الثابتة والتغيرات في رصيد الضرائب المؤجلة (سويلم ،٢٠٠٢ :ص٩٣-١١٦) ، وبالتالي فإنه للوصول إلى دقة وصحة الأرباح المحاسبية لا بد من مراعاة العديد من القضايا المحاسبية الأساسية التي تؤدي إلى تعزيز ما يعرف بتحقيق هدف جودة الأرباح وذلك من خلال ما يلي :-

مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترات قادمة ، حيث أنه كلما زادت درجة جودة الربح فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز دقة التنبؤات المستقبلية ويقدم معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين .

مراعاة زيادة درجة الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد على مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات المالية وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة .

إظهار صحة ودقة العلاقة التي تقيس ربحية السهم والعائد المتوقع منه باعتبار أن هذا الربح يعكس علاقة الارتباط الموجبة التي يتوقعها المستثمرون بين هدف الربحية والعائد المتوقع تحقيقه في السوق المالي ، وفي هذا الصدد فقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية تحديد ربحية السهم والإفصاح عنه مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة والمنشأة نفسها عبر الفترات المالية(IAS33, 2003)

تزويد المستثمرين بمؤشر حول المكاسب المتاحة للملاك عن كل سهم عادي من خلال إظهار نصيب هذا السهم من الربح الموزع ، الأمر الذي يعكس الأرباح الرأسمالية للسهم والمتمثلة في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، مما يؤثر بالتالي على أسعار الأسهم في السوق المالي .

إن غياب دقة وجودة الربح يشكل خطورة بالغة على رقم الأرباح الموزعة حيث أنه في حالة عدم دقة هذه الأرباح كما لو تم تضمينها المكاسب المتحققة من إعادة تقدير الأصول الرأسمالية أو استخدام ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة رقم الأرباح دون زيادة حقيقية فيه ، فإن الأرباح الموزعة في هذه الحالة تكون توزيعاً من رأس مال المنشأة .

وبـذلك يتبـين أن للمعلومـات المحاسـبية دوراً هامـاً ومـؤثراً علـى عائـد السـهم وقيمتـه فـي السـوق المـالي وقـد أكـدت علـى ذلـك إحـدى الدراسـات التـي اعتمـدت علـى احتسـاب المؤشـرات الماليـة واشـتقاقها مـن المعلومـات المحاسـبية ، وأوضـحت أن المحتـوى المعلومـاتي لتلـك المؤشـرات تكـون قـادرة علـى التنبـؤ بالعائـد علـى الاسـتثمار للأسـهم فـي السـنة التاليـة لنشـر هـذه المعلومـات وأنهـا تمثـل فـي وزنهـا النسـبي مـا يزيـد عـن ثلـث محـددات العائد المتوقع تحقيقه على الاستثمار . (هويدي ، ٢٠٠٠: ص٣٩)

ثانيا :الإطار التطبيقي للدراسة

١- منهجية الدراسة

انطلاقـا مـن مفهـوم إدارة الأربـاح الـذي يشـير إلـى الممارسـات التـي تقـوم بهـا الإدارة للتلاعـب فـي الأربـاح بهـدف تحقيـق مكاسـب معينـة أو تحقيـق مسـتوى ربـح يتوافـق مـع توقعـات المحللـين المـاليين (أبـو عجيلـة ، وحمـدان، ٢٠٠٩:ص٤)، ولأغـراض قيـاس أثـر تلـك الممارسـات فـإن هـذه الدراسـة تعنـى باسـتخدام نمـوذج جـونز المعـدل (Dechow et. al.1995:pp193-225) حيـث أشـارت دراسـة (jean pp13-35: et. al., 2004) إلـى أنـه الأقـوى بـين النمـاذج المسـتخدمة فـي الكشـف عـن إدارة الأربـاح، وتـدعي بطريقـة المسـتحقات الاختياريـة والتـي تفتـرض بـأن المـديرين يعتمـدون أساسـاً علـى حريـة تصـرفهم فـي جـزء مـن المستحقات الكلية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتألف

المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي من الضروري فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية؛ فالاختيارية تمثل الدليل على قيام المنشأة بعمليات إدارة الأرباح .

هذا ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ، يتم أولاً الكشف عما إذا كانت المصارف تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع العينة ، كما يتم ثانياً استطلاع آراء أفراد العينة حول مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

١/١ - مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين وعددها (١٠) مصارف ، أما عينة الدراسة فتشمل المصارف التي تحقق الشرطين التاليين :-

أن تكون المصارف تجارية تقليدية بمعنى أنه يتم استبعاد المصارف الإسلامية .

أن تتوفر لها بيانات مالية منشورة خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٩.

وبذلك تكون عينة الدراسة مكونة من (٥) مصارف فقط حيث تم استبعاد (٣) مصارف إسلامية وكلاً من المصرف العربي الفلسطيني

للاستثمار وبنك فلسطين الدولي لعدم نشرهما بيانات مالية خلال فترة الدراسة ، وبالتالي فان عينة الدراسة تشمل المصارف التالية :-

بنك فلسطين

البنك التجاري الفلسطيني

بنك الاستثمار الفلسطيني

بنك القدس للتنمية والاستثمار

بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة

وفيما يتعلق بالأفراد المشمولين بعينة الدراسة فهم العاملون في الإدارة التنفيذية العليا في البنوك المذكورة وتشمل المدير العام ونائبه ومدراء إدارات المحاسبة والتدقيق وعددهم (٦٠) مبحوثا .

٢/١ _ أساليب جمع البيانات:-

تعتمد الدراسة على تحليل البيانات المالية المنشورة للمصارف موضوع الدراسة والتي تغطي الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ باستخدام نموذج جونز المعدل وفق الخطوات المحددة به والآتي ذكرها فيما بعد بغرض تحديد المستحقات الاختيارية التي تقوم بها الإدارة وذلك لأغراض اختبار الفرضية الأولي، كما يتم جمع البيانات اللازمة من خلال استبانه صممت خصيصاً لاستطلاع آراء عينة الدراسة لقياس مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن إدارة الأرباح وذلك لأغراض اختبار الفرضية الثانية، حيث يتم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science)

إلـى جانـب الاختبـارات الإحصـائية المناسـبة بهـدف الوصـول إلـى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

٢- اختبار فرضيات الدراسة:-

١/٢_ اختبــار الفرضــية الأولــى التــي تـنص علــى مــا يلــي: (لا تقـوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح)

ولاختبــار تلـك الفرضـية يـتم القيـام بـالخطوات التاليـة وفـق نمـوذج جـونز المعدل :

١- قيــاس المســتحقات الكليــة المتمثلــة فــي الفـرق بـين صــافي الــربح التشـغيلي والتـدفق النقـدي مـن العمليـات التشـغيلية **مــن خــلال النمــوذج التالي:**

$$TACC\ i,t = ONI\ i,t - OCF\ i,t$$

حيث: TACC i,t =المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

ONI i,t =صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)

CF i,t=التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة(i)خلال فترة (t)

٢- تقـدير معـالم النمـوذج a1, a2, a3 الـذي يـتم مـن خلالـه احتسـاب المسـتحقات غيـر الاختياريـة (NDACC i,t) مـن خـلال معادلـة الانحـدار التالية لمجموعة المصارف موضوع العينة لكل سنة على حده.

$$TACC\ i,t / A\ i,t-1 = a1(1/Ai,t) + a2(\blacktriangle REV\ i,t - \blacktriangle REC\ i,t)/ / A\ i,t-1 + a3\ PPEi,t / Ai,t-1 + E\ i,t$$

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

▲REV i,t = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)

i,t ▲REC = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة(i) خلال فترة (t)

PPE i,t = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)

Ai,t−1 = إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t−1)

E i,t = الخطأ العشوائي

٣- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i,t) لكل مصرف من مصارف العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال **المعادلة التالية:-** NDACC i,t =â1(1/ Ai,t−1) + â 2 (▲REV i,t−▲REC i,t) / Ai,t−1+ â 3 (ppE i,t/ Ai,t−1)

وبناءً على ما سبق يوضح الجدول التالي رقم (١) معاملات الانحدار (a1, a2, a3) وقياس مستوى الدلالة لكل منها ولكل مصرف من المصارف موضوع العينة ولفترة خمسة سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

جدول رقم (١)

معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل منهما

مسلسل	اسم البنك	معاملات الانحدار A1 1/A	A2 (REV-REC)/A	A3 PPE/A	T 1/A	T (REV-REC)/A	T PPE/A	P-Value 1/A	P-Value (REV-REC)/A	P-Value PPE/A	R^2	F	P-Value
١	الرفاه	-51984.848	-0.149	-6.64	-0.03	-0.81	-3.43	0.98	0.50	0.08	0.920	7.65	0.12
٢	الاستثمار	95743623.5	-0.178	-65.86	17.17	-4.80	-20.46	0.00	0.04	0.00	0.996	153.1	0.01
٣	فلسطين	18325912.1	-0.854	-15.14	0.08	-0.81	-2.99	0.94	0.50	0.10	0.892	5.50	0.16
٤	التجاري الفلسطيني	-	-0.662	3.02	-2.93	-1.74	0.78	0.10	0.22	0.52	0.923	8.02	0.11
٥	القدس	-	0.022	-5.10	-0.23	0.03	-0.66	0.84	0.98	0.58	0.717	1.69	0.39

٤- يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACCi,t) لكل مصرف والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية

$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} – NDACC_{i,t}$

٥- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف على حدة وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى مصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

٦- تصنيف المصارف إلى مصارف ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية ، بينما يعتبر المصرف غير ممارساً لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية .

والجدول رقم (٢) يبين المستحقات الاختيارية (الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية) ومن ثم تصنيف كل مصرف (ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح).

جدول رقم(٢)

تصنيف المصارف(ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح)

القيمة بالدولار

اسم البنك	السنة	صافي الربح التشغيلي	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	التغير في الإيرادات	التغير في حسابات تحت التحصيل	العقارات والمتلكات والالات	إجمالي الأصول	المستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	التصنيف
		ONI	OCF	REV	REC	PPE	A	DACC	Mean	ممارس/غير ممارس
الرفاه	2005	367058	232122	367058	6182379	94248	23725315	134936	–9304305	ممارس
	2006	142961	8942800	142961	5182379	1421778	42706513	–8799839	–9304305	ممارس
	2007	762131	8043676	76211	23265807	1713805	91840738	–7281545	–9304305	ممارس
	2008	3250468	10015866	3250468	40037248	2490397	99938244	–6765398	–9304305	ممارس
	2009	1853977	25663657	1853977	45849576	3007463	1.63E+08	–2.40E+07	–9304305	غير ممارس
الاستثمار	2005	36958007	5646042	26958007	59036074	1072808	2.14E+08	31311965	–8285627	ممارس
	2006	3720558	5646042	3720558	79141557	1659582	2.08E+08	–1925484	–8285627	ممارس
	2007	4179997	28427592	4179997	75289682	1998116	2.51E+08	–2.40E+07	–8285627	غير ممارس
	2008	2983979	35339125	2983979	5142656	1948117	2.15E+08	–3.20E+07	–8285627	غير ممارس
	2009	2750335	16962209	2750335	81098530	1926684	2.46E+08	–1.40E+07	–8285627	غير ممارس
فلسطين	2005	14684244	8132860	14684244	2.32E+08	14411701	4.97E+08	6551384	–9.30E+07	ممارس
	2006	13903924	57241481	13903924	2.60E+08	15934485	6.03E+08	–4.30E+07	–9.30E+07	ممارس
	2007	20579398	2.24E+08	20579398	2.44E+08	24571510	7.57E+08	–2.00E+08	–9.30E+07	غير ممارس
	2008	23610956	1.42E+08	23610956	2.45E+08	24643815	1.05E+09	–1.20E+08	–9.30E+07	غير ممارس
	2009	28371928	1.35E+08	28371928	3.43E+08	29040311	1.28E+09	–1.10E+08	–9.30E+07	غير ممارس
التجاري الفلسطيني	2005	1129688	4873881	1129688	29907300	1311911	94489847	–3744193	–7420704	ممارس
	2006	310702	6765254	310702	25773648	1315559	79849447	–6454552	–7420704	ممارس
	2007	270258	15119397	270258	21351038	1269912	88415076	–1.50E+07	–7420704	غير ممارس
	2008	142566	11060530	142566	14941205	1580800	1.05E+08	–1.10E+07	–7420704	غير ممارس
	2009	2502287	3639961	2502287	31987045	2889185	1.32E+08	–1137674	–7420704	ممارس

القدس	2005	668742	26720819	668742	28087523	450190	1.00E+08	-2003339	-3.60E+07	ممارس
	2006	1728912	11889719	1728912	34224341	762527	1.48E+08	-1.00E+07	-3.60E+07	ممارس
	2007	972764	66080514	972764	43214806	2785786	2.51E+08	-6.50E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2008	5971848	48410074	5971848	1.29E+08	6515831	2.60E+08	-4.20E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2009	4974396	66062289	4974396	1.23E+08	13417552	3.33E+08	-6.10E+07	-3.60E+07	غير ممارس

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٥- ٢٠٠٩. ويلاحظ أن أعلي تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لجميع البنوك، وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في الأعوام ٢٠٠٩،٢٠٠٨،٢٠٠٧.

جدول رقم (٣)

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح

السنة	البنوك الممارسة		البنوك غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٢٠٠٥	٥	%١٠٠.٠	٠	%٠.٠	٥	١٠٠ %
٢٠٠٦	٥	%١٠٠.٠	٠	%٠.٠	٥	١٠٠ %
٢٠٠٧	١	%٢٠.٠	٤	%٨٠.٠	٥	١٠٠ %

٢٠٠٨	١	%٢٠.٠	٤	٨٠.٠ %	٥	١٠٠ %
٢٠٠٩	١	%٢٠.٠	٤	٨٠.٠ %	٥	١٠٠ %

ولاختبار فرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ والتي تنص على انه : لا تمارس البنوك عملية إدارة الأرباح ، تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك من خلال اختبار ذات الحدين (binomial test) والنتائج في جدول رقم (٤) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي ٠.٩٥ وهي اكبر من ٠.٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠٥ أي أن عدد المشاهدات في البنوك التي تمارس الأرباح تتساوى تقريبا مع عدد مشاهدات البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه فإن نسبة البنوك التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت ٥٢% بعدد مشاهدات (١٣) مشاهدة من أصل (٢٥) مشاهدة في حين بلغت نسبة عدم الممارسة ٤٨% بعدد مشاهدات (١٢)، وبالتالي فإن نسبة ممارسة إدارة الأرباح أكبر من نسبة عدم الممارسة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة **أي أن المصارف قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.**

جدول رقم(٤)

نتائج اختبار (binomial test)

المجموعة	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	القيمة الاحتمالية
الأولى	بنوك غير ممارسة	١٢	%٤٨.٠	٠.٩٥
الثانية	بنوك ممارسة	١٣	%٥٢.٠	

٢/٢ اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناجمة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

ولأغراض اختبار هذه الفرضية يتم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لكل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي برنامج (SPSS) واحتساب المتوسط الحسابي Mean لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف إجاباتهم لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاورها الرئيسية عن متوسطها الحسابي ، إلى جانب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (K-S Sample -1)) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون

توزيــع البيانـــات طبيعيــا. ويوضــح الجــدول رقــم (٥) نتــائج هــذا الاختبــار حيـــث أن قيمـــة مســـتوى الدلالـــة لكـــل محـــور اكبـــر مـــن ٠.٠٠٥($sig. > 0.05$) ممـــا يـــدل علـــى أن البيانـــات تتبـــع التوزيـــع الطبيعـــي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (٥)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

مسلسل	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	التأثير على المصروفات التشغيلية	6	1.243	0.091
الثاني	**التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية**	4	0.744	0.637
الثالث	**التأثير على بند الاستثمار**	4	0.816	0.519
الرابع	**التأثير على بنود التسهيلات الانتمائية**	5	0.464	0.982
الخامس	**التأثير على الأرباح**	6	0.638	0.811

الســـــاد س	**التــــأثير علــــى بنــــود الأصول الثابتة**	3	0.948	0.330
السابع	**التــــأثير علــــى بنــــود حقوق الملكية**	2	0.937	0.344
الثامن	**التــأثير علــى حســابات الودائع**	5	0.907	0.383
	جميع الفقرات	35	0.734	0.653

هــذا وبــإجراء تحليــل لفقــرات الاســتبانه للتعــرف علــى مــدى إدراك الإدارة المصــرفية لمخــاطر عمليــات إدارة الأربــاح تــم اســتخدام اختبــار T للعينــة الواحــدة (One Sample T test) فـإذا كانـت قيمـة t المحسـوبة اكبـر مـن قيمـة t الجدوليـة التـي تسـاوي 2.0 (أو مسـتوى الدلالـة اقـل مـن ٠.٠٥ والــوزن النســبي اكبــر مــن ٦٠ %)، فــإن الفقــرة تكــون إيجابيــة بمعنـــى أن أفـــراد العينـــة يوافقـــون علـــى محتواهـــا، وإذا كانـــت قيمـــة t المحســوبة أصــغر مــن قيمــة t الجدوليــة التــي تســاوي–٢.٠ (أو مســتوى الدلالـة اقـل مـن ٠.٠٥ والـوزن النسـبي اقـل مـن ٦٠%)، فـإن الفقـرة تكـون سـلبية بمعنـى أن أفـراد العينـة لا يوافقـون علـى محتواهـا، وتكـون آراء أفـراد العينــة فــي الفقــرة محايــدة إذا كــان مســتوى الدلالــة لهــا اكبــر مــن ٠.٠٥ والنتائج مبينة في الجدول التالي رقم (٦) **كما يتضح مما يلي:**

١- التأثير على المصروفات التشغيلية

بلــغ المتوســط الحســابي لجميــع فقــرات (التــأثير علــى المصــروفات التشــغيلية) ٢.٠٣، والــوزن النســبي ٤٠.٦٧ % وهــي أقــل مــن الــوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمـة t المحسـوبة المطلقـة ١١.٠٨٢ وهـي اكبـر مـن قيمـة t الجدوليـة والتـي تسـاوي٢.٠، والقيمـة الاحتماليـة تسـاوي ٠.٠٠٠ وهــي أقــل مــن ٠.٠٥ ممــا يــدل علــى عــدم إدراك الإدارة المصــرفية لمخــاطر تــأثير ممارســة إدارة الأربــاح علــى المصــروفات التشغيلية.

٢- التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية

بلـغ المتوسـط الحسـابي لجميـع فقـرات (التـأثير علـى بنـود النقديـة وشـبه النقديـة) ١.٩٦ والـوزن النسـبي ٣٩.٢٥ % وهـي أقـل مـن الـوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمـة t المحسـوبة المطلقـة ٩.٠٧٩ وهـي اكبـر مـن قيمـة t الجدوليــة والتــي تســاوي٢.٠، والقيمــة الاحتماليــة تســاوي ٠.٠٠٠ وهــي أقــل مــن ٠.٠٥ ممــا يــدل علــى عــدم إدراك الإدارة المصــرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود النقدية وشبه النقدية.

٣- التأثير على بند الاستثمار

بلــغ المتوســط الحســابي لجميــع فقــرات (التــأثير علــى بنــد الاســتثمار) ٢.٠٨، والـوزن النسـبي ٤١.٥٠ % وهـي أقـل مـن الـوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة المطلقة ٧.٣١١وهي أكبر من قيمة t

الجدولية والتي تساوي٢.٠، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة الأرباح على بند الاستثمار.

٤- التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية) ١.٩٦ ، والوزن النسبي ٣٩.٢٥ % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة المطلقة ٨.١٢٢ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي٢.٠، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود التسهيلات الائتمانية.

٥- التأثير على عناصر الإيرادات والمصروفات

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على الأرباح) ١.٩٨ ، والوزن النسبي ٣٩.٦٧ % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة المطلقة ٧.٩٧٨ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي٢.٠، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على عناصر الإيرادات والمصروفات.

٦- **التأثير على بنود الأصول الثابتة**

بلـغ المتوسـط الحسـابي لجميـع فقـرات (التـأثير علـى بنـود الأصـول الثابتـة) ١.٩٠ ، والـوزن النسـبي ٣٨.٠٠% وهـي أقـل مـن الـوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمـة t المحسـوبة المطلقـة ٧.٤٠٧ وهـي اكبـر مـن قيمـة t الجدوليـة والتـي تسـاوي٢.٠، والقيمـة الاحتماليـة تسـاوي ٠.٠٠٠ وهـي أقـل مـن ٠.٠٥ ممـا يـدل علـى عـدم إدراك الإدارة المصـرفية لمخـاطر تـأثير ممارسـة إدارة الأربـاح علـى بنـود الأصـول الثابتة

٧- **التأثير على بنود حقوق الملكية**

بلـغ المتوسـط الحسـابي لجميـع فقـرات (التـأثير علـى بنـود حقـوق الملكيـة) ١.٨٠، والـوزن النسـبي ٣٦.٠٠% وهـي أقـل مـن الـوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمـة t المحسـوبة المطلقـة ٨.٢٩٤ وهـي اكبـر مـن قيمـة t الجدوليـة والتـي تسـاوي٢.٠، والقيمـة الاحتماليـة تسـاوي ٠.٠٠٠ وهـي أقـل مـن ٠.٠٥ ممـا يـدل علـى عـدم إدراك الإدارة المصـرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود حقوق الملكية

٨- **التأثير على حسابات الودائع**

بلـغ المتوسـط الحسـابي لجميـع فقـرات (التـأثير علـى حسـابات الودائـع) ١.٨٦، والـوزن النسـبي ٣٧.٢٠% وهـي أقـل مـن الـوزن النسـبي المحايـد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة المطلقة ١٠.٠٦٨ وهي اكبر من قيمة t

الجدولية والتي تساوي٢.٠، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على حسابات الودائع.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع المحاور (إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح) نحو ١.٩٦ ، والوزن النسبي ٣٩.٢٦ % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وكان الانحراف المعياري (٠.٨٤١) وقيمة t المحسوبة ٩.٥٥٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي٢.٠، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على عدم إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح.

وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية وهي (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناتجة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

جدول رقم (٦)

تحليل فقرات (إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
١.التأثير على المصروفات التشغيلية						
١	رسملة مصاريف ايرادية دون انطباق شروط عليها.	1.85	1.071	37.00	-8.319	0.000
٢	تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.	2.05	0.872	41.00	-8.440	0.000
٣	تغيير الطريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة .	2.00	0.713	40.00	-10.863	0.000
٤	استخدام معدلات أهلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة.	2.15	0.917	43.00	-7.177	0.000
٥	تضمين الريح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	2.15	0.799	43.00	-8.242	0.000
٦	دمج نصيب المصرف الأم من أرباح الوحدات التابعة دون الإفصاح عنها.	2.00	0.844	40.00	-9.181	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.03	0.676	40.67	-11.082	0.000
٢.التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية						
١	التعديلات المعتمدة في أسعار السوق المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	1.95	0.982	39.00	-8.286	0.000
٢	عدم الإفصاح عن بنود النقدية وشبه النقدية بشكل واضح.	1.65	0.860	33.00	-12.157	0.000

٣	إجـراء تعـديلات علــى متطلبــات الســيولة السـريعة والقانونيــة التــي تفرضــها الســلطة النقدية..	2.15	1.071	43.00	-6.149	0.000
٤	عــدم وجــود تــوازن فــي مراكــز العمــلات المدينة والدائنة.	2.10	1.145	42.00	-6.087	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.885	39.25	-9.079	0.000
٣.التأثير على بند الاستثمار						
١	التعــديلات المعتمــدة فــي أســعار الســوق المســـتخدمة فـــي تقيـــيم محفظـــة الأوراق المالية.	2.10	1.053	42.00	-6.621	0.000
٢	التعـديلات فــي تصــنيف الاســتثمار وذلــك مــن خــلال تصــنيف الاســتثمارات قصــيرة الأجـل علـى أنهـا طويلـة الأجـل خاصـة عنـد هبوط الأسعار.	1.95	0.928	39.00	-8.761	0.000
٣	تغييــر الطريقــة المتبعــة فــي المحاســبة عــن الاســـتثمارات مـــن التكلفـــة إلـــى حقـــوق الملكية مثلا.	2.00	1.058	40.00	-7.324	0.000
٤	عــدم اســتبعاد العمليــات المتبادلــة بــين المركــز الــرئيس والفــروع عنــد إعــداد القــوائم الماليــة الموحدة	2.25	1.052	45.00	-5.524	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.08	0.980	41.50	-7.311	0.000
٤.التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية						
١	عــدم الكشــف أو الإفصـــاح عـــن الحجـــم الحقيقـــي للـــديون الراكـــدة بهـــدف خفـــض رصيد مخصص الديون المشكوك فيها	1.95	1.032	39.00	-7.880	0.000
٢	عــدم الإفصـــاح عــن التســـهيلات الائتمانيـــة الممنوحة لذوي العلاقة	1.95	1.171	39.00	-6.948	0.000
٣	وجـــود تركـــز فـــي التســـهيلات الائتمانيـــة الممنوحة لبعض القطاعات والعملاء	2.00	1.058	40.00	-7.324	0.000

٤	وجــود تركــزات ائتمانيـــة لـــدى العميـــل الواحد	1.95	1.007	38.95	-7.888	0.000
٥	عــدم الإفصـــاح عــن نوعيــة التســهيلات الائتمائيــة حســب مكوناتهــا الفعليــة (جــاري مـــدين ، قـــروض، ســـلف ، خصـــم كمبيالات.....).	2.00	1.105	40.00	-7.012	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.989	39.25	-8.122	0.000
٥.التأثير على عناصر الأرباح						
١	التعــديلات علـــى أرصـــدة الاســـتحقاقات الجاريــة مــن خــلال حســابات صــافي رأس المال العامل.	1.95	1.126	39.00	-7.221	0.000
٢	التعـديلات علـى أرصـدة الاسـتحقاقات غيـر الجاريـــة المتمثلـــة فـــي أقســـاط الإهـــلاك والتغيير في الضرائب المؤجلة.	2.15	1.246	43.00	-5.283	0.000
٣	تــأخير قيــد فوائــد وعمــولات دائنــة / مدينــة بغرض التأثير على الأرباح.	2.00	1.150	40.00	-6.737	0.000
٤	معالجــة بعــض المصــروفات الجاريــة علــى أنها مصروفات رأسمالية.	1.90	1.053	38.00	-8.093	0.000
٥	عـــــدم إظهـــــار التقـــــديرات الفعليـــــة لمخصصـــــات الـــــديون المشـــــكوك فيهـــــا ومخصـــص هبـــوط قيمـــة الاســـتثمارات للأوراق المالية.	2.00	1.008	40.00	-7.681	0.000
٦	تعــديلات متعمــدة فــي تصــنيف محتويــات قائمــة التــدفقات النقديــة مــن خــلال تصــنيف بعــض البنــود المرتبطــة بأنشــطة الاســتثمار والتمويـــل علـــى أنهـــا مرتبطـــة بأنشـــطة التشغيل.	1.90	1.053	38.00	-8.093	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.98	0.987	39.67	-7.978	0.000
٦.التأثير على بنود الأصول الثابتة						

١	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإظهار الأصول الثابتة بالقيمة الناتجة عن إعادة التقويم.	1.95	1.213	39.00	−6.704	0.000
٢	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المتقدمة كضمانات للغير.	2.05	1.294	41.00	−5.685	0.000
٣	التغيير المتعمد في تصنيف بعض مكونات الأصول الثابتة بغرض التأثير على مصروف الإهلاك.	1.70	1.154	34.00	−8.724	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.90	1.150	38.00	−7.407	0.000
٧.التأثير على بنود حقوق الملكية						
١	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة كأرباح تتعلق بسنوات سابقة.	1.80	1.132	36.00	−8.211	0.000
٢	معالجة مكاسب أو خسائر تتعلق بتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل.	1.84	1.146	36.84	−7.626	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.80	1.121	36.00	−8.294	0.000
٨.التأثير على حسابات الودائع						
١	تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع بغرض تجنيب زيادة حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه السلطة النقدية.	1.70	0.850	34.00	−11.851	0.000
٢	تعديلات في مكونات هيكلية مصدر الودائع حسب القطاعات المختلفة.	1.85	0.971	37.00	−9.172	0.000
٣	عدم إظهار مبالغ التأمينات النقدية كبند مستقل وإظهاره ضمن بنود الودائع.	2.10	1.231	42.00	−5.663	0.000
٤	عدم الإفصاح عن البالغ المحجوزة على الودائع.	1.80	0.935	36.00	−9.939	0.000

٥	عـدم الإفصـــاح عــن الحســابات المكشــوفة المتعلقة بودائع العملاء.	1.85	0.971	37.00	-9.172	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.86	0.877	37.20	-10.068	0.000
	جميـــع فقـــرات (إدراك الإدارة المصـــرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)	1.96	0.841	39.26	-9.553	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٥٩" تساوي ٢.٠.

الفصل الخامس
تدقيق الإدارة في البيانات المحاسبية للشركات

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وغيرها من الشركات الرائدة ، وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسئولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح ، ونحن ومن خلال هذا البحث قمنا بتسليط الضوء على مفهوم المحاسبة الإبداعية من عدة جوانب مع التركيز على دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، وقد تضمن هذا البحث سبعة فصول ، **وفيما يلي ملخص لتلك الفصول .**

المبحث الأول : تناول هذا المبحث مفهوم المحاسبة الإبداعية مستعرضا أهم التعاريف للمفهوم من عدة وجهات نظر وكذلك تم استعراض آراء بعض المختصين عن مفهوم المحاسبة الإبداعية ، واستخلص الباحثان في نهاية المبحث تعريف مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما .

المبحـث الثـاني : استعرض الباحثان في هذا المبحثأهم الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، موضحين من خلاله الأشكال متعددة والمعقدة لتلك الممارسات ، والتي لا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص.

المبحـث الثالـث : تعتبر إدارة الأرباح وتجميل صورة الدخل بغرض تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف الأغراض من أهم أهداف المحاسبة الإبداعية ، وقد تناول الباحثان في هذا المبحث العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل والهدف من القيام بها .

المبحـث الرابـع : تعتبر مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ، وقد تطرق الباحثان في هذا المبحث إلى أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

المبحـث الخـامس : تم استحداث هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على دور المنظمات المهنية لمواجهة أي مشاكل أو أخطار قد تؤثر على المهنة ، ومن هذا المنطلق تناول هذا المبحث دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

المبحث السادس : ناقش هذا المبحث الدور الأخلاقي وعلاقته بمفهوم المحاسبة الإبداعية ، وكذلك الدور الذي يلعبه في التأثير على هذا المفهوم .

المبحث السابع : تطرق هذا المبحث إلى دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور المدقق المحوري وإطار مسئولياته وكذلك التعرف على كيفية تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ما زالت مسئولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنه التدقيق ، بل ويمكن القول بأنها تعتبر احد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير المراجعة يتوقعون أن يكتشف المدققين ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات وغش ، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسئولية المدققين في هذا الشأن تتجه إلى أن تصميمهم لعملية التدقيق العادية لا تتم في المقام الأول لاكتشاف الغش والأخطاء فقط ، والمثير للجدل انه في بداية عهد

التدقيق والمراجعة كانت وظيفة المدقق وخاصة الخارجي تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت الى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية ، إلا ان الاهتمام بمسئولية المراجعين في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال ، فضلا عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولا سيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين .

وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسئولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح .

ومن خلال هذا البحث سيقوم الباحثان بمناقشة المشكلة الرئيسية للبحث وهي أن هنالك البعض يرغب بتحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك الشركات أو من أصحاب المصالح ، الأمر

الـذي يـدفعهم أحيانـا إلـى معالجـة البيانـات المحاسـبية للشـركة أو التلاعـب بهـا عـن طريـق ابتـداع طـرق وأسـاليب محاسـبية دقيقـة مسـتغلين بعـض السياســات المحاســبية أو الثغــرات القانونيــة وهــو مــا يطلــق عليــه (المحاسـبة الإبداعيـة) وذلـك بغـرض تحقيـق الأهـداف التـي يصـبون إليهـا ، وفــي ضــوء طبيعــة المشـكلة السـابق الإشــارة إليهـا يطـرح البـاحثين من خلال البحث فرضيتين أساسيتين و هما :

الفرضية الأولى :

هنــاك علاقــة معنويــة بــين وعــي مســتخدمي التقــارير الماليــة واكتشــاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي الحد منها .

الفرضية الثانية :

هنالك دور فعال سواء للمدققين العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون في الشركات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعاريفها

تعد المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتيالية كما يطلق عليه البعض حدثاً من مواليد الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبر كفقط بما لا تستطيع فعله وليس ما

تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان بعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيختتم الباحثان بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما .

يقدم (ناصر Naser) [١] تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .

ويعرف(أمات Amat) [٢] المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .

---

(1)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting',British Accounting Review 24, p 4 .

(٢) المرجع السابق ص ٧-٨

ويقدم(فيليبس Phillips) [١] مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية ".

ويعطي(ملفورد Mulford) [٢] تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

ويستخدم (العاني) [٣] اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي"عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفَضِل مُعِد هذه الكشوفات أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاُ من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

(1)Breton, G. and Taffler , R. J. , " Creative Accounting and Investment Analyst Response"P98.
(2)Amat, O. and Blake , J. , " The Ethics of Creative Accounting" p22.
(٣)موقع المحاسبون دوت نت www.infotechaccountants.com

ويصف (Bambooweb Dictionary)[١] المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أوالممتلكات أوالموجودات أو الخصوم.

كما يضيف (Bambooweb Dictionary) أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع(Creative)وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative)أو مغامر (Aggressive)، ويضي فأن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في(Accounting Dictionary) [٢] فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

في ضوء قِراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين يتضح للباحثين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة

(١)المصدر السابق .
(٢)المصدر السابق .

الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فأنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن" عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة " .

وقبل أن نختتم هذا الجزء سنشير إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيث Griffiths) [١] من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة ، ويضيف... في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

(1)Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 8

بينمـــا يستعرضـــها(جيمســـون Jameson) [١] (2) مـــن وجهـــة نظـــر المحاسـب إذ يقـول " تشـتمل العمليـة المحاسـبية علـى معالجـة العديـد مـن قضـايا الحكـم وحسـم الصـراعات مـا بـين المنـاهج أو المـداخل المتنافسـةمن أجـل عـرض نتـائج الأحـداث الماليـة والعمليـات التجاريـة ، وهـذه المرونـة تـوفر الفـرص للتلاعـب والغـش أو الخـداع والتحريـف أو سـوء العـرض. وأصـبحت هـذه الأنشـطة التـي ثمارهـا عناصـر مهنـة المحاسـبة تعـرف بالمحاسبة الإبداعية " .

أمـا (سـميث Smith) [٢] (3) فيقولوفقـا لخبرتـه كمحلـل اسـتثماري " لقـد شـعرنا بـأن الكثيـر مـن النمـو الظـاهري فـي الأربـاح التـي حـدثت فـي الثمانينـات كانـت نتيجـة لخفـة يـد البراعـة المحاسـبية أو المحاسـبة الإبداعيـة وليسـت نتيجـة للنمـو الاقتصـادي الحقيقـي ، ويضـيف .. لقـد بـدأنا فـي كشـف الأسـاليب الرئيسـة الداخلـة فـي ذلـك وتقـديم أمثلـة حيـة عـن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

أمـا الباحثـان فيضـيفان بخصـوص المحاسـبة الإبداعيـة " بـان مفهـوم المحاسـبة الإبداعيـة يكمـن فـي ان هـذا المصـطلح هـو عبـارة عـن الممارسـات التـي يقـوم بهـا المحاسـبين لتظليـل قـارئ البيانـات الماليـة لأي هـدف مـن الأهـداف سـواءً لتعزيـز السـهم فـي السـوق أو تعظـيم مكافـآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره."

---

(١)المصدر السابق ص ٩

(٢)المصدر السابق ص ١٠

المبحث الثاني : الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

كما سبق وأشرنا فإن للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من اجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعليا إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية و/ أو إهمال بعضا منها أو جميعها ".(١)

وفي هذا الجزء من البحث سنقوم باستعراض أهم تلك الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، وهنا لابد من الإشارة الى ان هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا آثرنا **استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :**

١) أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

٢)استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ .

(1)Amat, O. and Blake , J. , " The Ethics of Creative Accounting P 11

ففـي بعـض الحـالات عنـد تقيـيم عمـر أحـد الأصـول مـن أجـل حسـاب الإهـلاك فإنـه عـادة مـا تـتم هـذه التقييمـات داخـل العمـل وتتـاح للمحاسـب المبـدع الفرصـة لأن يخطـئ مـن ناحيـة الحـذر أو التفـاؤل فـي هـذا التقيـيم، وفـي بعـض الحـالات الأخـرى عـادة يمكـن توظيـف خبيـر خـارجي لعمـل التقييمـات ، فعلـى سـبيل المثـال يمكـن أن يقـوم خبيـر إحصـائي بتقيـيم الالتـزام المـالي المسـتقبلي للمعاشـات، فـي هـذه الحالـة يمكـن للمحاسـب المبـدع أن يتلاعـب بالقيمـة إمـا عـن طريـق الوسـيلة التـي يـتم بواسـطتها وضـع مجمـل للتقيـيم أو عـن طريـق اختيـار مـثمن أو مقـيم معـروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

٣) يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية.

ويتحقـق ذلـك عـن طريـق الـدخول فـي صـفقتين أو أكثـر متصـلتين مـع طـرف ثالـث ميـال للمسـاعدة ، فعلـى سـبيل المثـال لنفتـرض أنـه تـم عمـل ترتيبـات لبيـع أحـد الأصـول لبنـك مـا بـدلا مـن تـأجير هـذا الأصـل لبقيـة عمـره الافتراضـي بحيـث يمكـن أن يطـرح سـعر بيـع هـذا الأصـل بموجـب (البيـع والتـأجير المرتـد) أعلـى أو أقـل مـن قيمـة الأصـل الحاليـة لأنـه يمكـن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

٤) التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات

واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية ويخلص الباحثان إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية لها أشكال متعددة ومعقده الى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص ، وسيتم لاحقا عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

المبحث الثالث :

المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل" عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها، وهي:

(١) بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريرا عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلا من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة ، وبالتالي تختفي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمينأو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص .

وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغيب دور المستثمرين من ناحية انه في حال إذا كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعليا فأنه على المستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

(٢) من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات، ويشير (Fox1997)[1] إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح.

فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء .

وتبرز أهمية تلك الممارسات في انه أحيانا يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم ، لذا فانه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعة فان ذلك يعني ان واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

---

(1)Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , " A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting "p12-13

(٣) قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة.

ويشير 1991 Collingwood[١] إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من اجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣٠ % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .

(٤) يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

---

(1)Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , " A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ". p 15-16

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dharan and Lev) [١] في دراسة تم إعدادها عام ١٩٩٣ أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وان التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلت تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠ – ٢١

المبحث الرابع :

الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان في هذا المبحث بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

(١) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٦٧م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء

لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٢م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٨ ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

(٢) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

(٣) خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

(٤) الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

أ – سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

ب – أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

(٥) أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية ، حيث أن المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

(٦) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

(٧) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

وبشكل عام يخلص الباحثان إلى أن المراجع الكفؤ يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبة الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

المبحث الخامس:

دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها (INTERNATIONAL) STANDARDSACCOUNTING وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها :[١]

التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية(FINANCIAL ACCOUTING STANDARDS BOARDS) .

تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .

الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

---

(١) يحيى محمد أبوطالب ،"المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ص ٢٠٥-٢١٥

حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافيا للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

(٢) إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار

العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

المبحث السادس

المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية:

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

أولا: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية ، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعة بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئا جيدا" [1] . وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب

(1)Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

علـى ذلـك فشـلا نظاميـا، وفـي سـياق التلاعـب الكبيـر والصـغير بالبيانـات الماليــة والــذي عهــدناه وعرفنـــاه أنــه يثيــر المشــاكل فــي النظــام القــائم للمحاسـبة، لـذا فـإن النظـام يفتقـر للسـلطة إذا كـان معرضـا للتلاعـب عـن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانيـــا: مـن المتفـق عليـه بشـكل عـام أن السـلطة تتضـمن المسـئولية وأن الظلـم لـيس سـوى سـوء اسـتخدام للسـلطة كمـا أشـار (Plato,1992)[1]. وقـد انـتهج العديـد مـن الفلاسـفة الأخلاقيـين أفكـارا شـبيهة فيمـا يخـص العدالـة طبقـا لحقـوق كـل شـخص أو كـل جماعـة عبـر التـاريخ ، وتبعـا لهـذا التصــور للعدالـــة وتصــورات أخــرى حديثـــة مثـــل نظريـــة راؤول الشـــهيرة للعدالــة والتــي وضــعها عــام ١٩٧٢، فــلا شــك فــي أن المعــدين للبيانــات الماليــة الــذين يسـيئون اسـتخدام السـلطة فـي مناصـبهم يرتكبـون نوعـا مـن الظلـم ، حيث وجد Fischer and Rosenzweig 1995 [2] أن طلبـة المحاســـبة و MBA ينتقــدون الصـــفقات المتعرضـــة للتلاعـــب وســـوء استخدام المبادئ المحاسبي .

---

(1)Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Grube, revised by C. D. Reeve (Hackett

(2)Fischer, M. and K. Rosenzweig: 1995, 'Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management', Journal of Business Ethics 14, P444.

كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992 [1] عدم استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon1993" [2]"حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملا ".

ومما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسئولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات الغير أخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991 [3]"افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية

---

(1)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24,P 111.

(2)Solomon, R. C.: 1993, 'Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian

(3)Revsine, L.: 1991, 'The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis', Accounting Horizons, December,P 16–27.

التصـــرف فـــي تحديـــد زمـــن الـــدخل والأربـــاح ، حيـــث يمكـــن أن يســـتفيد حـــاملوا الأســـهم مـــن حقيقـــة أن المـــدراء قـــادرون علـــى التلاعـــب بالأربـــاح "لتســـوية" الـــدخل بمـــا أن ذلـــك ربمـــا يخفـــض مـــن عـــدم اســـتقرار الأربـــاح الواضـــح الـــذي تتعـــرض لـــه الشـــركة الأمـــر الـــذي يـــؤدي الـــى زيـــادة فـــي قيمـــة أســـهمهم، وحقيقـــة أن هـــذا الأمـــر يتضـــمن تلاعبـــا وخـــداعا متعمـــدا يـــتم تجاهلهـــا، بحيـــث يصـــبح حـــاملوا الأســـهم مـــن خـــلال وجهـــة النظـــر تلـــك مجـــرد قطعـــا للتلاعـــب علـــى غيـــر درايـــة ولكـــن تـــنص الافتراضـــات النظريـــة للوكالـــة علـــى أن هـــذا الســـلوك حتمـــي بســـبب وجـــود الصـــراع المـــلازم لعلاقـــات الوكالة.

وبـــالنظر مـــن منظـــور أخلاقـــي يمكـــن اعتبـــار هـــذه التلاعبـــات مكروهـــة ومحرمـــة أخلاقيـــا، فهـــي ليســـت عادلـــة للمســـتخدمين حيـــث تتضـــمن ممارســـة غيـــر عادلـــة للســـلطة وتعمـــل علـــى إضـــعاف ســـلطة المنظمـــين ، حـــين يـــتم خـــرق الـــنظم والقـــوانين بـــدون عقوبـــة الأمـــر الـــذي يترتـــب علـــى ذلـــك قلـــة احتـــرام لهـــا ولإجراءاتهـــا ، وبشـــكل أساســـي فإنـــه مـــن الحكمـــة والمنطـــق التســـاؤل بشـــأن صـــلاحية الأنشـــطة المتورطـــة فـــي إخفـــاء البيانـــات الماليـــة الســـليمة لتقـــديم صـــورة لا يســـتطيع النشـــاط الاقتصـــادي الضـــمني تبريرهـــا كاملة .

وبـــذلك يـــرى الباحثـــان أن المحاســـبة الإبداعيـــة يمكـــن اعتبارهـــا مكروهـــة أخلاقيـــا وذلـــك لمـــا يرونـــه مـــن مخالفـــات أخلاقيـــة ينتهجهـــا المحاســـبين فـــي مهنـــتهم والتـــي لابـــد مـــن التصـــدي لهـــذه الســـلوكيات حتـــى يمكـــن ان الحصـــول على الشفافية والمصداقية الكافية.

المبحث السابع :

دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية

أولا : دور المدقق المحوري وإطار مسئولياته :

يعرف التدقيق أو المراجعة(Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي (Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشاة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية (Information Economic Assertion Representation) وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها

الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات (Information Users) ، ومن ثم يتعين ان يتم تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومـن هنـا يمكـن القـول بـأن مهنـة التـدقيق قـد نشـأت اسـتجابة أو تلبيـة للحاجـة الـى التـدقيق الحيـادي لتلـك المعلومـات ، وحتـى يـتم تقـديم تلـك الخدمـة يسـعى المراجـع علـى نحـو موضـوعي وحيـادي إلـى جمـع أدلـة الإثبـات (Evidence) المتعلقـة بـالمزاعم موضـوع الفحـص ، حيـث قـد تتمثـل تلـك الأدلـة فـي البيانـات المحاسـبية الموجـودة بالـدفاتر واليوميـات والحسـابات والمسـتندات المؤيـدة والمصـادقات ومـا إلـى ذلـك ، ثـم يقـارن كمـدقق تلـك المـزاعم والمعلومـات مـع معـايير مقـررة (بمـا فـي ذلـك المعـايير المحاسـبية أو أي أسـس محاسـبية متفـق عليهـا) علـى أسـاس أن تلـك المـزاعم والمعلومـات التـي تتضـمنها القـوائم الماليـة قـد عرضـت بصـدق وبعدالـة ولا تتضـمن أي ممارسـة مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة ، الأمـر الـذي مـن شـأنه يـوفر تقريـر المراجـع أداة التوصـيل إلـى مسـتخدمي تلـك المعلومـات بمـا يفيـد مـدى إمكانيـة مصـداقيتها وإمكانيـة الاعتماد عليها (Credibility and Reliability) .

ذلـك التـدقيق الموضـوعي الحيـادي الـذي يـتم عـن طريـق المـدقق (Auditor) المؤهـل الـذي يبـدي رأيـه عـن تلـك المعلومـات الماليـة المقدمـة عـن طريـق إدارة الشـركة إلـى المسـتخدمين المعنيـين(Interested Users) .

تأسيسا على ذلك فأن المسئولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا انه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضمانا كاملا لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث انه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية(Professional Auditing Standards) ، حيث إذا ما حاول أي مدقق اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية فان تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة ، لذا فإنه يجب أن يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ، وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد (Assurance) لاكتشافها ، وعلى الرغم من انه ليس تأكيدا مطلقا إلا انه مستوى ايجابي مرتفع جدا من التأكيد ، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمكن أسواق رأس المال من

العمل كما يجب أن تكون عليه الأسواق ذات الكفاءة ، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد (١٥٠٠٠) [١] شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنويا ، وبدون التدقيق القوائم المالية لها لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال ، كما أن العديد من الشركات الخاصة بحاجة إلى مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل من البنوك والمنشآت المالية الأخرى ، وفي معظم الأحوال يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنويا ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفض تكلفة رأس المال .

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية .

حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض أي تحريف أو تلاعبات أو غش ، كما ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة

---

(١) أمين السيد أحمد لطفي ، "مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ص ٢٠

والعــاملين بهــا علـــى نحـــو أفضـــل وتخفـــيض فـــرص ارتكـــابهم للغـــش والممارسات الخاطئة .

فنتيجـة لزيـادة مخـاطر المعلومـات (Information Risk) بسـبب تعقـد مجتمـع الأعمـال وزيـادة حجـم المنشـآت والشـركات وعـدد عملياتهـا الماليـة التـي تقـوم بهـا واتسـام عمليـات التبـادل بالصـعوبة والتوسـع فضـلا عـن صـعوبة توصـل متخـذ القـرار بشـكل مباشـر للمعلومـات واحتمـال وجـود تحريفـات بهـا أو تحيـز أو تـأثير متعمـد لمعـديها علـى احـد جوانبهـا ، ظهـرت حتميـة التـدقيق ودورهـا المحـوري الحيـادي فـي تخفـيض مخـاطر المعلومـات ، تعكـس تلـك المخـاطر إمكانيـة عـدم دقـة المعلومـات الخاصـة بمخاطر العمل الخاصة بالمنشاة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية) .

وأحيانـا تقـوم بعـض إدارات الشـركات وبالاتفـاق مـع المـدقق أو المراجـع لتـوفير تأكيـد مناسـب للمسـتخدمين عـن إمكانيـة الاعتمـاد علـى تلـك القـوائم ، حيـث إذا مـا تـم اعتمـاد تلـك القـوائم وهـي غيـر صـحيحة وتتضـمن بعـض ممارســات المحاســبة الإبداعيــة ، فــإن المــدقق ســوف يواجــه باحتمــال مقاضــاته مــن قبــل كــل مــن المســتخدم وبعــض أعضــاء مجلــس الإدارة أو مــا تعــرف بالمســئولية القانونيــة للمراجــع تجــاه العمــلاء أو الغيــر أو أي طـرف ثالـث ، حيـث يقاضـي المسـتخدمون المـدقق علـى أسـاس مسـئوليته المهنيـة عـن تأكيـد إمكانيـة الاعتمـاد علـى القـوائم الماليـة ، كمـا يمكـن للمسـتخدم أيضـا مقاضـاة الإدارة ، وبالتـالي يتحمـل المـدقق مسـئولية كبيـرة من الوجهة القانونية .

ثانيا : تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية

تهدف عملية التدقيق وفقا للمعايير إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية كوحدة واحدة بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمدقق سواء على مستوى مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

(1) توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب التدقيق أو ديوان المحاسبة ، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عدديا ونوعيا ، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

(٢) أن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد

تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

(٣) يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة ١٠٠ % ، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

(٤) أن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي

التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاما يمكننا القول بان غالبا من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى أن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

الفصل السادس

إدارة الأرباح المخططة وانعكاسه على المعايير المحاسبية

مـرت مهنــة المحاســبة خــلال العــامين الماضــيين فــي تجربــة صــعبة وبــالأخص خــلال الأزمــة الماليــة العالميــة إذ تــم اتهــام المهنــة وبصــورة عامــةنتنو بالتقصــير حــول كيفيــة معالجــة الــديون العالميــة المتعثــرة، دون النظــر إلــى تصــرفات الإدارة المخططــة مســبقا لاســتهداف أربــاح مخططــة والــذي بــدوره يــنعكس علــى مهنــة المحاســبة بتنفيــذ تلــك الخطــط ، إضــافة إلــى أدّعــاء الــبعض أن المهنــة مــن خــلال معاييرهــا المحاســبية العالميــة قــد ســاهمت فــي عمليــة عــدم الإفصــاح أو أخطــأت فــي صــحة تصــنيف بعــض المشــتقات والأدوات الماليــة ولاســيما تلــك المتعلقــة بعمليــات الــرهن العقــاري التي حدثت في الولايات المتحدة .

وبالمقابـل فـان القـائمين علـى هـذه المهنـة قـد قـاموا و منـذ بـدء الأزمـة الماليـة بإعـادة النظـر فـي بعـض معاييرهـا المتعلقـة بالبيانـات الماليـة وذلـك لمعالجـة مـواطن الضـعف المحاسـبية التـي بـرزت خـلال الأزمـة، وقـد تـم بالفعـل إعـادة صـياغة المعـايير الهامـة مثـل المعيـار المحاسـبي الـدولي رقـم (٣٩)المتعلـق بـالأدوات الماليـة والمعيـار الـدولي للبيانـات الماليـة رقـم (٧) المتعلـق بعمليـة الإفصـاح عـن الأدوات الماليـة وكـذلك المعيـار رقـم (٣) المتعلق بتجميع البيانات المالية.

ونتيجـة لمـا تمثلـه الأربـاح مـن رقمـا مهمـا لمعـدي البيانـات الماليـة وكـذلك مستخدمي تلك البيانات لذا ليس من المفاجئ انشغال الإدارة في اغلب

الأحيـــان فـــي إدارة الأربـــاح فاســـتخدمت مـــؤخرا مـــنهج إداري بتطبيـــق محاســـبي ســـمي بـــإدارة الأربـــاح ، وهـــذا مـــا يعـــزوه الـــبعض إلـــى إفـــلاس وانهيـــار العديـــد مـــن المنشـــات وخســـارة المســـتثمرين فـــي أســـواق المـــال إذ شكلت أزمة حقيقية في الاقتصاد .

إذ تلجـا الإدارة إلـى اسـتخدام مجموعـة مـن الأسـاليب للتـأثير علـى البيانـات الماليـة لـدوافع مختلفـة مـن إدارة منشـاة إلـى أخـرى مسـتفيدة مـن بعـض الثغـرات فـي بيئـة الأعمـال المحيطـة بهـا وعـدم التـزام بعـض الأطـراف المباشرة وغير المباشرة باقتصاديات تلك المنشاة بالمعايير المحاسبية .

فـالإدارة عنـد إعـدادها للبيانـات الماليـة تسـتند علـى مجموعـة مـن المعـايير المحاسـبية فواضـعو المعـايير لـم يأخـذوا بنظـر الاعتبـار إمكانـات الفـن المحاسـبي مـن خـلال تـرك حريـة الاختيـار فـي تطبيـق العيـار والتـي تعـد قواعـد استرشـادية فـي العمـل المحاسـبي ، إذن فالعمليـة انتقلـت مـن تطبيـق أو عـدم تطبيـق إلـى هـل تتوافـق هـذه العمليـة مـع المـدخل الأخلاقـي للمحاسبة أو خالفت المدخل الأخلاقي في المحاسبة .

ومـا تكـون عليـه إدارة الأربـاح مـن تسـببها فـي تضـليل مسـتخدمي البيانـات الماليـة إلا أن هـذا التضـليل هـو بالنتيجـة مصـرح بـه ضـمنا مـن قبـل واضـعي معـايير المحاسـبة ، فـالكرة الآن أصـبحت بيـد الإدارة وعلـى أهدافها تتصرف وهنا لابد من الإشارة آن البعض لا يضع اللوم على

ممارسة إدارة الأرباح لان هذا العمل هو في الحقيقة ضمن تطبيقه للمعايير المحاسبية .

وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح في الأدب المحاسبي ، وبسبب ما تفتقره إدارة الأرباح من الأساس العلمي والعملي في معالجتها ووضع الأسس والمفاهيم لها إذ تحيط بعملية إدارة الربح بعض الثغرات والقصور في الفهم والاستنتاجات الخاطئة. فبرزت هناك انعدام الثقة بالمديرين التنفيذيين بالمنظمات وأعضاء مجلس الإدارة .

والمعروف أن البيانات المحاسبية تلعب دورا أساسياً في توجيه المستثمرين وتقييم اتجاهاتهم المستقبلية، فباستخدام مؤشرات الربحية والسيولة المستخلصة من البيانات المالية يتخذ المستثمرون قراراتهم الاستثمارية كشراء أسهم وحدة اقتصادية معينة أو بيع ما يملكونه من أسهم وحدة اقتصادية أو زيادة الاستثمار في وحدات اقتصادية أخرى (عبد الحميد، 1999).

وتتمثل أهمية استخدام البيانات المالية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية القائمة والمتشابهة في النشاط الاقتصادي وكذلك المقارن التداخل الوحدة الاقتصادية نفسها ،شرط عدم اختلاف أسسا لقياس المحاسبي سواء أكان على مستوى الوحدات الاقتصادية المختلفة أم على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة.

ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية، وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب ورؤية الإدارة وإمكانية تغييرها ، كل ذلك أدى إلى النظر للبيانات المالية بنوع من الشك.

المحور الأول : منهجية البحث

مشكلة البحث :

أن المدخل التقليدي للمحاسبة الذي يعتد بالربحية كمعيار أساسي للحكم على نجاح أو فشل المنشاة من خلال المستفيدين المختلفين من البيانات المالية، لذا تعد إدارة الأرباح من الأمور التي تؤثر على قرارات بعض من المستفيدين منه بصورة سلبية أو مضللة ، إذ أن المشاكل التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم خلال الفترات المالية الأخيرة على الرغم من تطبيقها للمعايير المحاسبية ولد نوع من عدم الثقة بتلك المعايير ، وعلى هذا الأساس يرى الباحثان ماهية انعكاسات القواعد (المعايير) المحاسبية العراقية على ظاهرة إدارة الأرباح .

أهمية البحث :

ترتبط أهمية هذا البحث بارتياد منطقة بحثية غاية في الأهمية وهي إدارة الأرباح والتي لا تزال محل جدل ونقاش وتنظير في أدبيات المحاسبة والإدارة والتدقيق لما تتسم به تلك الظاهرة من تنوع وتشعب

وضبابية ومستويات مخاطرة عالية وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من انعكاس المعايير المحاسبية على الأرباح المعلن عنها .

أهداف البحث :

تتلخص أهداف البحث في معرفة الانعكاسات المحاسبية لإدارة الأرباح وذلك باستعراض المعايير المحاسبية المحلية والتطرق بالشرح والتحليل والاستنتاج المنطقي لما تحويه تلك المعايير من مناطق خصبة تستعملها الإدارة لتحقيق أهداف ذاتية وان كانت معارضة لمبادئ أخلاقية مسلم بها ومتعارف عليها بين المهتمين بتلك الظاهرة .

فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث يصوغ الباحثان الفرضية الآتية :

من المتوقع أن توفر المعايير المحاسبية العراقية المرونة الكافية للإدارة الشركة بتجميل ميزانيتها من خلال إدارة الأرباح معتمدة على وسائل وصيغ إدارية أو محاسبية أو كليهما .

منهج وأسلوب البحث :

لتحقيق أهداف البحث ولغرض الإجابة عن الأسئلة البحثية التي تمثل جوهر مشكلة البحث فان استعمال المنهج التحليلي يعد مناسبا لذلك مع توظيف المنطقين الاستقرائي والاستنباطي معا لإظهار انعكاسات المعايير على إدارة الأرباح واستعمل الباحثان أسلوب الدراسة المكتبية والمواقع الالكترونية لتحقيق ذلك .

المحور الثاني :الجانب النظري

١ - مفهوم إدارة الأرباح :

إن التركيز على إدارة الأرباح ناتج من تأثير الإدارة ورغبتها في الوصول إلى قياس ملخص معين لأداء المنشاة فينظر إلى إدارة الأرباح على انه تدخل مقصود في عملية المحاسبة الخارجية لأجل تحقيق مكسب خاص . إن خيارات المستحقات المتنوعة المسموحة والمتاحة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموما وسهولة تعريف تعرض هذه المستحقات للتلاعب هي التي تسمح للإداريين بتعديل وإدارة الأرباح لتحقيق مستوى مثالي في كل سنة ولقد اتضح بان إدارة الأرباح محفزة برغبة الإدارة بزيادة الدخل السنوي للشركة المساهمة وللتأثير على النزاعات بالإنابة وعلى احتمالية التشريعات التجارية الأجنبية (Wilson,1988,pp 4-30).

إذ يمكننا تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين وفقا للمدخل الأخلاقي في المحاسبة بإدارة الأرباح المقبولة وإدارة الأرباح الغير مقبولة فالنوع الأول يسمى المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح بينما يشير النوع الثاني إلى إدارة الأرباح الانتهازية وفي هذا النوع يمكن أن توثر على البيانات المالية بشكل كلي مما يجعلها بيانات محرفة ومظللة لمستخدميها (parfet ,2000).

فأخذت إدارة الأرباح تعريفات متعددة فلا يوجد تعريف واحد لإدارة الأرباح فعرفها (Wanlen 1992) بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في البيانات

المالية بهدف تعديل هذه البيانات أما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشان الأداء الاقتصادي للمنشاة أو للتأثير على التعاقدات التي تم بنائها على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها .

بينما (Burgstahler & Emas 1998) عرف إدارة الأرباح بأنها تشمل على مستوى خارجي من الأفعال التي قد تؤثر في الإرباح والتي تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمار والتمويل إلى إمساك الدفاتر والتي تؤثر فقط في القياسات المحاسبية للإرباح.

ويقصد بإدارة الأرباح بأنها تحريف متعمد للأرباح الأمر الذي يقضي بدوره إلى ظهور أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب ذلك التدخل وعندما تتخذ الإدارة قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية وإنما لمجرد تعديل الأرباح(Partha,2003).

فيما يرى (Scott, 2006, p1-3) بأنها تدخل هادف في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية لغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة من خلال ممارسة عمليات وهمية تمثل غشا فعليا للأطراف التي لا تملك الدراية الكاملة باقتصاديات المنشاة .

تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة فقد عرفها (Schipper,1989) تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة ، وعرف (Rosenfield,2000) إدارة الأرباح بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على الأرباح التي تظهرها البيانات المالية دون تحقيق ميزا اقتصادية وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار في الأمد الطويل .

ويرى الباحثان أن إدارة الأرباح هي استخدام تقنيات المحاسبة في معالجة الأحداث الاقتصادية في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية بقصد الوصول إلى بيانات مالية تعبر عن الأداء الجيد للمنشاة خلال الفترة المالية بما يخدم هدف الإدارة ويحسن من قوة هذه المنشاة في السوق .

إذن هو إبداع من الإدارة في استخدام احد الطرق المحاسبية وهذا الإبداع يراه البعض يندرج ضمن مصطلح المحاسبة الإبداعية ، ومما سبق نلحظ أن إتباع أساليب إدارة الأرباح هي متاحة للإدارة وحقيقة لا يمكن أن يغادرها الأدب المحاسبي .

٢ - دوافع إدارة الأرباح :-

ربطت إدارة الأرباح بإدارة المنشاة على أساس أنها صاحبة الامتياز في هذا العمل ولها المصلحة الكبرى في انتهاج هذا الأسلوب ولأسباب متعددة لذا يمكن تصنيف دوافع الإدارة في إدارة الأرباح بالاتي :-

ا – دافع الكفاءة :

ويتمثل في الحفاظ على بقاء واستمرار المنشاة في السوق من ناحية تحقيق الميزة التنافسية وبيان قوة المنشاة من الناحية المالية لدى المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ، وما يؤشر عن مدى كفاءة إدارة المنشاة في عملها خلال الفترة المالية ، ويرى (البارودي، ٢٠٠٢ ص٨٥-٨٦) أن إدارة الأرباح في البيانات المالية بدافع بقاء واستمرار المنشاة قد يكون سلاحا ذو حدين إذ من جهة قد يحوز على ثقة

المساهمين إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير انه من جهة ثانية إذا ما لجأت الإدارة إلى الخروج من المألوف من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما واستخدمت الفن المحاسبي فان ذلك يكون ذو اثر سلبي على مصير المنشاة وإدارتها وبياناتها المالية .

ب – الدافع الذاتي للإدارة :-

ويتأتى ذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا على المركز الحقيقي للمنشاة . إذ أن للإدارة دائما حافزا قوي للتأثير على البيانات المالية بما يحقق مصالحها .

يرى (115-139Defond 1997 p) **أن أهم الدوافع الذاتية للإدارة هي :-**

أولا– التأثير سلبا على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها .

ثانيا– المحافظة على سمعة الإدارة وذلك لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية فإذا كان تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضي أو على أساس معدل النمو في الأرباح بما يتوفر لدى الإدارة دافع في التأثير في رقم الربح لكي يتفق مع رؤيتها .

فيما يرى (Holthawsen 1990 p207-218) أن الحوافز الكبيرة للإدارة يكون لها دوافع للتأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز

المتبعة في المنشاة وخاصة إذا ما ارتبطت حوافز الإدارة بأرقام الأرباح المبلغ عنها .

فيما يرى (حماد، ٢٠٠٥ ،ص٥٤) تلجا الإدارة الجديدة إلى التخلص من كل الأمور السيئة في المنشاة بتحميلها على السنة التي حدث فيها التغير وبذلك تظهر الإدارة الجديدة بشكل أفضل عند تقويم أدائها في السنوات الآتية.

ويرى الباحثان أن للدافع الذاتي للإدارة تأثير كبير في إدارة الأرباح وهذا الأمر متعلق بسيكولوجية العنصر البشري الذي يدير المنشاة إذ أن الإنسان دائما ما يطمح إلى تحقيق الأفضل بدافع ذاتي مرتبط بسلوكياتها الذاتية .

٣- مداخل إدارة الأرباح :

يبين (Scott&Pitman,2005) **أن الإدارة عندما تلجا إلى إدارة الأرباح فأنها تستند إلى المبررات الآتية :**

إنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري .

إنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

إنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها .

إن إدارة الأرباح لها دلالة للعديد من الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها الإدارة في إتباع إدارة الأرباح والتي من شانها التأثير على المعلومات المحاسبية من جانبي الشكل والمضمون وبشكل خاص عند

إعداد البيانات المالية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة ويختلف الأسلوب الذي تتبعه الإدارة باختلاف نوع القرار المتخذ من قبلها ووفق الأهداف المحددة بشكل مسبق . **ويمكن تلخيصها بما يلي :**

١ – ويتناول شكل المعلومة أي ما يتعلق بتبويب وعرض البيانات المالية ويتم ذلك من خلال التجميع أو الدمج بين الأرقام المحاسبية (العبد الله ،ص٣٦).

٢ – فيما يتعلق بمضمون المعلومة المحاسبية فيرى (جهماني، ص١١٥) أن هناك أساليب تستخدم في القرارات التشغيلية والتمويلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة بقصد إحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن ونسب توزيعه .

ويرى الباحثان التقسيم الآتي كأساليب لإدارة الأرباح مما تعمله هذه الأساليب من تأثير على البيانات المالية وهي كالآتي :

ا – أساس الاستحقاق :

من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية . إضافة إلى انه يمكن استخدام التقارير في اثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من

قبل الإدارة كما أن التقارير في اثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح . إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل .

أي هو التغير المحتمل والتقديرات التي من الممكن أن تتحقق في الإيرادات والمصروفات المستحقة مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصروفات التي تظهر في فترة مالية معينة.

ب – السياسات المحاسبية :

تتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثلا لتحول من طريقة الوارد أولاً إلى الصادر أولاً، أو من طريقة الوارد أخيراً إلى الصادر أولاً. ويجب أن يتسم الأسلوب المحاسبي المستخدم في إدارة **الأرباح بالخصائص الآتية** (عبد الحميد،1999) :

ا – أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الدخل دون أن يزجا لوحدة الاقتصادية في أعما لغير مرغوبة في المستقبل.

ب–ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.

جـ- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د – أن تستمر الوحدة الاقتصادية في استخدامه اللممارسات المحاسبية دون تغيير خلال مجموعة من الفترات المتتابعة ضمن السياسات المحاسبية وبدرجات متفاوتة .

ويبين (Merchant 1994 p79-94) أن المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية أي مناقلة في بعض عناصر الإيرادات والمصروفات ، متوافقا مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما فهذه الأساليب عند استخدامها **تأخذ اتجاهين هما :**

١- الاتجاه الحقيقي والذي يؤدي إلى تغيرات في النتائج والمراكز المالية بشكل واقعي **والذي ينقسم إلى نوعين** :-

النوع الأول : التوقيت :

إن عناصر الإيرادات أو المصروفات التي تتم خلال فترة مالية يتم نقلها إلى فترة زمنية أخرى كليا أو جزئيا بما يساعد على إظهار النتائج المترتبة عن ذلك على الأرباح أو الخسائر وفقا للهدف المحدد مسبقا .

النوع الثاني : التقديرات المحاسبية :

أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات إلى اختبارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .٢ – الاتجاه الدفتري وهو ما يترجم في معالجة ومستويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر إذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم ومعايير مختلفة .

جـ – الأهمية النسبية :

إن لمفهوم الأهمية النسبية تأثير واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية فهي تؤثر على قياس وعرض كل المعلومات المقدمة في البيانات المالية وأثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصاريف .

وقام مجلس المعايير المحاسبة بإعطاء مفهوم للأهمية النسبية بالاتي :

إن أولئك الذين يتخذون قرارات محاسبية وأولئك الذين يصدرون أحكاما مثل المدققين يواجهون حاجة مستمرة لاتخاذ أحكام بشان الأهمية النسبية وأحكام الأهمية النسبية من حيث الطبيعة كمية بالدرجة الأولى فيطرحون السؤال هل هذا البند كبير بدرجة تؤثر على مستخدمي البيانات المالية ؟ غير إن إجابة السؤال تتأثر عادة بطبيعة البند وماهيته فالبنود الصغيرة التي تعد مادية إذا ما حدثت نتيجة للعمليات الاعتيادية يمكن عدها مادية إذا وجدت في ظروف غير مادية (شرويدر،٢٠١٠ ،ص١٩٩-٢٠٠) .

د – الحكم الشخصي :

يبين (Francis) إن للحكم الشخصي دور في انتهاج الإدارة لإدارة الأرباح إذ يعدها ممارسات مرغوبة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشاة . إذ أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات الى اختبارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .

في حين يرى (Healy and Wahlen,1999) أن إدارة الأرباح تتحقق عندما تقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل تلك البيانات أما لتضليل المساهمين بشان الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية .

وهذا بدوره ما ينعكس في معالجة مستويات محاسبية مما توثر على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر إذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم ومعايير مختلفة .

٤- المنظور الأخلاقي وإدارة الأرباح :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو الآتي:

أولا: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، إذ يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش (Lyons 1984) القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية ، إذ يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعة بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعدها الكثير شيئا جيدا". وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن

تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، إذ فإذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدتاه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانيا: من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992). وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راؤول الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام ١٩٧٢، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد (Fischer and Rosenzweig 1995) أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبي .

إن الجوهر الأساس للمدخل الأخلاقي يشمل مفاهيم العدالة والإنصاف والحقيقة طبقا لرأي (Scott) ، فالعدالة تعني المساواة في المعالجات المحاسبية لكل الأطراف المهتمة بالبيانات المالية ، والحقيقة تعني أن البيانات المالية حقيقية ودقيقة وبدون تشويه أما الإنصاف هو العرض المنصف للبيانات العادلة وغير متحيزة . وان المحاسبون منذ القدم اخذوا بنظر الاعتبار هذه المفاهيم الثلاثة لكي تكون متكافئة . على النقيض من ذلك (YU) اخذ بالاعتبار فقط مفهومين هما العدالة والإنصاف كمعايير أخلاقية وينظر للحقيقة كقيمة للبيانات المالية .(Belkaoui,2005,)

إن مفهوم العدالة أصبح على العموم ضمنيا أخلاقي إذ يشير إلى أن البيانات المالية قد جرى إعدادها دون تأثير أو تحيز لا داعي له ، فالعدالة هي قيمة البيانات المالية المختلفة التطبيق في المحاسبة وعليه فالعدالة معيار أساسي لتقييم معايير أخرى لأنه يدل على اعتبارات أخلاقية .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ووفقا للرأي الذي طرحه (Scott) أن أي ممارسة لإدارة الأرباح تعد ممارسة غير أخلاقية وذلك لأنها ستعمد إلى الإخلال بأحد المفاهيم الثلاثة للمدخل الأخلاقي .

أما وفقا لرأي (YU) والذي ركز على العدالة والإنصاف فان ممارسة إدارة الأرباح تكون ممكنة من قبل الإدارة لان اعتمد الحقيقة في كقيمة

لبيانات المالية ومن نرى انه أجاز بإدارة الأرباح . إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف كبير يعتمد على ما إذا كانت إدارة الأرباح ممارسة أخلاقية او غير أخلاقية وموضع الخلاف هنا في تحديد مدى تقصد الإدارة في تضليل أصحاب المصالح في المنشاة (GAA & Dunmore,2007).

فهناك من يعد إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية بصفة متعمدة بقصد التأثير سلبا أو إيجابا على صافي ربح المنشاة.

وقد عدها (Beidlman 1973) أمر غير مقبول كونه لا يتوافق مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة فيما عده (Raigopal 2005) سلوكا قانونيا مشروعا وان تعارض مع المدخل الأخلاقي كونه يحقق مصلحة المنشاة إلا انه قد يضلل مستخدمي البيانات المالية .

أن الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال المحاسبية والتدقيق لها قاسم مشترك يتمثل في مدى التميز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية فهناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التميز المطلق .

وأيضا اكتشف (Nasser and Pendlebury 1992) عدم استحسان المدققين والمحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف، وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي

أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بأخر، ومع ذلك فان قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح (Solomon,1993) ولا يمكن قبول الفكرة الأخلاقية بان العمل ليس إلا عملاً .وما يساعد على فهم ذلك إن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير اللاخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، إذ يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك إدارة الإرباح الذي يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش (1991 Revsine) "افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد عد أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، إذ يمكن أن يستفيد حاملي هم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك

ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعبا وخداعا متعمدا يتم تجاهلها، بحيث يصبح حاملي الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعا للتلاعب على غير

دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك وبغض النظر عن المنظور الأخلاقي يمكن عد هذه التلاعبات مكروهة أو محرمة أخلاقيا، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة.

المحور الثالث :الدراسة التحليلية :

اعتمد الباحثان في الجانب العملي لغرض اختبار فرضية البحث على إجراء الدراسة التحليلية لبعض من القواعد المحاسبية العراقية والتي يعد مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق الجهة المشرعة والمقرة للمعايير المحاسبية المحلية والتي سميت بـ (القواعد) والذي بدأ نشاطه ذلك بتاريخ ٢٢/ ٣/١٩٨٨، وقد تمخض عن ذلك إصدار المعايير الآتية :

رقم القاعدة المحاسبية	اسم القاعدة
١	قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاءات

–	**المعيار الدولي رقم (٩) بشأن نفقات البحث والتطوير والذي اقر من قبل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق ويبدأ العمل به من قبل الوزارات سنة ١٩٩٢.**
٣	**رسملة نفقات الاقتراض**
٤	**المحاسبة لأثار التغيير بأسعار العملات الأجنبية**
٥	**المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية**
٦	**الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية**
٧	**كشف التدفق النقدي**
٨	**المعلومات التي تعكس أثار التغيير بالأسعار**
٩	**الاحتمالات الطارئه والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية**
١٠	**الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والنشاطات المالية المماثلة**
١١	**المحاسبة عن النشاط الزراعي**
١٢	**الإرباح والخسائر الرأسمالية**
١٣	**المحاسبة عن ضريبة الدخل**
١٤	**محاسبة الاستثمارات**

أن ما تم عرضه من معايير محاسبية يعد النشاط الإجمالي للمجلس منذ إنشاؤه ولحد ألان اخذين بنظر الاعتبار إن تلك المعايير لم تطرأ عليها إيه تعديلات ويعود اسبقها وهو المعيار رقم (١) إلى سنة ١٩٩٠.

وسـنتناول بالشـرح والتحليـل بعضـاً مـن تلـك المعـايير والثغـرات التـي تحتويها ومدى إمكانية الشركات الاستفادة منها بغية إدارة أرباحها.

١ – مداخل إدارة الإرباح وفقا للمعايير العراقية :

ا- مدخل الاستحقاق : (الفقرة ٣١ من المعيار العراقي ٥)

وقـد دعـم المعيـار المتعلـق بـالمخزون اسـتخدام أساسـا لاسـتحقاق لأعـداد البيانـات الماليـة إذ نصـت الفقـرة (٣١) إلـى انـه تحـدد القيمـة التحصـيلية الصـافية للبضـائع الرئيسـة بموجـب عقـود بمبـالغ ثابتـة أو مغطـاة بـأوامر بيـع مسـتقبلية وفقـا للأسـعار المتعاقـد عليهـا وبحـدود الكميـة الـواردة فـي العقـود أو الأوامـر حتـى وان كانـت أسـعارها فـي السـوق تقـل عـن ذلـك. يجـب تحميـل إي تخفـيض فـي قيمـة المخـزون نـتج عـن انخفـاض صـافى ألقيمـه البيعيـه للمخـزون عـن قيمتـه ألدفتريـه ، وأيضـا كافـة الخسـائر فـي المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر.

(الفقرة ٢ من المعيار الدولي /٩)

إن مـا تضـمنته الفقـرة مـن قبـول لرسـملة مصـاريف البحـث والتطـوير بموجـب الأحكـام الـواردة وتعليقهـا ضـمن حسـاب نفقـات إيراديـه مؤجلـة أتـاح لـلإدارة مرونـة باسـتعمال واسـع لأسـاس الاسـتحقاق بتحميـل جميـع تلـك التكـاليف واعتبارهـا مؤجلـة مقابـل إعـداد البيانـات الماليـة فـي السـنة ذاتهـا التـي تكبـدت تلـك النفقـات دون الإفصـاح عـن جـزء مـن مبالغهـا فـي السنة المالية موضوعة التقرير.

ويرى الباحثان إن يتم تحميل تلك المصاريف بشكل عادل على أساس سنوي مع الأخذ بنظر الاعتبار السنة التي تكبدت فيها الشركة تلك المصاريف وذلك لان مصاريف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركة سنوياً يعد من مؤشرات الإبداع والابتكار المستمر لدى الإدارة في تطوير منتجاتها أو خدماتها بما يحسن الصورة التنافسية للشركة في سوق الأعمال .

(الفقرة ٤ من المعيار العراقي /٩)

دعمت هذه الفقرة الشركة باستعمال أساس الاستحقاق في إدارة أرباحها، إذ نصت على أن يتم التعبير في البيانات المالية عن الأوضاع القائمة بتاريخ الميزانية العامة وتتوقف أثار نتائجها المالية على حصول إحداث في المستقبل بإتباع الافتراض المحاسبي الأساس الخاص بالاستحقاق.

أن المعيار عند تعريفة للإحداث اللاحقة نص على أنها تلك الإحداث التي تتوقف نتيجتها النهائية (مكسب كانت أم خسارة) على حصول أو عدم حصول أمر أو عدة أمور في المستقبل لها اثر على البيانات المالية، مما يفسر بان المعيار نص على أخذت لك الظروف سواء حصلت أملم تحصل، الأمر الذي يفسح المجال للإدارة باستعمال أساسا لاستحقاق بغية إثبات تلك العمليات لإدارة أرباحها.

ب- مدخل التغير في السياسات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية :

١ – الإفصاح :

(الفقرتين ٣ و٢٤ من المعيار العراقي ٥)

لـم تتطـرق الفقـرة ٣ مـن المعيـار للإفصـاح عـن المعالجـة المحاسـبية للمخـزون فـي إطـار مبـادئ محاسـبة التضـخم وكـذلك الفقـرة ٢٤ مـن المعيـار أوجبـت إن لا تحـدد القيمـة التحصـيلية الصـافية علـى أسـاس التقلبـات المؤقتـة أو العارضـة أو الموسـمية للأسـعار أو الكلـف ولـم نلحـظ فـي فقـرات المعيـار إلـى ضـرورة الإفصـاح عـن ذلـك فـي البيانـات الماليـة للشركة بالرغم من أهمية ذلك.

(الفقرتين ٢٣ و٢٤ من المعيار العراقي ٥)

نصـت الفقـرة ٢٣ مـن المعيـار بـان يراعـى عنـد تحديـد القيمـة التحصـيليه الصـافية للخـزين مجموعـة مـن العوامـل كعمـر الخـزين وحركتـه خـلال الفتـرة السـابقة والحاليـة وقيمـة المخلفـات فيمـا حـددت الفقـرة ٢٤ مـن المعيـار تعريفـاً **هــذا نصــه:** يقصـد بالقيمـة التحصـيليه الصـافية هـو سـعر البيـع مطروحـاً أيـة مصـاريف تسـتلزمها عمليـة التسـويق والبيـع والتوزيـع زائـداً مصاريف الإكمال للبضاعة تحت الصنع.

ويلاحـظ وجـود تعـارض بـين الفقـرتين وعـدم الإفصـاح عـن محتويـات الفقـرة ٢٣ وكيفيـة معالجتهـا يمكـن إن يفهـم منـة كرنـة مـدخلاً لتخفـيض قيمـة المخـزون أو زيادتـه حسـب رغبـات الإدارة وبـذلك فـان الفقـرتين واضحتين كمدخل لإدارة أرباح الشركة.

(الفقرة ٣ من المعيار الدولي ٩)

نصت الفقرة على تسجيل احتياطي المبالغ المحتجزة من الإرباح القابلة للتوزيع لأغراض التطوير والتوسعات ولتحسين ظروف وأساليب **العمل ومعاملتها ضمن رأس المال المدفوع وفقاً للقيد الأتي:**

من ح /الاحتياطي الرأسمالي – احتياطي توسعات

إلى ح / رأس المال المدفوع

ومن ثم فان المعيار أغفل مبدأ مهم في المحاسبة إلا وهو الإفصاح عن مبالغ تلك الاحتياطيات في البيانات المالية للشركة بل زاد على ذلك بإضافتها إلى رأس المال المدفوع دون اطلاع مجلس الإدارة بتلك الزيادة في رأس المال .

٢ – الاعتراف بالإيراد

(لفقرة ٨ من المعيار الدولي رقم ٩)

نصت الفقرة على إن نشاط البحث التسويقي الذي يتم قبل البدء بالإنتاج لمعرفة جدوى السلعة أو احتمال وجود سوق لها والتي تعد من النفقات التطويرية والتي يجب إن تحمل على المصاريف الحالية التي تتكبدها المنشاة ، فان تلك الفقرة أعطت مرونة لتلك الشركات بتأجيل الاعتراف بها أي عدم احتسابها ضمن المصاريف ومن ثم زيادة إيرادات المنشاة وعدم مقابلة إيراداتها لمصاريفها .

كما ونصت الفقرة أعلاه على تأجيل الاعتراف بنفقات البحث والتطوير في حالة رسملتها وتعليقها ضمان نفقات إيراديه مؤجلة بأكملها دون الاعتراف بمقدار تلك النفقات السنوية عند إعداد البيانات المالية .

جـ- مدخل الأهمية النسبية

(محتويات المعيار العراقي ١ / محاسبة عقود الإنشاء)

يـتم الاعتـراف بـالإيراد الواجـب اعتمـاده لقيـاس النشـاط فـي عقـود الإنشـاء بالأسـعار السـوقية فـي حـين تشـير فقـرة (أسـاس الاعتـراف بـالإيرادات فـي عقـود الإنشــاء) إلــى أن تعامـل الذرعـة الخاصــة بـالفترة مـن تـاريخ أخـر ذرعــه ولغايــة نهايــة الفتـرة المحاسـبية إعمــال تحـت التنفيـذ وحكمهـا حكـم الإنتـاج غيـر التـام فـي أخـر المـدة وتقـيم بالكلفـة ، وفـي مـورد أخـر (اختيـار الطريقـة) نـص المعيـار علـى ضـرورة الإفصـاح عـن قيمـة الآثـار الناتجـة عــن التغيــر فــي السياســات المحاســبية المســتخدمة فــي محاســبة عقــود الإنشــاء وبيــان أســبابة ،إلا أنــة أهمــل وبشــكل واضــح أدراج تلــك المتغيــرات بقيــود محاســبية أو أهملــت المعالجــة المحاســبية بــذلك التغيــر ممــا يتــيح للشــركة المرونــة الكافيــة فــي بيــان اثــر ذلــك التغيــر فــي السياســات المحاسـبية عنـد إعـداد البيانـات الماليـة مـن ناحيـة وكـذلك الطريقـة التـي يتم إثبات ذلك القيد أو كيفية احتساب تلك المبالغ .

(الفقرة ١١ من المعيار الدولي ٩)

نصــت الفقـرة علــى إطفــاء نفقــات البحــث والتطــوير بصــورة منتظمــة إمــا بربطهـا بالمبيعـات أو فتـرة زمنيـة معقولـة أو باسـتخدام السـلعة العمليـة دون النظر إلى مبدأ الأهمية النسبية وهذا يعد وسيلة لإدارة الإرباح.

د- مدخل الحكم الشخصي

لقد تضمنت المعايير العراقية أحكاما شخصية تركت للإدارة الحرية في اختيار الطرق المحاسبية التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، ومنها الأتي على سبيل **المثال:**

(محتويات المعيار العراقي ١ / محاسبة عقود الإنشاء)

لقد تضمنت محتويات المعيار (التخصيصات) على أنة في حالة حصول توقع خسائر في الفترات اللاحقة لكلتا الطريقتين (نسبة الإنجاز والعقد المنجز) يجري اخذ تخصيص لتلك الخسائر وفق تقديرات موضوعية مستندة على المؤشرات المتوفرة ، ولم نلحظ ما يحدد في هذا المعيار أو التشريعات المحاسبية في جمهورية العراق للتطرق إلى ماهية تلك التقديرات مما يتيح للإدارة تفسيرها وفقاُ لما ترتايه والذي يوافق مصالحها،وكذلك فان عبارة (المؤشرات المتوفرة) هي عبارة عامة، مما يفسح المجال لاستعمال تلك العبارتين من قبل الشركة كأحكام شخصية تؤدي إلى إدارة الإرباح .

(الفقرة ٧ من المعيار العراقي ٥ / المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية)

أوضحت الفقرة بان الكلفة التاريخية للبضاعة المشتراة تتكون من سعر الشراء مطروحاٌ منة الخصم التجاري وأية تنزيلات أو منح أو إعانات

أو ضرائب معادة متعلقة بالشراء ومضافاً إلية كافة الرسوم والضرائب المتعلقة بالشراء وأية مصاريف متعلقة بها لغاية إدخالها إلى المخازن ، وبذلك فان الفقرة أتاحت للإدارة إمكانية الحكم الشخصي فيما يتعلق بالكلفة التاريخية للبضاعة المشتراة (الخزين) من خلال إمكانية تنزيل المنح والأمانات من تلك الكلفة .

(الفقرات ١٣ ، ٢١ ، ٢٢ من المعيار العراقي ٥)

أشارت الفقرة ٢١ إلى تقويم المخزون من البضاعة في البيانات المالية في نهاية الفترة المحاسبية بالكلفة التاريخية أو القيمة التحصيلية الصافية أيهما اقل ، وعند تعريفه لصافى القيمة التحصيلية في الفقرة ٢٢ أشار إلى أنها سعر للبيع مطروحا منه أية مصاريف تستلزمها عملية التسويق والبيع والتوزيع زائدا مصاريف الإكمال للبضاعة تحت الصنع ، وتم الإشارة في الفقرة (١٣) من نفس المعيار إلى إن تعامل الفوائد ونفقات الاقتراض على أنها جزء من كلفة البضاعة المباعة أو المشتراة أو المنتجة في حالة كون هذه الفوائد مرتبطة أساسا بتمويل البضائع وبعكسه تحمل على دخل الفترة المحاسبية التي تحدث فيها، ولا شك إن ذلك يفتح الباب إمام الحكم الشخصي للإدارة فيما يتعلق بتلك النفقات وذلك إما بتحميلها على دخل الفترة المحاسبية والذي يؤدي بدورة إلى تدنيه الإرباح أو العكس من ذلك ومن ثم عدم الاعتراف بها في دخل الفترة المحاسبية وتجنيب ذلك الحساب تلك المبالغ.

(الفقرتين ١٧ و١٨ من المعيار العراقي ٥)

تستلزم بعض السياسات المحاسبية والتي تعطي للإدارة الحرية باستخدام طريقة واحدة من عدة بدائل كمدخل لإدارة ألربحي هو لتحقيق رقم الدخل المستهدف على الرغم من إن تلك الطريقة لا تمتلك القوة لتبرير الإدارة لعملها لكون المعايير المحاسبية تستلزم الإفصاح عن ذلك التغير في تلك السياسات المستعملة وبالتالي سهولة اكتشافها.

أن المعيار المتعلق بتسعير الصادر المخزن يحدد في الفقرتين (١٧و١٨) طريقتين لتحديد هذه ألتكلفه :

- المعدل الموزون.
- ما يدخل أولا يخرج أولا.

(الفقرة ٢٤ من المعيار العراقي ٥)

أن محتوى الفقرة قد أكد على ضرورة توفر الدليل أو القرينة الموضوعية في تاريخ الميزانية العامة لتقدير قيمة البضاعة ، وقد يفهم من (الموضوعية) تفسيرات عديدة فقد يكون لأحد الإدارات ما هو موضوعي إن يكون خلافة لإدارة أخرى ، ومن ثم فسح المجال إمام الحكم الشخصي لتقدير قيمة تلك البضاعة والتي تتسم بأهميتها في البيانات المالية آذ أن أثرها يمتد إلى كشف الدخل والميزانية العامة معاً..

(الفقرة ٢ من المعيار الدولي ٩ / نفقات البحث والتطوير)

نصت الفقرة على إطفاء نفقات البحث والتطوير بما لا يزيد عن خمس سنوات أي أنها أعطت المرونة بالتقدير من سنة إلى ٥ سنوات لإطفائها وبذلك سمحت تلك المعايير بإدارة ربح الشركة ، كما لم تؤخذ بعين الاعتبار مقدار تلك النفقات عند احتسابها بل تم معاملة كافة المبالغ المنفقة على البحث والتطوير معاملة واحدة وترك المعيار الباب مفتوحاً للإدارة باستعمال ألأحكام الشخصية التي تتوافق مع أهدافها بغض النظر عن بقية الأهداف المتعارضة لمستعملي البيانات المالية دون الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية.

(الفقرة ٤ من المعيار الدولي ٩)

نصت الفقرة بان يتم توزيع تكاليف نشاط البحث والتطوير على الفترات المحاسبية المختلفة في ضوء إمكانية الاستفادة المتوقعة منها في المستقبل ومن ثم فان توزيع تلك التكاليف يكون بدرجة ظن أو تقدير شخصي معين ، آذ إن وضع درج تعبير إمكانية الاستفادة المتوقعة منها في المستقبل لم تقرن بوجود درجة تأكد بجدوى السلعة أو الخدمة.

(الفقرة ٦ . ء من المعيار الدولي ٩)

أوضحت بان يتم تقدير تكاليف البحث والتطوير على أساس نسبة معقولة من التكاليف غير المباشرة ومن ثم فان مصطلح (التكاليف غير المباشرة) يؤدي إلى تبني إحكام شخصية إضافة إلى إن تلك الفقرة نصت على تحيد تلك التكاليف وبشكل مشابه لتوزيع التكاليف غير المباشرة

على البضاعة بالرغم أن أوجه التشابه متباينة بين المفهومين (البحث والتطوير والبضاعة).

(الفقرة ٨ من المعيار الدولي ٩)

أعطت الفقرة مرونة كبيرة للوحدات بإدارة أرباحها آذ اعتبرت النشاط التسويقي الذي يتم قبل البدء بالإنتاج لمعرفة جدوى السلعة أو احتمال وجود سوق لها من ضمن النفقات التطويرية ، وسمحت بمعاملة تلك النفقات بإحدى الطريقتين :

تحميلها على مصاريف السنة موضوع التقرير.

تأجيل الاعتراف بتلك المصاريف.

أن تأجيل الاعتراف بتلك المصاريف أي عدم احتسابها ضمن المصاريف يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة وعدم مقابلة إيراداتها بمصاريفها .

(الفقرة ٧ من المعيار العراقي /٩ الاحتمالات الطارئ والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)

إن الفقرة أعلاه سمحت للإدارة باستعمال إحكام شخصية قد تفسر لإدارة الإرباح في الشركة، إذ نصت على أنة لابد من قيام الإدارة بتقدير نتائج الاحتمالات الطارئة والآثار المترتبة عليها في ضوء المعلومات المتوفرة لغاية التاريخ المعتمد للمصادقة وإصدار البيانات المالية ، بالإضافة لمراجعة الإحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية مع الأخذ بنظر الخبرة الخاصة بمثل هذه العمليات.

ومن خلال ما تقدم ونتيجة ما تضمنته المعايير العراقية من نصوص تتيح للإدارة انتهاج صيغ إدارية والمتمثلة بالحكم الشخصي والذي أوردنا منه عدة حالات في تلك المعايير وكذلك ما تضمنته تلك النصوص من صيغ تم عن طريقها استعمال للمبادئ والسياسات والفروض المحاسبية والتي تطرق الباحثان لها وأورداها في حالات عديدة وبذلك فقط أثبتت فرضية البحث التي تم بناء الدراسة .

الفصل السابع

المستوى الربحي لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم

تزايد الاهتمام في قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال ،المحاسبة ، المراجعة والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية ، إلا أن هناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق

ومن هذه النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية ، وقد تؤدى هذه القرارات إلى التأثير إيجابيا أو سلبيا على صافى الربح ، مما قد يعتبره البعض نوعا من التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد ، بينما يعتبره البعض الآخر – على الرغم من توافر صفة التعمد في تضليل مستخدمي القوائم المالية – سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما انه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية .

وقد يؤدى سلوك الإدارة أما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعا أو زيادته إذا كان منخفضا ، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في أسعار

الأسـهم فـي السـوق ، ومـع أن هنـاك تباينـا فـي الـدوافع التـي تحـرك الإدارة ، إلا أن سـلوك التـأثير علـى الـدخل يأخـذ احـد الاتجاهـات السـابقة ، وهـذا ما يعرف بإدارة الأرباح. Earnings Management

ثانيـا: مفهـــوم أداره الأرباح

فـي ظـل عـدم وجـود تعريـف موحـد وتعـدد التعريفـات ، يصـبح مـن الضـروري تنـاول الـبعض منهـا والتـي تحمـل وجهـات نظـر مكملـه لبعضـها الـبعض ممـا يسـاعدنا فـي النهايـة إلـى وصـف الظـاهرة وصـفا جيـدا ، **وهـذا يـتم التركيـز علـى أربـع منهـا فقـط فقـد عرفـت أداره الربحية بأنها:-**

التـدخل المتعمـد فـي عمليـه التقـارير الماليـة الخارجيـة بهـدف الحصـول علـى منـافع خاصـة ، وانـه فـي حالـه توسـيع ذلـك سيتضـمن إدارة الربحيـة الحقيقـي التـي تمـارس مـن خـلال تغييـر تقـارير التمـويلين اجـل تعـديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها"schipper,1989"

اسـتخدام الإدارة لحكمهـا الشخصـي بشـان التقـارير الماليـة وهيكلـه العمليـات لأجـل تعـديل التقـارير الماليـة ، أمـا بغـرض تضـليل أصـحاب المصـالح بشـان الأداء الاقتصـادي للشـركة أو للتـأثير علـى التعاقـدات التي تتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها"wahlen,1999"

استخدام طـرق مختلفـة مـن الخـداع أو الحيـل لتشـويه صـور الأداء المـالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها"sec,1999a"

التلاعـب المفيـد فـي النتـائج المحاسـبية بهـدف خلـق تصـور مختلـف عـن الأداء الحقيقي للشركة"mulford&conisky,2002"

وفـى محاولـه لإعطـاء صـوره أكثـر وضـوحا حـول ماهيـة أداره الربحية نود الإشارة إلى الأمور التالية:-

إن أداره الربحيـة عبـارة عـن ممارسـات متعمـده مـن قبـل الإدارة بشـأن تحديـد الـربح والتقريـر عنـه لكـي يعكـس رغبـات ومصـالح الإدارة أكثـر مـن كونـه انعكاسـا لـلأداء الاقتصـادي الحقيقـي للشـركة ، وأن تلـك الممارسـات تأخذ بعدين **أساسيين أما:-**

زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية.

أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة أو المستقبلية .

أن أداره الربحية تمارس إما لأسباب خارجية وإما لأسباب داخليه

أهم الأسباب الخارجية :-

مقابله تنبؤات المحللين الماليين.

سوق الاقتراض.

المنافسة.

أهم الأسباب الداخلية:-

الاندماج المحتمل.

حوافز الإدارة.

التخطيط والموازنة.

العمليات الغير قانونيه.

ثالثا : دوافع إدارة الأرباح

يوجد دافعان لأداره الأرباح هما:

الدافع الانتهازي.Opportunist

وذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا علي المركز الحقيقي للمنشأة.

دافع الكفاءة. Efficiency

يكون الدافع هو الكفاءة عند التأثير علي مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة في سوق التنافس؛ ويمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاث دوافع رئيسيه قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي، أو دافع الكفاءة ، **أو على الدافعين معا كما يلي:-**

الحوافز التعاقديه.

حوافز السوق.

الحوافز التنظيمية.

الحوافز التعاقديه لأداره الأرباح"contractual incentives" :

أشار Healy & wahlen1999

إلى انه عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية ، يتولد لدى المديرين الحافز لأداره الأرباح ،ويتمثل حوافز التعاقد في :-

مواثيق الدين.

تعظيم مكافأة الإدارة.

مقابله شروط القروض.

الأمان الوظيفي.

اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

حوافز السوق لأداره الأرباح "market incentives"

ترتبط العديد من حوافز إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية ، وخاصة الأسعار الساقية لأسهم المنشأة ، فتتدخل أداره الأرباح للتقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحليل في السوق ، أو لرفع أسعار الأسهم عندما تحدد تعويضاتها بناء على هذه الأسعار في تاريخ محدد ، كما في حاله اختيارات الأسهم أو لزيادة الأسعار السوقية في حاله العروض الأولية للسهم.

ويمكن تقسيمها كالآتي:-

تنبؤات الأرباح:-

تشكل تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللون في السوق ، لو التي تصدرها الإدارة نفسها احد الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح فتهتم الإدارة بمحاوله التقرير عن أرقام الربح المحاسبى تتسق مع تلك التنبؤات أو يزيد عليها. وقد تعمد الفكرة الرئيسية في ذلك على انه إذا لم تقرر الإدارة أرباح تتسقمع التنبؤات ، فإنها قد تواجه أثار سلبيه قد تكون تكاليفها اكبر إذا كانت الأرباح المقرر عنها اقل مما هو متنبأ به,dutta&gigler2002 ولذلك تسعى الإدارة إلى تجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقة للأسهم وذلك كرد فعل سلبي من قبل السوق

خيارات الأسهم:-

يشكل تحديد تعويضات ومكافآت الإدارة في شكل خيارات الأسهم stock options دافعا للإدارة لاختيار التسويات المحاسبية الاستنسابيه بطريقه تؤثر على زيادة أسعار الأسهم السوقية في تاريخ منح هذه الخيارات، حيث تتوقف قيمه الخيارات الممنوحة على أسعار الأسهم في تاريخ منحها، فقد ناقش الاقتصاديون ماهية العلاقة القوية بين تعويضات الإدارة والأداء لحل مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإشراف ، ويعتبر منح خيارات الأسهم طريقه أو وسيله محايدة لوضع مصالح المديرين التنفيذيين في إطار واحد مع قيمه المنشأة.peng&roell2004

عروض حقوق الملكية الأولية:-

تشكل عروض حقوق الملكية الأولية [IPOS دافعا لأنشطه أداره الأرباح حيث تهدف الإدارة إلى التأثير على السعر السوقي للسهم عند حدوث عروض الأسهم من اجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم . وناقشstolowy &breton2000 انه يبدو أن عروض حقوق الملكية الأولية تشكل فرصه جديدة لأداره الأرباح حيث لا يكون هنا سعر سوقي سابق للأسهم ، كما يوجد نقص في المعلومات فيعتمد المستثمرون بشكل كبير على معلومات القوائم المالية وبالتالي فإنه هناك فرصه لأداره الأرباح لتعظيم عائدات بيع الأسهم.

دوافع أخرى لأداره الأرباح:-

بالإضافة إلى الدوافع السابقة لأداره الأرباح ، يوجد العديد من الدوافع **الأخرى وراء أنشطه أداره الأرباح ومنها مثلا:-**

دوافع أداره الأرباح لتقليل الدخل الخاضع للضريبة.

دافع المنظور المعلوماتي.

حيث يكون للمديرين كمعلومات خاصة يمكنهم استخدامها عندما يختارون عناصر مجموعه ممكنه من قواعد التقرير

الحوافز التنظيمية "regulatory incentives": -

تظهر الحوافز التنظيمية لأداره الأرباح عندما يوجد اعتقاد بان للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين .

وبالتالي فإنه من خلال أداره نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأةscott&pitman2005 فقد أشار watts&zimmerman1978 إلى أن المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكوميه تفرض عليها تكاليف سياسيه، وقد أشار magrath & weld2002 إلى أن التقلبات الكبيرة في أرباح تلك المنشات قد تجذب انتباه الحكومة ويؤيد هذا الرأي bartove et al 2002 حيث أشاروا إلى أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيره قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار ، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها مما يدفع الدولة التدخل في الحالتين .

رابــعــا : أدوات وأساليب إدارة الأرباح

فيمـا يلـي مـوجز بـبعض أسـاليب التطويـع المصـطنع للأربـاح ، أثرهـا علـي الحسابات وطرق اكتشافها.

أساليب التطويع أثرها علي الحسابات طرق اكتشفها.

زيادة أو تخفيض المصروفات :

مثال:

عدم الاعتراف بالمصروفات الناجمة عن خيارات الأسهم تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات. أ ، ب،ج، ح.

معالجة نفقات الأبحاث والتطوير كمصروفات ، ورسملتها.

تخفيض أو زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول. أ، ب ، ج.

تحمـل المصــروفات علــي الاحتياطيــات بــدلا مــن تحميلهــا علــي الــدخل

زيادة الأرباح ج ، د ، ح

التمويل الخفي تخفيض الالتزامات د ، ز

المحاسبة عن عمليات تنطوي علي تقديرات مستقبلية متفائلة أو متشائمة

تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات الأخرى أ ، ب ، ج ، و.

التلاعـب فـي تصـنيف عناصـر الربحيـة غيـر العاديـة Extraordinary Item تخفـيض أو زيــادة الأربــاح وحقــوق الملكيــة والأصــول والالتزامــات الأخرى أ ، ج ، د ، هـ

مبيعات وهمية زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول ب،ج ، د ، و، ز.

معوضة بين حسابات الأصول والالتزامات وكذلك بين حسابات الإيراد والمصروف تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات الأخرى ج ، د.

حيث أن الأحرف الأبجدية تمثل طرق اكتشاف إدارة الأرباح وهي كالتالي:

أ = المقارنة مع المعالجة المحاسبية المتبعة في الأعوام الماضية.

ب = المقارنة مع الأسس الأخرى المقبولة لمعالجة نفس الحدث.

ج = تحليل مدي وجود تحفظات في تقرير المراجع.

د = فحص الدفاتر المحاسبية.

هـ = مقارنة تصنيف العناصر غير العادية بمثيلتها في الأعوام الماضية.

و = فحص حسابات العملاء والموردين والمخزون عن فترة زمنية معينة .

ز = فحص العمليات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة.

ح = بحث عن مدي وجود تصريح بمعالجات محاسبية خاصة

خامسا: طرق أداره الأرباح:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق – وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها_من المديرين بوضع العديد من التقديرات المحاسبية

التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو أخر ما يلي: (scott&pitman2005)

تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفه هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمدريين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح

يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمه الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمه الخردة وذلك لتدنيه مصروف الإهلاك بنيه تضخيم الأرباح.

يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيم الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تخفيض الأرباح.

يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فتريه ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية borderline costs كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فتريه مما يؤدى إلى تدنيه المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.

يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدى إلى تدعيم الأرباح.
يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان ، ويمكن للمديرين من خلال فترة التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دوريه تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة ويمكن المديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجه مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عاديه.

يمكن للمديرين تحفيز العلاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر وذلك بغرض زيادة المبيعات ومن ثم تدعيم الأرباح.
يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل ، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقيه متفائلة تخفيض قيمه المخزون ومن ثم ممارسه الأرباح.
وقد قدم clikeman2003 بعض أنماط أداره الأرباح والأسباب المحتملة لها وذلك بالجدول التالي:-

النمط السبب المحتمل

مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد، التقارير المادية يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة . الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.

مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير ويليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة الشركة ربما دارجات المصروفات الاختيارية.

انخفاض مفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة . الشركة ربما خفضت الأسعار التعجيل المبيعات.

تقديم فترة ائتمان طويلة علي المبيعات الآجلة في نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسر علي المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.

سادسا : استراتيجيات إدارة الربحية

يمكن للإدارة أن تقوم باتخاذ قرارات من شانها التأثير ايجابيا أو سلبيا على صافى الربح وهذا السلوك يتم تبنيه من قبل الإدارة للأسباب الآتية:-

لتخفيض الأرباح ويتم ذلك لتخفيض الضرائب المفروضة على المنشاة.

زيادة الأرباح ويتم ذلك لزيادة قيمة المكافأة التي سوف تستحقها الإدارة بناءا على الربح المحقق.

تمهيد الأرباح ويتم ذلك لتحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم في البورصة.

ومع أن هناك تباين في الدوافع للإدارة للتأثير على الربح إلا أن الأسلوب المستخدم للتأثير على الدخل يأخذ احد اتجاهين أما تخفيضه إذا كان مرتفعا ، أو زيادته إذا كان منخفضا.

وقد أثبتت الدراسات التجريبية بان هناك دليل قوى على أن الإدارة تؤثر على الدخل لتحقيق منافع ذاتيه لها أو لأغراض التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الوحدة الاقتصادية بصوره مستقره دون تقلبات حادة ولكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القرارات التي تتخذها الإدارة تعتبر قرارات مشروعه استنادا للمبررات الآتية:-

إنها لا تخالف القواعد القانونية الخاصة بالنشاط.

إنها لا تخالف المبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وعلى ما سبق فان الإدارة يحركها دافعين لا ثالث لهما للتأثير على الأرباح:-

تحقيق منافع ذاتيه للإدارة (زيادة المكافآت في الحاضر أو في المستقبل)

وعندئذ يكون الهدف انتهازي .

ضمان بقاء واستمرار الوحدة الاقتصادية في سوق المنافسة وعندئذ يكون الهدف هو كفاءة الوحدة الاقتصادية.

وبما إننا نتطرق للجانب السلبي من إدارة الربحية فإننا سوف نتحدث عن الدافع الانتهازي وهو تحقيق منافع ذاتيه للإدارة كما يلي:-

إذا كانت كفاءة الإدارة تعتمد على المعلومات المحاسبية فعندئذ يكون لدى الإدارة حافز قوى للتلاعب في هذه المعلومات بما يحقق مصلحتها الذاتية وقد تم إثبات هذه الفرضية بواسطة أكثر من دراسة تجريبية كما يلي :-

قام Hagerman & Zmijewsk بدراسة العلاقة التعاقدية بين الإدارة واثر التغيرات في السياسات المحاسبية على الربح وقد انتهى الباحثان إلى القول بأنه عندما ترتبط حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية سوف تفضل الإدارة اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدى إلى زيادة الربح للوحدة الاقتصادية في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية:

وإذا كانت الدراسة السابقة ركزت وخلصت إلى سعى الإدارة نحو زيادة الربح فان Lambert يفترض أن الإدارة تسعى إلى تمهيد الربح (زيادته أو تخفيضه) إذا كان العقد المبرم بين الإدارة والمساهمين يتضمن حوافز تدفع الإدارة إلى تحقيق استقرار الربح.

وعلى النقيض تماما قام Healy برفض فكرة تمهيد الربح لان التمهيد يعني زيادة الربح إذا كان منخفضا عن المستوى العادي أو تخفيض الربح إذا كان مرتفعا عن المستوى العادي؛ ولكن الواقع قد يثبت عكس ذلك خاصة إذا تضمن عقد الحوافز حدين لصافى الربح احدهما أدنى والأخر أقصى وقد افترض Healy انه أحيانا يكون الربح منخفض بدرجه كبيره عن الحد الأدنى وعندئذ تضطر الإدارة لتخفيض الربح إلى مستوى اقل مما هو عليه أو تحويله إلى خسائر بزيادة مصروفات الفترة الحالية لحساب الفترة المقبلة حتى تضمن الإدارة الحصول على المكافآت في الفترة التالية.

وقد ذكر Moses نقلا عن Healy بان نظام الحوافز قد يؤثر على دوافع الإدارة للتأثير على الربحية ، ويفرق في هذا الصدد بين أربع حالات:

حالة زيادة الربح الفعلي عن الحد الأقصى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لتخفيض ربح الفترة الحالية لحساب الفترات المقبلة ؛

حالة انخفاض الربح الفعلي عن الحد الأدنى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع لدى الإدارة لزيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترات التالية.

إذا كان ربح الفترة الحالية سوف يتخذ كمعيار لتحديد مكافأة الإدارة في الفترات المقبلة فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع لتجنب وضع مستوى ربح قد يصعب تحقيقه عمليا في الفترات المقبلة.

إذا كان مستوى الربح الفعلي اقل بدرجه كبيره من الحد الأدنى للأرباح؛ فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع نحو تخفيض الربح إلى مستوى اقل مما هو عليه، أو تحويله إلى خسائر حتى تضمن الإدارة الحصول على مكافأة في الفترات المستقبلية ويطلق على هذه الحالة. Big Bath

والجدير بالذكر أن هناك إجماع بين الباحثين على وجود ثلاث أنواع من القرارات، وقد تتخذ الإدارة احد أو كل هذه القرارات للتأثير على المعلومات المحاسبية وقد حدد Ponen & Sadan هذه القرارات على النحو التالي :-

النوع الأول : قرارات تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات **المحاسبية :-**

ويتم ذلك عن طريق التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة تقديما أو تأجيلا، سواء كانت متعلقة بالعمليات أو بالاستثمار، مثل عمليات بيع ، شراء أو استثمار معينه ، وكذلك بعض المصروفات مثل مصروفات الإصلاح ،الصيانة ،البحث ،التطوير وغيرها.

ويمكننا القول أن هذا النوع من القرارات يدخل في نطاق سلطة الإدارة لما تتمتع به من مرونة في انجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة وعندئذ تكون القرارات تلقائية(ايجابيه) لأنها استجابة لظروف غير متوقعه وقد تكون بطريقه متعمده بغرض تحقيق منافع ذاتيه لها فهذا يكون سلوك انتهازي وغير أخلاقي

النــــوع الثـــــاني : قــرارات تســتهدف التــأثير الــدفتري علـــى المعلومـــات المحاسبية: -

وتعتمــد الإدارة فـــي هــذا الصـــدد علـــى حريتهـــا فـــي اختيـــار السياســـات المحاسـبية أو تغييرهـا، ومـن البـديهي أن الإدارة سـوف تعتمـد أكثـر علـى تغييـر السياسـات المحاسـبية التـي سـبق إقرارهـا للوصـول إلـى التطويـع الاصطناعي للأرباح، **ومن أهم الأساليب المتبعة في ذلك:**

طرق استنفاذ الأصول طويلة الأجل .

طرق تقييم المخزون .

طريقتـي المحاسـبة فـي حصـة الشـركة القابضـة فـي ربـح الشـركة التابعـة مما يؤثر ايجابيا أو سلبيا على المعلومات المحاسبية.

والجـدير بالـذكر أن الجهـات والتنظيمـات المسـئولة عـن عدالـة القـوائم الماليـة مثـل SEC & FASB تضـع القيـود المنظمـة لاسـتخدام السياســات المحاســبية حتـى تضـمن تـوفير معلومــات مفيـدة لمتخــذي القرارات

النـــوع الثالـــث : قــرارات تســتهدف التــأثير الشــكلي علـــى المعلومـــات المحاسبية :-

تعتمـد الإدارة فـي هـذه القـرارات علـى تبويـب المعلومـات المحاسـبية فـي قائمة الدخل بالطريقة التي تخدم أهدافها **ومثال ذلك:-**

عـدم الإفصـاح بالطريقـة المثلـى عـن الفـروق التراكميـة الناتجـة عـن تغييـر السياســات المحاســبية ممـا قـد يـؤثر بالإيجـاب أو بالسـلب علـى الـربح المتولد من العمليات.

وتجنبا لهذا النوع من التلاعب صدرت معايير وإرشادات ملزمه توضح كيفية تبويب العناصر في القوائم المالية بطريقه موحده وفقا للرأي المحاسبي رقم (٣٠) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية.

سابعا : مؤشرات وجود إدارة الأرباح

تدفقات نقدية لا ترتبط بالإيرادات.

حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.

مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.

احتياطيات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.

احتياطيات التملك (Acquisition Reserves)المشكوك فيها.

الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة عامة دائما مع توقعات المحللين الماليين.

ثامنا : نتائج إدارة الأرباح

على الرغم من أن إدارة الأرباح تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :-

تخفيض قيمة المنشأة

تلاشي المعايير الأخلاقية

العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية

إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا

تــاسعــا: مدى العلاقة بين معايير المحاسبة وإدارة الربحية

أن تحليـل مـدى تـأثير معـايير المحاسـبة علـى انتشـار ظـاهرة إدارة الربحيـة سـوف يسـاعد علـى الحـد منهـا ولاسـيما وإنهـا ممارسـات لا يمكـن اكتشـافها مــن قبــل المحللــين المــاليين والمــراجعين نظــرا لصــعوبة مراقبــة أفعــال وقـرارات الإدارة اليوميـة . **فمــن خــلال هــذا التحليــل يمكــن تــوفير معرفــه تقــود إلى الحد من ظاهرة إدارة الربحية من خلال استفادة الفئات التالية منها:**

واضــعو المعــايير المحاســبية : فمـن خـلال تلـك المعرفـة يمكـنهم إجـراء تعـديلات علـى هـذه المعـايير فـي محاولـة الحـد مـن هـذه الظـاهرة مـن خـلال وضع أيديهم على مواطن الضعف والقوه في المعايير المحاسبية.

المتعــاملون فــي ســوق رأس المــال : حيـث يمكـن مـن خـلال تلـك المعرفـة تحسـين قـدرتهم علـى تحليـل المعلومـات المحاسـبية ومـن ثـم الكشـف عـن أي سـلوك انتهـازي لـلإدارة ، وهـذا مـن شـانه الحـد مـن هـذا السـلوك ممـا يقود في النهاية إلى التخصيص الكفء للموارد المتاحة.

المراجعـون : يمكـنهم مـن خـلال تلـك المعرفـة تقيـيم جـودة أربـاح العميـل ، والتعـرف علـى المـواطن التـي تـؤثر سـلبا عـل مصـداقية القـوائم الماليـة ، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه.

انـه فـي ظـل اتجـاه الحكومـة المصـرية إلـى إرسـاء نظـام حوكمـة الشـركات وتطبيقـه فـي مصـر ، فـان الكشـف عـن مـواطن إدارة الربحيـة فـي معـايير المحاسبة المصرية يعتبر في غاية الأهمية لآجل العمل على الحد منها

من خلال النظام الذي يتم وضعه ، ولاسيما أن معظم التلاعبات التي تمت في حسابات الشركات الأمريكية ترجع إلى القصور في نظام حوكمة الشركات (Friebel and Guriev,2004)

أن الاهتمام بمدى علاقة معايير المحاسبة المصرية بإدارة الربحية ما زال قاصرا حيث اقتصر اهتمام الدراسات المحدودة التي تمت في هذا الشأن على تناول زوايا أخرى مثل:

النواحي الأخلاقية لإدارة الربحية

دوافع إدارة الربحية

تأثير إدارة الربحية على أسعار الأسهم.

مما سبق نستطيع القول بان دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة المصرية وإدارة الربحية من الأهمية بمكان أن تتم بالشكل الذي من خلاله أن يتم الوقوف على المعرفة الواثقة في انه عند النظر إلى القوائم الماليه الداخلية للشركات والظروف المحيطة بها نستطيع الحكم القاطع هل يوجد إدارة أرباح أم لا ؟!

إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية:

عندما وضع المشرع المصري المعايير المحاسبية المصرية اهتم بعنصر المرونة الذي كان من وجهة نظره انه سوف يحقق قدرا كبيرا من السماح للإدارة باستخدام أحكامها التقديرية بشان العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة ، وأيضا حتى يصبح الاختيار متوافقا مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة

للاختيار والتقدير الحكمي للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية قد تقود إلى تشويه عملية التوصيل المحاسبي حيث يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، ومن هنا كان الاهتمام بتعديل معايير المحاسبة المصرية باعتبارها المصدر الرئيسي للتلاعب في الربح المحاسبي ولحين حدوث ذلك التعديل المنتظر لابد علينا من دراسة موقف معايير المحاسبة المصرية من إدارة الربحية **وذلك في النقاط التالية:**

تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية

مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية

أولا : تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية :

عاده ما يتم وضع المعايير المحاسبية بقصد إضفاء النفعية على القوائم المالية من خلال مراعاة كل من الملائمة والثقة في التقرير المالي وفى محاولة تحقيق التوازن بين الملائمة والثقة يجب أن تتصف المعايير بالمرونة لأنها هي التي تدعم الملائمة من ثم تترك تأثيرًا ايجابيا على قيمة المعلومات (Healy and Wahlen,1999) ، وأيضا لابد من وضع حد معين لمساحة الاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه لان هذا سوف يدعم خاصية الثقة ، على ما سبق يمكننا النظر إلى موقف

معايير المحاسبة من إدارة الربحية من جهتين كالتالي:

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والحد من إدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]
[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image002.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية:

أوصت معايير المحاسبة المصرية أن تقوم الشركات المساهمة والتوصية البسيطة التي تطرح أسهمها لأول مره في سوق الأوراق المالية بإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، ولا شك أن ذلك يمنح فرصه كبيره لإدارة الربحية وذلك للأسباب التالية: –

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG] إن سوق الأوراق المالية يعتبر مجالا خصبا لإدارة الربحية، فالشركات المغلقة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مره تلجا إلى الاستحقاق الاختياري لزيادة أرباحها في الفترة التي تسبق هذه العملية من خلال تخفيض المخصصات (أبو الخير ١٩٩٩) مثل: –

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/ms
ohtmlclip1/01/clip_image003.gif[/IMG]الشـــركات التـــي
تقـوم بطـرح أسـهمها فـي شـكل عـروض موسـميه يلجـا المـديرون فيهـا إلـى زيـادة الأربـاح فمـن خـلال تحليـل العلاقـة بـين الأربـاح المقـرر عنهـا وعمليـات طـرح الأسـهم **للاكتتـاب الموسـمي تـم التوصـل إلـى مـا يلي**:(Teoh,1998- Rangan,1998)
تكـون الأربـاح المقـرر عنهـا مرتفعـه وبشـكل غيـر عـادى فـي توقيـت الاكتتاب في الأسهم.
تكـون الأربـاح منخفضـة وبشـكل غيـر عـادى فـي السـنوات التاليـة لعمليـة الاكتتاب.
هنـاك ارتبـاط قـوى بـين أسـعار الأسـهم وإدارة الربحيـة حيـث أن سـوء الأداء في السنوات التالية للاكتتاب يؤثر تأثيرا عكسيا على أسعار الأسهم.
[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/ms
ohtmlclip1/01/clip_image003.gif[/IMG]الشـــركات التـــي
تنـوى القيـام باسـترداد الأسـهم تقـوم بالتلاعـب فـي الأربـاح عـن طريـق الاستحقاقات الاختيارية (Perry and William – 1997)
[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/ms
o htmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]
إن سـوق الأوراق الماليـة المصـري يـتم تصـنيفه ضـمن الأسـواق الناشـئة غيـر القويـة وهـذا يعنـى عـدم قـدرة المسـتثمرين علـى ملاحظـة سـلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم

أو استردادها ، ومن ثم لا يمكنهم القيام بالتعديلات المطلوبة على رقم الربح وصولا إلى ما يرونه ملائما ، بالإضافة إلى ما سبق لا يستطيع سوق الأوراق المالية مهما كانت درجة كفائتة أن يكتشف إدارة الربحية بشكل كامل ولاسيما عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية.

وبالرغم من كل ما سبق والذي يشير إلى حتمية ممارسة إدارة الربحية في البيئة المصرية وصعوبة اكتشافها من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، إلا أن ذلك يتحقق من خلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والتي يمكن الكشف عنها من خلال إسقاط المداخل والوسائل السابق الإشارة إليها بهدف التعرف على مدى دعم الأمور التالية:

أساس الاستحقاق .

التقديرات الحكمية.

الأهمية النسبية.

التغييرات المحاسبية الاختيارية.

إدارة الإفصاح المحاسبي.

أساس الاستحقاق:

قد دعمت معايير المحاسبة المصرية أساس الاستحقاق ، فقد أشار المعيار رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية إلى انه يجب على المنشاة إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق فيما عدا معلومات

التـدفقات النقديـة، أيضـا أشـار المعيـار رقـم(٧) والخـاص بـالظروف الطارئـة والأحـداث اللاحقـة لتـاريخ الميزانيـة إلـى ضـرورة تطبيـق أسـاس الاستحقاق والذي يترتب عليه ما يلي:

ضـرورة اخـذ الظـروف الطارئـة والتـي تتمثـل فـي الحـالات أو الظـروف القائمـة فـي تـاريخ الميزانيـة والتـي تتحـدد نتيجتهـا النهائيـة بأحـداث قـد تقـع أو لا تقع في المستقبل.

ضـرورة الاعتـراف بمبلـغ الخسـارة المحتملـة كمصـروف فـي حالـة فقـدان أصـل أو ظهـور التـزام وذلـك بعـد الأخـذ فـي الاعتبـار القيمـة التـي مـن المحتمل استردادها من هذه الخسارة.

وأشـار المعيـار رقـم (٢) الخـاص بـالمخزون إلـى انـه يجـب تحميـل أي تخفـيض فـي قيمـة المخـزون نـتج عـن انخفـاض صـافى القيمـة البيعيـه للمخـزون عـن قيمتـه الدفتريـة ، وأيضـا كافـة الخسـائر فـي المخـزون كمصـروف فـي نفـس الفتـرة التـي تحققـت فيهـا هـذه الخسـائر ، وأشـار المعيـار رقـم (١١) الخـاص بـالإيراد إلـى انـه فـي حالـة تـوافر درجـه مـن عـدم التأكـد مـن إمكانيـة تحصـيل مبلـغ مـدرج فعـلا بـالإيراد ، فـان القيمـة التـي أصـبح تحصـيلها محـل شـك كبيـر يجـب إدراجهـا ضـمن المصـروفات ولا يتم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به!!!.

التقديرات الحكمية:

تضمنت المعايير المحاسبية أمور متروك تقديرها إلى التقدير الحكمي للإدارة مثل ما يلي: -

المعيار رقم (٢) الخاص بالمخزون أشار إلى أن قيمة المخزون يجب أن تتم على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعة أيهما اقل ، وعند تعريفه لصافى القيمة أشار إلى انه السعر التقديري للبيع ناقصا منه التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أي تكلفه أخرى لازمه لإتمام البيع ، وتم الإشارة في نفس المعيار إلى أن تحميل تكاليف الاقتراض للمخزون تتم في ظروف محدده ولا شك أن ذلك يفتح الباب للتقدير الحكمى.

المعيار رقم(٥) الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية أشار إلى انه يوجد الكثير من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقه تامة ، ولكن يمكن فقط تقديرها، وان هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة ، والتقدير يكون مطلوبا للديون غير الجيدة ، المخزون المتقادم، العمر الإنتاجي للأصل ، الطريقة المتوقعة للأصل ... الخ

المعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة واهلاكاتها : ورد بهذا المعيار معالجات كثيرة تعتمد على التقديرات الحكمية للإدارة منها ما يلي:

تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت ، حيث تقوم الإدارة بتحديد قيمة الأصل في ضوء سياساتها الخاصة في التخلص من الأصول

تقدير القيمة التخريدية ويتم ذلك على أساس القيمة المقدرة من قبل الإدارة في ضوء حالات المثل وإذا لم تتوافر فان تحديد هذه القيمة يعتمد على التقدير الحكمي للإدارة

تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم كمعالجه بديله للأصل بعد الاستحواذ ، حيث يتم تقدير هذه القيمة بناء على الحكم الشخصي

الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول ، ولا شك أن الاعتراف بذلك يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل المؤشرات التي يستدل منها على انخفاض القيمة الاستردادية ، والتوقيت ، وأيضا تحديد القيمة الاستردادية.

الأهمية النسبية:

لقد دعمت المعايير المحاسبية المصرية مفهوم الأهمية النسبية مع وضع إرشادات للتطبيق ، فقد ورد في تمهيد المعايير في البند رقم (٦) أن المعايير المرفقة يتم تطبيقها على البنود الهامة نسبيا ، أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها. هذا وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشاء والظروف المحيطة، وأيضا في المعيار رقم(١) تم الإشارة إلى انه يجب عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية.

من زاوية أخرى نجد أن معايير المحاسبة المصرية ركزت على الأهمية النسبية بالنسبة للمعالجات المحاسبية وكذلك الإفصاح ، ولم يتعرض نهائيا لأحكام الأهمية النسبية بالنسبة للتلاعب في الأرباح ، بمعنى أخر متى يكون التلاعب في الأرباح هاما ومن ثم يسمح به ، ومتى يكون غير هام ويدخل في نطاق التلاعب المسموح به.

التغييرات المحاسبية الاختيارية:

يعتبر تعدد السياسات المحاسبية احد مداخل إدارة الربحية المتعارف عليها إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه اقل من المداخل الأخرى ، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

ومن أمثلة المعايير التي تضع عدة بدائل للمعالجة المحاسبية ما يلي:

المعيار رقم(٢) الخاص بتحديد تكلفة المخزون: اوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد هذه التكلفة كالتالي:

الوارد أولا يصرف أولا.

المتوسط المرجح.

الوارد أخيرا يصرف أولا.

المعيار رقم (١٠) الخاص بطرق الإهلاك: اوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد قيمة الإهلاك كالتالي :

طريقة القسط الثابت.

طريقة القسط المتناقص.

طريقة مجموع الوحدات.

المعيار رقم (١٢) الخاص بمعالجة المنح الحكوميه : اوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي:

مدخل رأس المال : تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مباشرة.

مدخل الإيراد : تعتبر المنحة إيرادا خلال فتره محاسبيه أو أكثر.

المعيار رقم(١٤) الخاص بمعالجة تكلفة الاقتراض : اوجد هذا المعيار **طريقتين للمعالجة كالتالي:**

معالجه قياسيه : يعتبر مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها

معالجه بديله : يتم رسمالة تكاليف الاقتراض.

هذا ولم يقتصر دور معايير المحاسبة المصرية على توفير أكثر من بديل للسياسة المحاسبية بل امتد إلى إعطاء الإدارة حرية في وضع سياسات محاسبيه خلاف لما ورد في المعايير لضمان مجموعه من الخصائص في المعلومات المحاسبية منها الاستفادة ، الحيادية ، العرض الواضح ، الاكتمال....الخ حيث أشار المعيار رقم (١) إلى حرية الإدارة بشان صياغة سياسات محاسبيه بالاعتماد على التقدير والحكم الشخصي مع الاسترشاد بما يلي :-

المتطلبات والإرشادات الواردة في معايير المحاسبة المصرية

التعريفات ومتطلبات القياس والتحقق للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في المعايير المصرية

إصدارات جهات أخرى لها حق إصدار المعايير

إدارة الإفصاح المحاسبي:

فتحت المعايير المحاسبية الحرية بشان الإفصاح المحاسبي في **أمور عديدة من أهمها: -**

أشار المعيار رقم(١) إلى انه وفقا لمفهوم الأهمية النسبية تعد الافصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهميه نسبيه.

أشار المعيار رقم(٥) الخاص بالتغيير في السياسات المحاسبية إلى انه يجب الإفصاح عند تغيير السياسات المحاسبية في المنشآت إلا إننا وجدنا شرطا يعطى الإدارة الحرية في إمكانية الإفصاح وهو أن الإفصاح يكون في حالة إذا كان هناك تأثير جوهري للتغيير على الفترة الحالية.

أعطى المعيار رقم(٥) مساحه من الحرية بشأن تبويب البنود في قائمة الدخل مما يؤثر على الربح الناتج من التشغيل أو ربح البنود العادية.

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image002.gif[/IMG]معايير المحاسبة المصرية **والحد من إدارة الربحية:**

بالرغم من مساحة الاختيار التي تمنحها معايير المحاسبة المصرية سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق ، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي ، أو من خلال التغييرات الاختيارية ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة.

فمن خلال تحليل المعايير يستطيع ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامه جدا للحد من إدارة الربحية من أهمها ما يلي: -

الالتزام بتطبيق المعايير وعدم الخروج عنها.

تحديد توقيت محدد لتطبيق المعايير.

دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة.

ثانيا: مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية:

بالرغم من الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة المصرية في الحد من إدارة الربحية من خلال إلزام الشركات بتطبيق المعايير ، والإفصاح عن الكثير من الأمور التي يحكمها التقدير الشخصي للإدارة ، إلا أن ذلك لا يعد كافيا.

هذا ويمكن التفرقة بين اتجاهين لتعديل استخدام المعايير كما يلي:

الاتجاه الأول : ويقوم على فكرة تعديل المعايير من اجل الحد من المرونة التي تتصف بها على أساس أن ذلك أفضل وسيله للحد من إدارة الربحية.

الاتجاه الثاني: ويقوم على أساس عدم تعديل المعايير واللجوء إلى وسائل أخرى للحد من إدارة الربحية مثل استخدام لجان المراجعة وتفعيل دورها وفى ظل حقيقة مسلم بها تكمن في كون المعايير المحاسبية هي السبب الرئيسي وراء ظهور مشكلة إدارة الربحية ، فان الحد منها يتطلب تعديلا في تلك المعايير يأخذ عدة إبعاد من أهمها ما يلي:-

زيادة شفافية التقرير المالي

إعادة النظر في أساس الاستحقاق

الحد من التغييرات المحاسبية الاختيارية

تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات

زيادة شفافية التقرير المالي: -

يقصد بالشفافية أن تكون المعلومات التي يحتاج إليها المستخدم تكون أكثر سهوله في فهمها وأكثر سهوله في استخدامها، ويعتبر إضفاء الشفافية على التقارير المالية من خلال المعايير المحاسبية احد الأدوات الهامة للكشف عن إدارة الربحية من خلال تحسين قدرة المستخدم في هذا الشأن (Hirst and Hopkins,1998) وبعبارة أخرى نجد أن قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح يتوقف على مدى قدرة المستخدم على اكتشاف ذلك والذي يتوقف على درجة الشفافية في التقارير المالية ، لذلك نجد أن الإدارة تقوم باستخدام بعض أشكال الإفصاح – وللأسف – المسموح بها الأقل شفافية مثل تضمين مصروفات والتزامات معينه في الملاحظات ، تضمين قائمة التغير في حقوق الملكية للتغيرات فلا القيمة السوقية ، وعلى ما سبق نجد انه من الأهمية بمكان أن نقوم بإجراء تحسينات في المعايير المحاسبية المصرية بهدف زيادة الشفافية للتقارير المالية ولاسيما في المجالات التي تخضع للتقديرات الحكمية للإدارة والتي من أهمها: -

الإفصاح عن الأحكام الخاصة بالإدارة و التي من خلالها تم اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشاة والتي لها تأثير مباشر على قيمة البنود المقرر عنها في القوائم المالية.

الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تم استخدامها في تحديد القيمة العادلة للأصول ، وما إذا كانت القيمة العادلة تم تحديدها من خلال أسعار قابله للملاحظة في سوق نشط ، أو من خلال عمليات سوقيه حديثه ، أو من خلال استخدام أساليب تقييم أخرى.

الإفصاح عن طبيعة التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية ، والوقت المحدد لاختيار سياسة معينه ، وتأثير هذا الاختيار على الموقف المالي.

إعادة النظر في أساس الاستحقاق:

بالرغم من أن أساس الاستحقاق احد الأسس الراسخة في علم المحاسبة إلا انه اوجد نوع من الجدل ، ففي حين نجد له تأثيرًا ايجابيا في توفير المعلومات المحاسبية، نجد في الناحية الأخرى تأثيرًا سلبيا من خلال إتاحة الفرصة لممارسة إدارة الربحية ، وإزاء هذا التباين الواضح في كون أساس الاستحقاق له تأثير ايجابي أو سلبي لا نستطيع إعادة النظر فيه إلا من خلال عدم ربطه بفكرة توفير معلومات مفيدة ويوجد العديد من الدراسات التي تمت في هذا الصدد وتوصلت إلى ما يلي:

أن التدفقات النقدية لها قيمه نفعيه اكبر من الأرباح المحاسبي (Bowen et Al,1986 - Wilson,1987)

أن الاستحقاقات المحاسبية اقل نفعا من التدفقات النقدية (Dechow,1994 - Sloan.1996)

أن الاستحقاقات تكون أكثر نفعيه من التدفقات النقدية (Ingran ١٩٩٧ and Lee

وعلى ما سبق نجد عدة آراء تشكك في نفعية أساس الاستحقاق، لذا من الضروري إعادة النظر في هذا الأساس **من خلال ما يلي:**

تطبيق الجانب الإلزامي فقط.

إمكانية تطبيق الجانب الاختياري ولكن في أضيق الحدود مع ضرورة الإفصاح الكافي عن ذلك للحد من التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

الحد من التغيرات المحاسبية الاختيارية:

بالرغم من الجهود التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية للحد من بدائل السياسات المحاسبية المسموح بها من خلال المعايير ، إلا انه لا يمكن التخلي نهائيا عن التعددية والاكتفاء ببديل واحد وذلك للأسباب **التالية:**

قد يؤثر الحد من مرونة المعايير المحاسبية سلبيا على نفعية المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض درجة ملائمة السياسات المقررة للطبيعة التعددية للمنشات.

يـؤدى تقييـد الحريـة بشـان البـدائل المحاسـبية إلـى إعطـاء فرصـه لـلإدارة أمـا لاسـتخدام مـداخل حقيقيـة لإدارة الربحيـة ، أو اسـتخدام مـداخل محاسبيه يصعب اكتشافها

علـى مـا تقـدم يجـب إعـادة النظـر فـي البـدائل التـي توفرهـا معـايير المحاسـبة المصـرية لـيس بغـرض إلغائهـا ولكـن بغـرض الحـد منهـا وذلـك في ظل **اعتبارين رئيسين هما:**

الحـد مـن البـدائل والمتمثلـة فـي معظـم الأحـول فـي وجـود معالجـه قياسـيه، ومعالجه بديله مسموح بها.

تطـوير مرشـدات للتطبيـق أكثـر وضـوحا يمكـن مـن خلالهـا الحـد مـن التقديرات الحكميه.

تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات:

مـن المقترحـات التـي تسـتحق الـذكر فـي إطـار الحـد مـن إدارة الربحيـة الاقتـراح الـذي قـام بـه (Lev,2003) وهـو عبـارة عـن " تعـديل رقـم الـربح المقـرر عنـه فـي نقطتـين تـاليتين علـى ضـوء مـدى تحقـق التوقعـات و التـي تركـت تـأثيرًا علـى الأربـاح المقـرر عنهـا " هـذا ويـتم التعـديل فـي نهيـه السـنة التاليـة وبعـد ثـلاث سـنوات ، فمـثلا صـافى ربـح عـام ٢٠٠١ يـتم التقريـر عنـه فـي بدايـة عـام ٢٠٠٢ ثـم يـتم تعديلـه فـي نهايـة عـام ٢٠٠٢ مـره، وفـى نهايـة عـام ٢٠٠٤ مـره أخـرى ، وهـذا يعنـى أن قائمـة الـدخل المعدة في نهاية عام ٢٠٠٥ **ستفصح على ما يلي:**

ربـح عـام ٢٠٠١ معـدل فـي عـام ٢٠٠٤ بالاعتمـاد علـى بيانـات ٣ سنوات.

ربح عام ٢٠٠٢ معدل في عام ٢٠٠٥ بالاعتماد على بيانات٣ سنوات.

ربح عام ٢٠٠٣ معدل في عام ٢٠٠٤ بالاعتماد على بيانات سنه واحده.

ربح عام ٢٠٠٤ معدل في عام ٢٠٠٥ بالاعتماد على بيانات سنه واحده.

ربح العام ٢٠٠٥.

بالاعتماد على هذا الاقتراح نستطيع الحد من إدارة الربحية حيث أن مجرد علم الإدارة إنها سوف تقوم بتعديل الأرباح المقرر عنها لاحقا على ضوء مدى تحقق التوقعات الأصلية سيؤدى ذلك إلى التدقيق في التوقعات مما يحد من إدارة الربحية ، ومن ناحية أخرى سيدعم هذا التعديل القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، **إلا انه عند التطبيق العملي لهذا الاقتراح يواجهه عدة مشاكل هي:**

كيفية التعديل لكافة التقديرات ، فهذا الأمر صعب ومكلف جدا ، وقد وضع Lev حلا لتلك المشكلة متمثلا في التركيز على ما بين ٣:٨ توقعات رئيسيه ويمكن الاعتماد في تحديدها على أحكام الأهمية النسبية

أن تعـديل التوقعـات يـتم مـن قبـل الإدارة ويمكنهـا التلاعـب فـي هـذه التوقعـات للوصـول إلـى نتـائج تتوافـق مـع التوقعـات السـابقة ، ويمكـن الـرد علـى هـذه المشـكلة حيـث أن التعـديل يـتم بنـاء علـى بيانـات فعليـه وليسـت تقديريه ، هذا ويمكن إخضاع تلك التعديلات للمراجعة.

وبـالرد علـى تلـك العراقيـل التـي أثيـرت حـول اقتـراح Lev نجـد انـه يمكـن أن يكون محل تطبيق للحد من إدارة الربحية.

الفصل الثامن

استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتحقيق الأرباح المالية

برزت خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار شركة وورلدكوم WORLDCOM وشركة انرون (Enron) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) ARHTER ANDRSON بكونه المسئول عن مراجعة وتدقيق حسابات تلك الشركة جزءاً من مسئولية انهيار الشركة واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلاً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح ، ونظراً للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أومن حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية ، فإن تلك الإدارات تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية (المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS) في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلبًا على مصداقية تلك القوائم، بدأ ظهور ما عرف فيما بعد بالمحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING " " والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين العاملين في سلك القانون والقضاء على حد سواء بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة.

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة البحث من وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية وإعادة الحقوق إلى أصحابها (فيما عرف بقضايا الأنفاق وغيرها) ، إن الخبرة المحاسبية التي يطلبها القاضي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة ، وخاصة عندما يكون التلاعب المالي يستند إلى تطبيق سيء لمعايير المحاسبة الدولية ، فالقاضي يعجز عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة ، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها ، لعدم قدرته على الإلمام بها ، وقد تتعلق وقائع النزاع بأمور فنية محاسبية تخصصية تفوق قدراته وإمكانياته ، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة ،فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبين ليساعدوه في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة ، وبالتالي الوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب . [١]

(١) الدوسري ، ناصر بن فلاح ، حسين العبيدلي –**الخبير المتخصص في مجال المحاسبة القضائية** ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول (**المحاسبة القضائية في دولة قطر**) ، الدوحة ، قطر ، ٤ مايو ٢٠١١ م.

ومن هنا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب التي تتبعها المحاسبة الإبداعية ، وبيان أهمية قيام المحاسبين القضائيين FORENSIC ACCOUNTANT بالإجراءات اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ويسعى الباحث للإجابة عن التساؤلات التالية :

ماذا تعني المحاسبة الإبداعية ؟وهل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات والمؤسسات الفلسطينية ؟

ما هي الأساليب والإجراءات التي جاءت بها معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSفي مجال الإبداع المحاسبي ؟

ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية FORENSIC (CCOUNTING) استخدامها في الحد من الآثار المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية ؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

التعرف على المحاسبة الإبداعية من حيث النشأة والمفهوم .

التعرف على أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية

إبـراز أهميـة المحاسـبة القضـائية والوقـوف علـى الـدور الـذي يقـوم بـه المحاسـبون القضـائيين فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة عنـد إعداد القوائم المالية.

أهمية البحث :

تنبـع أهميـة البحـث مـن أهميـة موضـوع المحاسـبة القضـائية كوقايـة وتشـخيص وعـلاج أيضـاً لآثـار اسـتخدام المحاسـبة الإبداعيـة كونهـا تمثـل مشـكلة هامـة لاسـيما فـي ظـل قيـام إدارات الشـركات باسـتخدام أسـاليبها لإظهـار نتيجـة النشـاط والموقـف المـالي بمـا يحقـق أهـدافها القصـيرة والطويلـة الأجـل ولـو كـان ذلـك علـى حسـاب الفئـات الأخـرى ، وهـو مـا أدى إلـى حصـول الأزمـة الماليـة العالميـة نتيجـة انهيـار وإفـلاس مجموعـة من أعظم الشركات العالمية .

فروض البحث:

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقةفإن البحث يقوم على الفرضيات التالية :

الفـرض الأول : " لا يوجـد علاقـة بـين الإجـراءات والأنشـطة التـي تمارسها المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية

الفـرض الثـاني:" إن ارتفـاع معـدلات الـدعاوى والمنازعـات القضـائية حـول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

الفرضـية الثالثـة : " لا يوجـد فـروق جوهريـة ذات دلالـة إحصـائية بـين آراء مراجعـي الحسـابات الخـارجيين والعـاملين فـي سـلك القـانون والقضـاء فيمـا يتعلـق بـدور المحاسـبة القضـائية فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعية .

منهج البحث:

الجانب النظري :سيتم إتباع المنهج الاستقرائي لبناءإطار علمي لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه وذلك بالاعتماد على الأبحاث والدوريات والمقالات المنشورة والمرتبطة بموضوع البحث .

الجانب العملي : تصميم إستبانة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية وتوزيعها على فئتي الدراسة من المراجعين والقانونيين في فلسطين .

خطة البحث:

في ضوءمشكلة البحث وأهميته ، وتحقيقاً لأهدافه ونفياً لفروضه ومراعاة لمنهج البحث في بناء إطار علمي لأبعاد مشكلة البحث فقد تم تقسيم **البحث إلى المباحث التالية :**

المبحث الأول : نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية.

المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRSوأساليب استخدامها من قبل المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية .

المبحث الثالث : المحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING ودورها في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية.

المبحث الرابع : الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين وبيان النتائج والتوصيات .

دراسات سابقة :

دراسة مقداد أحمد الجليلي سنة ٢٠١٢م ، بعنوان : المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، حيث قام الباحث بعمل دراسة نظرية حول متطلبات المحاسبة القضائية واحتياجات تطبيقها ، وتوصل الباحث إلى عدم ظهور ملامح المحاسبة القضائية في العراق لغاية الآن ، وأوصى الباحث بضرورة وجود تشريع عراقي يحدد واجبات المحاسب القضائي كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضريبة ، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية ، لكن الباحث لم يقم بدراسة ميدانية أو عمل إستبانة للوقوف على مشكلات الدراسة بشكل موسع .

دراسة د.خالد بن ناصر الخاطر سنة ٢٠١١ ، بعنوان : مقترح لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم ، حيث تقدم رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بورقة أشار فيها إلى أهمية مناقشة تطوير الوضع الحالي للخبراء المحاسبين حيث أستعرض في ورقته أهم مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٨ م بتنظيم قبول وتصنيف الخبراء أمام المحاكم ، وفي نهاية الورقة أشار الباحث إلى ضرورة عمل شكل تنظيمي للخبراء المحاسبين الذين يعملون مع القضاء والمحاكم .

ورقة عمل للباحث د.عبد الستار الكبيسي سنة ٢٠١٢م مقدمة للندوة العلمية حول المحاسبة القضائية في دولة قطر ، تكونت الورقة من

ثلاثة محاور الأول مقدمة عن أهمية المحاسبة القضائية ومبررات وجودها ، والمحور الثاني تطرق إلى أهم المؤشرات الميدانية عن واقع المحاسبة القضائية في البلدان العربية ، أما المحور الثالث فتناول التوصيات حيث أوصى الباحث بضرورة اهتمام الجهات العليا في الدولة وخاصة الجامعات والقضاء بما تتطلبه المحاسبة القضائية من تشريعات ولوائح قانونية تؤطر دورها الصحيح وتدفع بها نحو الأفضل حفاظاً على المال العام ولتحقيق أقصى عدالة ممكنة وأسوة بالدول المتقدمة التي أصبحت فيها المحاسبة القضائية واحدة من أهم ٨ مهن مرموقة .

دراسة James Stan bury and Chris Paley المنشور في مجلة المحاسبون والمترجم عن نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (CPA Insider) حيث بين الباحث مجالات عمل المحاسب القضائي المختلفة مثل تعطل العمل والمسؤولية عن المنتج ، والملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء والإفلاس والإعسار وإعادة الهيكلة ومنع واكتشاف حالات الغش والرد عليها ، تحريف القوائم المالية ، وأوصى بأن توسع نطاق عمل المحاسبة القاضية يوجب وجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة يجب أن تتوفر بالمحاسبين القضائيين

دراسة مطر والحلبي سنة ٢٠٠٩ بعنوان : دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، حيث تم أخذ عينة من ١٥٠ شخصاً وتم اختبار الفرضيات حيث توصل الباحث إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية ، حيث تؤثر على موثوقية البيانات المالية .

دراسة ماجستير ، يسران محمد سامي شامية سنة ٢٠٠٨ تحت عنوان " دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد "حيث توصل الباحث لوجود دور هام لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد ضمن المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضليل .

مميزات الدراسة الحالية :

الدراسات السابقة كانت في الغالب نظرية ، أما الدراسة الحالية فهي دراسة عملية ، كما أنها أول دراسة في فلسطين تتطرق للمحاسبة القضائية ، هذه الدراسة تحاول الربط بين عمل المحاسب القضائي وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أن القائمين على ممارسة المحاسبة الإبداعية يتمتعون بالتأهيل العالي جداً والخبرات الواسعة المهارة الكبيرة في معرفة المعايير الدولية للمحاسبة وبدائلها المنشورة .

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتيالية كما يطلق عليها البعض حدثاً ظهر في ثمانينات القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض العديد من التعريفات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيقوم الباحث بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظره .

يعطي(ملفورد Mulford) [١]تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

(١) Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting” p22.

يقـدم (ناصـر Naser) (٢) تعريفـه عـن المحاسـبة الإبداعيـة مـن وجهـة نظـر أكاديميـة بأنهـا هـي " عبـارة عـن تحويـل أرقـام المحاسـبة الماليـة عمـا هــي عليــه فعــلاً إلــى مــا يرغــب فيــه المعــدُّون مــن خــلال اســتغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .

يعــرف(أمــات Amat) (٣)المحاســبة الإبداعيــة بأنهــا " العمليــة التــي يســتخدم مــن خلالهــا المحاســبون معــرفتهم بمعــايير المحاســبة الدوليــة والقواعــد المحاســبية لمعالجــة الأرقــام المســجلة فــي حســابات منشــآت الأعمال " .

ويقـدم(فيليـبس Phillips) (٤) مفهومـه عـن المحاسـبة الإبداعيـة بكونهـا عبــارة عــن " وصــف شــامل وعــام لعمليــة التلاعــب بالمبــالغ أو العــرض المالي لدوافع داخلية ".

ويســتخدم (العــاني) (٥)اصــطلاح المحاســبة المبدعــة بــدلاً مــن اصــطلاح المحاســبة الإبداعــية إذ يصــفها بأنهــا هـــي"عمليــة تلاعــب بالأرقــام المحاســبية مــن خــلال انتهــاز الفرصــة للــتخلص مــن الالتــزام بالقواعــد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوف المالية مما

---

(٢)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, ‘A Note on the use of Creative Accounting’,British Accounting Review 24 , p 4 .

(٣) Opt. P.7-8

(٤) Breton, G. and Tuffler , R. J. , “ Creative Accounting and Investment Analyst Response”P98.

(٥)موقع المحاسبون دوت نت www.infotechaccountants.com

يجب أن تكون عليه إلى ما يُفَضِل مُعِد هذه الكشوف أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

ويصف (Bamboo web Dictionary)[٦] المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أوالموجودات أو الخصوم ، كما يضيف (Bamboo web Dictionary) إن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive)،ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في (Accounting Dictionary) (3)[٧] فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

---

(٦) المصدر السابق.
(٧)المصدر السابق .

يتضح للباحث في ضوء قِراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فأنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن" عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة " .

ويشير الباحث إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيث Griffiths) [١]من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ

(١)Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 8

حصان طروادة ، ويضيف في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

بينما يستعرض جيم سون Jameson[٢] المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض ، وأصبحت الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية " .

أما (سميث Smith) [٣] فيقول وفقا لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسة الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

(٢)Opt. P.9
(٣)Opt.P.10

ويضـيف الباحـث " بـان مفهـوم المحاسـبة الإبداعيـة يكمـن فـي أن هـذا المصـطلح هـو عبـارة عـن الممارسـات التـي يقـوم بهـا المحاسـبون لتضـليل قـارئ البيانـات الماليـة لأي هـدف مـن الأهـداف سـواءً لتعزيـز السـهم فـي السـوق أو تعظـيم مكافـآت مجلـس الإدارة التنفيـذيين أو غيـره مسـتخدمين ممارسات خاطئة لمعايير المحاسبة الدولية وقواعد المحاسبة ."

أولاً : الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية :

كمـا تبـين فـإن للمحاسـبة الإبداعيـة عـدة تعريفـات ومـن ضـمنها أنهـا عبـارة عـن " الأسـاليب أو الوسـائل التـي تسـتخدم مـن أجـل تحويـل أرقـام البيانـات الماليـة ممـا هـي عليـه فعليـاً إلـى مـا يرغـب فيـه المعـدون عـن طريـق اسـتغلال القواعـد الحاليـة فـي معـايير المحاسـبة الدوليـة أو إهمـال بعضـا منهاأو جميعها".[٤]

وفـي هـذا الجـزء سـيقوم الباحـث باسـتعراض أهـم تلـك الأسـاليب المحاسـبية المضـللة التـي تسـتخدم فـي المحاسـبة الإبداعيـة ، وهنـا لابـد مـن الإشـارة إلـى أن هنالـك العديـد مـن الوسـائل والأسـاليب المسـتخدمة فـي المحاسـبة الإبداعية إلا أننا آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

أحيانـا تتـيح القواعـد المحاسـبية للشـركة الاختيـار بـين عـدد مختلـف مـن الوسـائل المحاسـبية : فعلـى سـبيل المثـال، يسـمح للشـركة فـي عـدد مـن الـدول أن تختـار بـين سياسـة حـذف نفقـة التطـور كمـا تحـدث واسـتهلاكها علـى حسـاب عمـر المشـروع المتعلقـة بـه، ولـذلك يمكـن للشـركة أن تختـار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

(٤)Amat,O.and Blake , J.," The Ethics of Creative Accounting P11

استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ : ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية : ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة ، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

التلاعب في توقيت الصفقات: بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية

ويخلص الباحث إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص (المحاسبون الجنائيين) وسيتم لاحقا عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

ثانياً : المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل .

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، **وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها ، وهي:**

بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريراً عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلا من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن

الأربـــاح المقـــررة فـــي الســـنوات الســـيئة ، وبالتـــالي تختفـــي التذبـــذبات أو الانخفاضـات التـي قـد تصـيب الـدخل الأمـر الـذي قـد يـدفع المسـاهمين أو المسـتثمرين إلـى توجيـه أسـئلة إلـى مجلـس الإدارة بهـذا الخصـوص ، وهنـا تبـرز خطـورة المحاسـبة الإبداعيـة فـي ظـل عـدم الشـفافية وتغييـب دور المسـتثمرين مـن ناحيـة انـه فـي حـال إذا كانـت الظـروف التجاريـة للعمـل غير مستقرة ومتذبذبة فعلياً فأن للمستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

مـن الأشـكال المختلفـة لإدارة الأربـاح وتجميـل صـور الـدخل هـو التلاعـب بالأربـــاح وذلـــك مـــن أجـــل ربطهـــا بـــالتنبؤات ، ويشـــير (Fox1997) [١] إلـى كيفيـة تصـميم السياسـات المحاسـبية فـي بعـض الوحـدات الاقتصـادية مـن خـلال القواعـد المحاسـبية العاديـة ومعـايير المحاسـبة الدوليـة لتتطـابق الأربـاح الصـادرة بالتقـارير مـع تنبـؤات الأربـاح ، فعلـى سـبيل المثـال عنـدما تقـوم تلـك الوحـدة ببيـع منتجاتهـا فإنـه يـتم تأجيـل اعتـراف جـزء كبيـر مـن الـربح المحقـق منهـا للسـنوات المسـتقبلية بحجـة تغطيـة نفقـات تحسـين الجـودة المحتملـة ودعـم العمـلاء ، وتبـرز أهميـة تلـك الممارسـات فـي انـه أحيانـــاً يـــتم تقيـــيم أداء أعضـــاء مجـــالس الإدارة علـــى أســـاس التوقعـــات والتنبـؤات التـي يـتم وضـعها عنـد اسـتلامهم لمهـامهم ، لـذا فانـه متـى مـا تحققت التنبؤات الموضوعة فان ذلك يعني أن واضعي التنبؤات على

---

(١)Healy, P. M. and Whalen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”p12-13

مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة ، ويشير Collingwood 1991[٢] إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من اجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣٠ % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .

يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

(٢) Opt. p 15-16

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dhahran and Lev)[٣] في دراسة تم إعدادها عام ١٩٩٣ أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وأن التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف ، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلي تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل .

ثالثاً : الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على *المهتمين* في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة

(٣)Opt. p ٢٠-٢١

من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٦٧م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٢م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC)توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٨ ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك

لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها ،وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

أمـا الطريقـة الأخـرى فهـي عـن طريـق تفعيـل فرضـية " الثبـات " ، ويقصـد بالثبـات هنـا هـو الثبـات فـي اسـتخدام السياسـات المحاسـبية المتبعـة مـن قبـل معـدي البيانـات الماليـة ، وهـذا يعنـي انـه متـى مـا اختـارت أي شـركة مـا سياسـة محاسـبية تناسـبها فـي أحـد الأعـوام فيجـب عليهـا الاسـتمرار فـي تطبيقهـا فـي الأعـوام اللاحقـة والتـي ربمـا قـد لا تناسـبها تلـك السياسـات كمـا كانـت ، وهنـا تجـدر الإشـارة إلـى أن ذلـك لا يعنـي انـه مـن غيـر المسـموح تغييـر السياسـات المحاسـبية ، لكـن المقصـود هـو عـدم تغييـر تلـك السياسـات إلا فـي حـال الضـرورة القصـوى وشـريطة الإفصـاح عـن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

أمـا الوسـيلة الأهـم والأقـوى فهـي يقظـة وكفـاءة المـراجعين والمـراقبين ولجـان المراجعـة فـي اكتشـاف ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة التـي يتبعهـا الـبعض ، ويـتم هـذا الأمـر عـم طريـق اختيـار مكاتـب التـدقيق ذات الكفـاءة والمصـداقية العاليـة ، حيـث أن المراجـع الكفـؤ والمـتمكن يقـوم علـى تصـميم إجـراءات المراجعـة للحصـول علـى تأكيـد معقـول عـن التحريفـات الناشـئة عـن المحاسـبة الإبداعيـة التـي يـتم اكتشـافها ، والتـي تعتبـر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

تنميـة الثقافـة المحاسـبية بـين المسـتثمرين والمهتمـين ومسـتخدمي المعلومـات الماليـة علـى مختلـف أطيـافهم ، ويـتم هـذا الأمـر عـن طريـق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي

المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

وبشكل عام يخلص الباحث إلى أن المراجع الكفؤ يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبة الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

رابعاً :المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

١/ من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسئولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992)[١] وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة *مثل* نظرية راؤول الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام ١٩٧٢، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد Fischer and Rosen Zweig 1995[٢] أن طلبة المحاسبة وMBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبية ، كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992[٣] عدم استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

---

(١) Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Gruber, revised by C. D. Reeve (Hackett

(٢) Fischer, M. and K. Rosen Zweig: 1995, 'Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management', **Journal of Business Ethics** 14, P444.

(٣)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, '**A Note on the use of Creative Accounting**', British Accounting Review 24,P 111.

٢/ يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية ، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعة بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئا جيدا" [٤] وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

(٤)Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح 1993 Solomon" [٥] حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملا ". مما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسئولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير الأخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش 1991 Revsine[٦] " افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية غير المصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، حيث يمكن أن يستفيد حامل الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي

---

(٥)Solomon, R. C.: 1993, **‘Corporate Roles**, Personal Virtues: An Aristotelian

(٦) Revsine, L.: 1991, ‘**The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis**’, Accounting Horizons, December 16–27.

تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً وخداعاً متعمداً يتم تجاهلها، بحيث يصبح حامل الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة.

وبذلك يرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقيا وذلك لما يرونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لابد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصداقية الكافية.

المبحث الثاني:
ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية.

من خلال التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية ، يمكن للباحث أن يقترح تعريفها بأنها : الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة .

كما يتضح من التعريفات السابقة أن هناك قواسم مشتركة لممارسات المحاسبة الإبداعية من أهمها :

أنها ممارسات قانونية ، لأنها تتم في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية .

ممارسات عامة وشائعة .

ممارسات لا يمكن تجنبها بشكل مطلق.

ممارسات يمكن تقديم تأكيد معقول بخصوصها .

ممارسات استغلالية في إطار تقديرات محاسبية .

ممارسات احتيالية تعمل على تغيير الأرقام الحقيقية إلى أرقام غير حقيقية (مزيفة).

ممارسات ضارة بأطراف داخلية وخارجية .

وقد أبرزت Balaciu Diana العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة من خلال الشكل التالي رقم(١) التالي:(١)

(١) Balaciu Diana : Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea , Faculty of Economics , Department of Finance Accounting , Journal accredited CNCSIS-Category B +Tom xvll,2008-volume 111,p.936.

الشركة

المديرون | **الممولون** | **المجتمع**

تعظيم تعويضات الإدارة:

- **خطة المكافآت**
- **خيارات الأسهم**

تخفيض تكاليف رأس المال:

- **إصدار الأسهم**
- **عقود الدين**

تخفيض التكاليف القانونية

- **تكلفة التشريع**
- **البيئة التنافسية**
- **الضرائب**

تلاعب المديرين ضد | **تلاعب المديرين لصالح**

الشكل رقم (١) يبين العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة

أسباب لجوء الإدارات إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية :

من خلال الشكل رقم (١) السابق ، نورد بعض الأسباب التي تدفع **الإدارة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى تلاعب في الحسابات:**[1]

تمهيد الدخل : تفضل إدارات الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه ثابت لنمو الأرباح بدلاً من أرباح متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ، ويمكن

---

(١) دهمش نعيم ، أبو زر عفاف ، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية ، عرض وتحليل ، **المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية** ، جامعة الإسراء الأهلية ، عمان ، ٢٩-٣١ آذار ، ٢٠٠٥م .

تحقيق ذلك بإجراء مخصصات بمبالغ مرتفعة وغير ضرورية للالتزامات ، وكذلك في قيم الأصول في السنوات الجيدة ، الأمر الذي يساعد في إمكانية تخفيض هذه المخصصات في السنوات غير الجيدة مما يؤدي إلى تحسين الأرباح المعلن عنها في تلك السنوات.

زيادة الدخل لصرف الانتباه : يمكن لمديري الشركة تغيير سياسات محاسبية لزيادة الدخل في يدهم من أجل صرف الانتباه عن الأخبار غير المرغوب فيها من قبلهم .

رغبة الإدارة في المحافظة على سعر السهم أو زيادته : وذلك عن طريق تخفيض المستويات الواضحة للاقتراض ، وبذلك تظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح ، مما يساعد الشركة في إصدار جديد للأسهم .

تأخير نشر معلومات : لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات لأغراض السوق ، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها .

إخفاء بعض الالتزامات : قد تلجأ الإدارة إلى عمل ترتيبات تحويلية بطريقة لا تنعكس كالتزام في القوائم المالية ، إذ إن التغيير في أي قاعدة محاسبية يقحم الشركة في صعوبات مع اتفاقيات الاقتراض.

وتعطـي المعـايير المحاسـبية المتعـارف عليهـا ومعـايير المحاسـبة الدوليـة مجـالاً للاختيـار بـين بـدائل محاسـبية لكثيـر مـن البنـود والعناصـر التـي تـؤثر فـي القـوائم الماليـة وتقـع هـذه المهمـة علـى عـاتق الإدارة ، حيـث تختـار طريقـة محاسـبية معينـة ، مـن شـأنها أن تـوفر المعلومـات المفيـدة لمسـتخدميها علـى اعتبـار أنهـا أكثـر فائـدة لمسـاعدتهم فـي اتخـاذ القـرارات الاقتصـادية الرشـيدة ، إلا أن اختيـار الإدارة للطرائـق والسياسـات المحاسـبية وأسـلوب الإفصـاح عنهـا يكـون ، فـي كثيـر مـن الأحيـان متـأثراً بالأهـداف الخاصـة بـالإدارة ممـا ينـتج عنـه آثـاراً سـلبية علـى نوعيـة وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها . [٢]

ويمكـن تعـرف مجـالات المحاسـبة الإبداعيـة مـن خـلال التصـنيفات التالية :

قائمـة الـدخل : حيـث يمكـن لـلإدارة أن تمـارس سياسـات محاسـبية إبداعيـة فـي مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتـي تخـص علـى سـبيل المثـال : [٣]

مصاريف الإهلاك عند التملك

الاعتراف المبكر بالإيراد

تقليل المصاريف مستحقة الدفع

---

(٢)دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، س ٤

(٣)دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص ٦

تضخيم المبيعات والربح الإجمالي

تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية

قائمة المركز المالي : وهي القائمة التي تطالها ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة وذلك من خلال قيامها ببعض الممارسات ، **منها على سبيل المثال :** (٤)

تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة

التضخيم في حسابات الأصول المدنية

تقليل الالتزامات

تضخيم الممتلكات والمعدات

زيادة الاحتياطات

التلاعب في مخصصات الديون

التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية

مجالات أخرى :

سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية

العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القابضة والتابعة)

طرائق المحاسبة الإبداعية باستخدام معايير المحاسبة الدولية :

بناءً على ما سبق عرضه ، يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ينتج عنها نوعان من التلاعب ، **الأول :** تلاعب محاسبي، **والثاني :** تلاعب غير محاسبي ، **ويبين الآتي طرائق التلاعب لكل نوع منها :**

(٤)دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، س ٥

طرائق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال : [١]

استغلال فرصة اختيار المعايير والسياسات المحاسبية البديلة مثال : طرق تقييم المخزون السلعي ، ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية .

استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية ،مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك .

طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال : [٢]

تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات : مثال بيع الأصل وإعادة استئجاره إذ إن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معنية لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين مثال : استثمار تكلفته التاريخية مليون وقيمته السوقية٣ مليون عندئذ تستطيع الإدارة أن تختار السنة التي تعد بها بأن الاستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي اختارته.

---

(١) Oriole Amt, john Blake and Olivares : **The Ethics of creative Accounting** :some Spanish evidence , Journal of Economic Literature classification ,April 2000,p6-7

٢) Opt. P.9.

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية STANDARDSACCOUNTING(INTERNATIONAL وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها :[٣]

التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (FINANCIAL ACCOUTING STANDARDS BOARDS) .

تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .

الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية

---

(٣) يحيى محمد أبوطالب ،**"المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة "** ص ٢٠٥-٢١٥

إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعب أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار

العمـل علـى إلغـاء التناقضـات والتعـارض الموجـود بـين بعـض المعـايير بالإضـافة إلـى إزالـة أي غمـوض قـد يكتنـف تلـك المعـايير الأمـر الـذي يغلـق البـاب أمـام مـن يريـد أن يسـتغل تلـك التناقضـات أو الغمـوض الـذي يكتنف بعض تلك المعايير .

إدخـال التفسـيرات الملحقـة بالمعـايير إلـى داخـل المعـايير نفسـها بـدلا مـن فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

سادساً دور المدقق في التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

عرف التدقيق أو المراجعة (Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي (Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقـد نشـأت مهنـة المحاسـبة والمراجعـة فـي ظـل بيئـة تمـارس فيهـا الأنشـطة الاقتصــادية وتتســم بدرجــة كبيــرة مــن التعقيــد ، كمــا تــوفر خلالهــا إدارة المنشــاة معلومــات عــن مواردهــا ومــا تتحملــه مــن التزامــات لمســاعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم

عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية Information Economic Assertion Representation وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات Information Users ، ومن ثم يتعين أن يتم تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومـن هنـا يمكـن القـول بـأن مهنـة التـدقيق قـد نشـأت اسـتجابة أو تلبيـة للحاجـة إلـى التـدقيق الحيـادي لتلـك المعلومـات ، وحتـى يـتم تقـديم تلـك الخدمـة يسـعى المراجـع علـى نحـو موضـوعي وحيـادي إلـى جمـع أدلـة الإثبـات (Evidence) المتعلقـة بـالمزاعم موضـوع الفحـص ، حيـث قـد تتمثـل تلـك الأدلـة فـي البيانـات المحاسـبية الموجـودة بالـدفاتر واليوميـات والحسـابات والمسـتندات المؤيـدة والمصـادقات ومـا إلـى ذلـك ، ثـم يقـارن كمـدقق تلـك المـزاعم والمعلومـات مـع معـايير مقـررة (بمـا فـي ذلـك المعـايير المحاسـبية أو أي أسـس محاسـبية متفـق عليهـا) علـى أسـاس أن تلـك المـزاعم والمعلومـات التـي تتضـمنها القـوائم الماليـة قـد عرضـت بصـدق وبعدالـة ولا تتضـمن أي ممارسـة مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة ، الأمـر الـذي مـن شـأنه جعـل تقريـر المراجـع أداة التوصـيل إلـى مسـتخدمي تلـك المعلومـات بمـا يفيـد مـدى إمكانيـة مصـداقيتها وإمكانيـة الاعتماد عليها (Credibility and Reliability) .

والتـــدقيق الموضـــوعي الحيـــادي هـــو الـــذي يـــتم عـــن طريـــق المـــدقق (Auditor) المؤهـل الـذي يبـدي رأيـه عـن تلـك المعلومـات الماليـة المقدمـة عــن طريــق إدارة الشــركة إلـــى المســـتخدمين المعنيـــين(Interested Users) .

تأسيساً علـى ذلـك فـأن المسـئولية الأساسـية للمـدقق تتمثـل فـي أن يوضـح فـي تقريـره رأيـه للأطـراف المسـتخدمة للمعلومـات المحاسـبية عمـا إذا كانـت القـوائم الماليـة التـي تتضـمن مـزاعم الإدارة قـد عرضـت بشـكل صـادق وعـادل أم لا وكـذلك دون وجـود أي تجـاوزات أو تحريفـات وأنهـا لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا انـه لا بـد الإشـارة إلـى أمـر مهـم وحيـوي وهـو أن عمليـة التـدقيق لا تـوفر ضـماناً كـاملاً لاكتشـاف كافـة ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة ، لأنهـا ببسـاطة ليسـت عمليـة مثاليـة ، حيـث انـه يوجـد احتمـال لعـدم اكتشـاف بعـض مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة ، وهـذا يـتم حتـى فـي ظـل أفضـل أداء ممكـن لإجـراءات المـدقق التـي تتطلبهـا معـايير المراجعـة المهنيـة(Professional Auditing Standards) ، حيـث إذا مـا حـاول أي مـدقق اكتشـاف كافـة ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـان تكلفـة التـدقيق سـتكون كبيـرة وغيـر مقبولـة ، لـذا فإنـه يجـب أن يركـز جهـده فـي المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ،

وأثنــاء التنفيـذ الفعلــي لعمليـة التـدقيق يتـوافر لديـه قـدر كبيـر مـن التأكيـد (Assurance) لاكتشــافها ، وعلــى الـرغم مـن انــه لـيس تأكيـدا مطلقـا إلا انـه مسـتوى ايجـابي مرتفـع جـدا مـن التأكيـد ، وبالتـالي فـإن دقـة المعلومـات بـالقوائم الماليـة لكافـة الشـركات سـترتفع ممـا سـيمكن أسـواق رأس المـال مـن العمـل كمـا يجـب أن تكـون عليـه الأسـواق ذات الكفـاءة ، ومـن هنـا يمكـن القـول بـأن التـدقيق يقـدم منـافع اقتصـادية عديـدة للمجتمـع ، ففـي الولايـات المتحــدة الأمريكيــة يوجــد (١٥٠٠٠)(١) شــركة عامــة تطــرح أســهمها للاكتتـاب العـام يجـب مراجعتهـا سـنويا ، وبـدون تـدقيق القـوائم الماليـة لهـا لا يمكـن لتلـك الشـركات أن تحصـل علـى رأس المـال عـن طريـق طـرح أسـهمها فـي أسـواق المـال ، كمـا أن العديـد مـن الشـركات الخاصـة بحاجـة إلـى مراجعـة سـنوية لقوائمهـا الماليـة للحصـول والحفـاظ علـى التمويـل مـن البنـوك والمنشـآت الماليـة الأخـرى ، وفـي معظـم الأحـوال يمكـن للشـركة أن تحصـل علـى تمويـل بمعـدلات منخفضـة إذا كـان لـديها قـوائم ماليـة يـتم تـدقيقها سـنويا ، ومـن هنـا يمكـن القـول بـأن تـدقيق القـوائم الماليـة تخفـض تكلفة رأس المال .

وعــادة مــا يســاعد المــدققون ســواء العــاملين فــي مؤسســات التــدقيق أو القطاعــات التــي تراقــب أعمــال الشــركات فــي دواويــن المحاســبة أو المدققون الداخليين الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة

(١) أمين السيد أحمد لطفي ،**"مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة "** ص ٢٠

الداخليـة ، حيـث يقـدمون لـلإدارة اقتراحـات ينـتج عـن تنفيـذها تخفـيض التكـاليف مـن خـلال تحسـين كفـاءة التشـغيل وتخفـيض أي تحريـف أو تلاعبـات أو غـش ، كمـا ينـتج عـن تنفيـذ إجـراءات التـدقيق أن يعمـل كـل مـن أفـراد المنشـأة والعـاملين بهـا علـى نحـو أفضـل وتخفـيض فـرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة .

فنتيجـة لزيـادة مخـاطر المعلومـات (Information Risk) بسـبب تعقـد مجتمـع الأعمـال وزيـادة حجـم المنشـآت والشـركات وعـدد عملياتهـا الماليـة التـي تقـوم بهـا واتسـام عمليـات التبـادل بالصـعوبة والتوسـع فضـلا عـن صـعوبة توصـل متخـذ القـرار بشـكل مباشـر للمعلومـات واحتمـال وجـود تحريفـات بهـا أو تحيـز أو تـأثير متعمـد لمعـديها علـى احـد جوانبهـا ، ظهـرت حتميـة التـدقيق ودورهـا المحـوري الحيـادي فـي تخفـيض مخـاطر المعلومـات ، تعكـس تلـك المخـاطر إمكانيـة عـدم دقـة المعلومـات الخاصـة بمخـاطر العمـل الخاصـة بالمنشـاة أو الشـركة (عـدم دقـة القـوائم الماليـة) .

وأحيانـا تقـوم بعـض إدارات الشـركات وبالاتفـاق مـع المـدقق أو المراجـع لتـوفير تأكيـد مناسـب للمسـتخدمين عـن إمكانيـة الاعتمـاد علـى تلـك القـوائم ، حيـث إذا مـا تـم اعتمـاد تلـك القـوائم وهـي غيـر صـحيحة وتتضـمن بعـض ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة ، فـإن المـدقق سـوف يواجـه باحتمـال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو

مـا تعـرف بالمسـئولية القانونيـة للمراجـع تجـاه العمـلاء أو الغيـر أو أي طـرف ثالـث ، حيـث يقاضـي المسـتخدمون المـدقق علـى أسـاس مسـئوليته المهنيـة عـن تأكيـد إمكانيـة الاعتمـاد علـى القـوائم الماليـة ، كمـا يمكـن للمسـتخدم أيضـا مقاضـاة الإدارة ، وبالتـالي يتحمـل المـدقق مسـئولية كبيـرة من الوجهة القانونية .

تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية :

تهـدف عمليـة التـدقيق وفقـا للمعـايير إلـى تـوفير تأكيـدات معقولـة بـأن القـوائم الماليـة كوحـدة واحـدة بشـكل عـام خاليـة مـن أي تحريـف جـوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصـول إلـى تلـك التأكيـدات المعقولـة يجـب أن تتـوافر بالمـدقق سـواء علـى مسـتوى مكاتـب التـدقيق أو دواويـن المحاسـبة عـدة آليـات وشـروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

تـوفر المـوارد البشـرية المؤهلـة والمدربـة ، حيـث يعتبـر تـوفر مثـل تلـك الكفـاءات الضـمان لحسـن انجـاز الأعمـال التـي يكلـف بهـا مكتـب التـدقيق أو ديـوان المحاسـبة ، وفـي هـذا الصـدد فـلا بـد مـن مراعـاة التناسـب بـين الأعمـال والمـوارد البشـرية عـددياً ونوعيـاً ، والاهتمـام بنـواحي التـدريب والتعلـيم المسـتمر ونقـل الخبـرات والتجـارب داخـل منظومـة التـدقيق سـواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

إن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة ١٠٠ % ، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

إن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاما يمكننا القول بان غالباً من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى إن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

المبحث الثالث

دور المحاسبة القضائية في مواجهة :

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية مثل إنرون Enron وشركة وورلدكوم WorldCom وشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية ، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية ، وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية ، وبأهمية تدريسها ضمن برامج المحاسبة بالجامعات ، كما تسببت الظواهر السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي أدت إلى تعثر وفشل هذه الشركات وإلى فقدان ثقة المستفيدون من التقارير المالية والخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق ، وتحولت فجوة التوقعات إلى فجوة ثقة ومصداقية في التقارير المالية ، وظهرت المحاسبة القضائية لمنع واكتشاف الغش ، وهي أحد المصطلحات التي تستخدم لوصف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يكونوا مهتمين بمنع واكتشاف الغش ، ويطلق على الذين يزاولون هذه المهنة مدققي الغش ، معاينو الغش ، مهنة منع الخسارة .[١]

---

(١)درغام ، د.ماهر موسى ، **المحاسبة الجنائية ، مجلة المحاسب الفلسطيني** ، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، العدد ١٩ ، سنة ٢٠١٢م ، ص ١٢ .

لقد تطورت أساليب الفحص الجنائي Criminal investigation على الجريمة ، تطوراً هائلاً في العقود الأخيرة ، وصارت تستخدم في كل المجالات التي تتعلق بالجريمة ، سواء كانت جرائم قتل أو سرقة أو غيره من الجرائم ، التي ترتكب بواسطة الإنسان ، تطورت في أسلوب ارتكابها نتيجة لتطور الحياة وتعقدها .

ومن المجالات التي استحدثت في السنين الأخيرة للكشف عن الجريمة والحد منها أسلوب المراجعة القضائية Forensic auditing وهي أسلوب ينطوي على مجموعة من الإجراءات يستخدمها المراجع ، بقصد الحصول على قرينةُ Evidence تعينه في كشف ملابسات المسألة محل الفحص ، مثل الغش Fraud والغش أنواعه عديدة ، منها الفساد ، الذي يتمثل في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح بقصد الحصول على المال ، ومنها سرقة الأصول وتحريف البيانات في الدفاتر المالية (٢) .

ليس من واجبات المراجع اكتشاف الأخطاء والغش ، وذلك عند قيامه بالمراجعة السنوية للحسابات ، أو ما يسمونه المراجعة المستمرة Continuous audit ، وإن كان البعض يعتقد أن هذه من واجبات المراجع ، ويسمى ذلك فجوة التوقعات Expectation Gap أي أن لدى المراجع مهمة محددة حسب نص العقد الذي أبرمه مع إدارة الشركة ، إلا أن البعض يعتقد خلاف ذلك ، فواجب

---

(٢)موسى ، رشيد خالد إدريس ، **الفحص الجنائي مهم للمحاسبين أيضاً** ، موقع على الإنترنت www.alrakoba.net

المراجع حين قيامه بالمراجعة السنوية يتمثل في إبداء رأيه في القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة في نهاية كل عام مالي ، وذلك بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ، لكن يحدث أحياناً ، أن يقف المراجع أثناء مراجعته على أمور غير عادية ، مثل حالة غش أو خطأ فادح ، يؤثر في نتيجة النشاط بصورة جوهرية ، وفي هذه الحالة يلفت نظر الإدارة إلى هذه المسألة ، لذا فإن مهمة اكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق الشركة ، والتي ينبغي أن تعمل على منعها أو التقليل منها ، وذلك عن طريق تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يتمثل في : تعيين أفراد أكفاء ، الفصل بين الوظائف والسلطات ، حماية الأصول من السرقة أو الضياع ، إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية .

لكن يحدث أحياناً أن يكلف المراجع بمهمة خاصة ، مثل الفحص بهدف الكشف عن واقعة معينة ، مثل حالات الغش التي ترتكب من بعض الموظفين غير الأمناء ، وفي هذه الحالة يطبق المراجع أساليبه الفنية للكشف عن ملابسات الواقعة ، والتي تنطوي في بعض الأحيان على أساليب معقدة ، مثل التواطؤ بين بعض الموظفين وجهات أخرى ، مثلما يحدث في حالة عقود التوريد ، لقد تنوعت وتعقدت أساليب الغش في السنوات الأخيرة ، وأضيفت إليها أساليب أخرى تعين في إخفاء الجريمة ، مثل عمليات غسيل الأموال ، والتي تتمثل في الحصول على الأموال من مصدر مشبوه ، مثل حالات السرقة والرشوة وتجارة المخدرات ، ثم إيداع المبلغ في حساب خاص ، ثم تحويله من

مكان لأخر واستثماره في نشاط مشروع بهدف غسله وإضفاء صفة المشروعية عليه ، وإبعاد الشبهة عنه ، وفي هذه الحالة يكلف المراجع محاسبين يتمتعون بمهارات عالية في مجال الفحص ، بحيث يتم إكسابهم مهارات عالية في القانون والفحص الجنائي الشرطي إضافة إلى المحاسبة والمراجعة والكمبيوتر والإنترنت ، بحيث يتابعون ويكشفون العمليات التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية ، من ثم الحصول على القرينة الموضوعية ، التي تستخدمها الجهة المختصة كدليل إثبات وإدانة ضد المتهم.

تعريف المحاسبة القضائية :

وردت العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية منها :

إن الهدف من المحاسبة القضائية يتعلق على وجه التحديد بالقضايا التي تم تحديدها وبمعاونة المحاسب يقوم الزبون بتحديد هدف محدد مثل تقدير الخسائر وخطة المعاشات التقاعدية ...، وغيرها وربما يستخدم المحاسب تقنيات فحص محددة وتكون مشابهة لتلك المستخدمة في المراجعة المالية ، ولكن الغرض من هذه الإجراءات يختلف عن المراجعة المالية بشكل بسيط ، أي أن المحاسب القانوني على سبيل المثال يقوم بفحص سلسلة الأعمال الورقية لإثبات صحة الحسابات اللازمة لتلبية هدف معين ، إن المحاسب القضائي يقوم بوظيفة الشهادة

ويكون مسئولا فقط عن عمله ، وإن الهدف في نهاية المطاف من خدمات المحاسب القضائي هو استخدام نتاج المحاسب لتسهيل التواصل إلى تسوية أو ترشيد حكم لجنة التحكيم من خلال المعلومات المالية كمجال لمواصلة النقاش . (١)

إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة ، والنظريات ، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني ، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية ، **أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما :**

الخدمات القانونية : التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً .

خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي ، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة .

إن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث ، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير ، والمحاسبة القضائية تؤدى على شكل شهادة أو استشارة .(٢)

---

(١)www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm 2010,1 موقع على الإنترنت

(٢) The AICPA **Forensic and Litigation Services Committee developed the definition**, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,**Forensic and Investigative Accounting**, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and **Forensic Accounting** : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March 2007.,

إن المحاسـبة القضـائية هـي تطبيـق المعرفـة المتخصصـة أو مهـارة محـددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية . (٣)

إن المحاسـبة القضـائية هـي التكامـل بـين المحاسـبة والمراجعـة فـي مهـارات التحقيـق ، وببسـاطة فـإن المحاسـبة القضـائية هـي المحاسـبة المناسـبة لوجهة النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد . (٤)

المحاسـبة القضـائية هـي مهنـة تجمـع بـين الخبـرة الماليـة ومهـارات التحريـات والعمـل داخـل إطـار قـانوني والـذين يـوفر أدلـة كافيـة لضـبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية . (٥)

تعـرف المحاسـبة القضـائية بأنهـا إحـدى المجـالات المهنيـة الحديثـة التـي تتطلـب مزيجـاً مـن المعرفـة والخبـرة بالمحاسـبة الماليـة المتقدمـة والتـدقيق مـع مهـارات التحريـات Investigative Expertise لحـل المشـكلات القانونيـة ، ويعـد تقريـر المحاسـب القضـائي دليـل إثبـات فـي الـدعاوى والمنازعـات القضـائية، كمـا يقـدم أيضـاً تحليـل محاسـبي ملائـم لهيئـة القضـاء يصـلح كأسـاس للنقـاش والجـدل ثـم حسـم وحـل المنازعـات القانونيـة . (٦)

---

(٣) Jlshi,M.S.,2003 ,**Definition of Forensic Accounting** P.6 . Go to www.forensicaccounting.com

(٤) Crumbly, D. L., 2006 , **Forensic Accounting Appearing in the literature** . www.Forensicaccounting.com

(٥)الجليلي ، مقداد أحمد ، **المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الرافدين** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ١٠٧ ، مجلد ٣٤ ، ٢٠١٢ م .

(٦)درغام ، د.ماهر موسى ، **مجلة المحاسب الفلسطيني** ، مرجع سابق ص ١٢.

المحاسبة القضائية تغطي مجالات عديدة مثل تعطل العمل ، المسؤولية عن المنتج ، الملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء ، وبسبب توسع هذا النطاق والرغبة في العمل ، تزايد عدد المحاسبين القضائيين ، فالعديد من مكاتب المحاسبة تتطلع للحصول على هذا النوع من المحاسبين ، ويمكن للعديد من هذه المكاتب أن تكمل حاجتها في هذا المجال من خلال استخدام خبراء من إدارات المراجعة ، إلا أن هذا الحل لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل ، خاصة وأن عقلية المراجعة تختلف كثيراً عن عقلية المحاسبة القضائية . (٧)

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث القول بأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعة المحكمة والذي يعتمد كأساس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع ، وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث ، يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والتدقيق وعلم الكمبيوتر والإنترنت ، حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة خبير متخصص في البحث والاستقصاء بهدف اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة .

(٧) James Stan bury and Chris Paley-Menzies,CPA Insider , **Forensic Accounting**
تقرير مترجم من نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان المحاسبة القضائية ،٢٨ يونيو ٢٠١٠م ،

تاريخ المحاسبة القضائية :

أول دليل تم توثيقه على معرفة المحاسبة القضائية كان ضمن إعلان في إحدى الصحف اليومية في مدينة غلاسكو ، في جمهورية اسكتلندا ، وذلك في عام ١٨٢٤ م ، حيث كان حينئذ هناك دعوى للحكام والمحاكم والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي ، ومع ذلك ،فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا في عام ١٩٠٠م ، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير . (١)

كما أن الحاجة إلى المحاسبة القضائية قد نتجت عن اللوائح التنظيمية والقضائية ،وظهر ذلك واضحاً منذ عام ١٩٠٠م ، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية ، مما أوجد طلباً للمحاسب القضائي ، وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل ، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب) في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للكشف عن المتهربين من الضرائب ، وأول حالات التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشف عنها المحاسبة القضائية والتي كانت من العصابات سيئة السمعة آل كابوني ، خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث قام مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) باستخدام أكثر من ٥٠٠ محاسب

(١) Zysman,Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 . p.18 .

ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية . [٢]

ولقد مرت المحاسبة القضائية بمراحل تطور مختلفة عبر الزمن ، يمكن توضيحها بالمراحل التالية :

في عام ١٩٤٦ م نشر محاسب أمريكي من نيويورك Maurice Peloubet مقالاً بعنوان " المحاسبة القضائية : مكانها في اقتصاد اليوم " .

تم في عام ١٩٨٢م إصدار كتاب بعنوان : المحاسبة القضائية – المحاسبة وشهادة الخبرة قام بتأليفه Francis C Dykeman .

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم ٧ سنة ١٩٨٦م ، وفيه تم تحديد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها : تحديد قيمة الأضرار ومنع الاحتكار ، والمحاسبة ، التقييم والاستشارات العامة ، والتحليلات .

يشمل الأدب المحاسبي القضائي كلاً من التدقيق والضرائب والاحتيال ضمن مجلة المحاسبة القضائية ، وذلك كأحد آثار النمو في هذه المهنة .

تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في مارس عام ١٩٩٧م .

---

(٢)Ziegenfuss ,Douglas . **Forensic Accountants** : Hot Old Profession . www.odu.edu/ao/instadv/quest/Forensic_Account.html ,25 May 2003 ,2010 .p11 . On line Position .

هنـــاك حاليـــاً مـــا لا يقـــل عـــن ١٦ جامعـــة وكليـــة أمريكيـــة تقـــدم دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية .[٣]

شروط الحصول على رخصة محاسب قضائي :

يتطلب من المحاسب القضائي لكي يزاول عمله أن يحصل على شهادة مهنية ،ويجد منظمة مهنية تدعى National Association Of Certified Fraud Examiners ,NACFE ، وهذه المنظمة تأسست استجابة لزيادة التركيز على موضوعات الغش في الشركات الهادفة للربح والقطاع الحكومي، حيث أن الهدف الأساسي لهذه المنظمة المهنية NACFE هو تقليل حدوث الغش ومساعدة الأعضاء في اكتشاف ومنع الغش Deterrence and Detection كما أن هذه المنظمة NACFE تمنح شهادة مهنية تسمى Certified Fraud Examiners CFE حيث أن الأشخاص الذين يحملون هذه الشهادة يكونوا مؤهلين بموجبها للقيام بالأعمال الآتية : مدققي للغش والاحتيال Fraud Auditors ، محققون Investigators ، محاسب قضائي Forensic Accountant ، محاسب عام Public Accountant ، منفذ قانوني عيني Law Enforcement Personnel، مانع الخسائر Loss-Prevention ،عضو المجمع المهني للمحاسبين القضائيين Academicians .[٤]

---

(٣) Zysman,Alan, Opt . 2010 . p.21 .

(٤)درغام ، د.ماهر موسى ، مرجع سابق ، ص ٧ .

وتمنح شهادة محاسب قضائي CEF من خلال عقد امتحان موحد ، حيث أن الحاصلين على هذه الشهادة يمتلكون خبرات لحل المنازعات المتعلقة بمجال الغش وذلك من خلال البحث والتحري عن الأدلة وعمل تحقيقات ،وكتابة التقارير،والإدلاء بشهادة المساعدة في منع واكتشاف الغش .

مؤهلات المحاسب للحصول على رخصة محاسب قضائي :

هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين في اختصاص المحاسبة القضائية منها :(٥)

التعليم والتدريب المتقدم

التعليم المستمر في التخصصات المناسبة

الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات

مهارات الاتصال الشفوية والكتابية

الخبرة العملية التجارية

خبرة تدقيق متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية

خبرة في مراجعة الحسابات

القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين

مهارات التواصل مع الناس والمرونة .

ومع ذلك ، فإن أهم المهارات والخبرات الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة ، ومن خلال التجربة فإن المحاسب

---

(٥) Grippo, Frank . **Introduction to Forensic Accounting**, The National Public Accountant, June 2003,p.7.

القضائي عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات ، والضرائب ، العمليات التجارية ، وإدارتها ، والضوابط الداخلية ، والعلاقات الشخصية ، والاتصالات والناس ، ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال ، كما أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذين يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم ، لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة ,[١] ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي : [٢]

خلفية علمية وعملية ومهنية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش .

الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية .

معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية .

---

(١)Wells, Joseph T. The Fraud Examiners2003,p76.Journal of Accountancy, October

(٢)السيسي ، نجوى أحمد ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية** ، دراسة ميدانية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠٠٦م، ص ٤٧.

الإلمـام بالتشـريع الـذي يخـص الأمـور الماليـة والمحاسـبية مثـل قـوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر .

التأهيـل الأكـاديمي والمهنـي والحصـول علـى شـهادة خبـرة فـي مجـال الاختصاص .

ويـرى الباحـث بـأن المحاسـب القضـائي حتـى يمـارس عملـه ينبغـي لـه أن يتمتع بمجموعة من المؤهلات والصفات منها :

شهادة مهنية تسمى CFE : تمنح بعد اجتياز الامتحانات المقررة .

فهـم القـانون وقواعـد الإثبـات : المحاسـب القضـائي يجـب أن يكـون قـادراً علـى فهـم قـوانين الإجـرام والقـانون المـدني وفهـم إجـراءات قاعـة المحكمـة ، والإدلاء بأدلة إثبات قاطعة

اكتسـاب مهـارات التحقيـق والتحليـل : حيـث أن المـدقق يعتبـر فـي عملـه مثـل كلـب الحراسـة Watchdog ، بينمـا يعتبـر المحاسـب القضـائي فـي عملـه مثـل كلـب بوليسـي Bloodhound بمعنـى أن المحاسـب القضـائي يجب أن يكون شكاكاً ومحققاً يبحث عن الحقيقة .

فهـم نظريـات وأسـاليب الغـش ونماذجـه : يجـب علـى المحاسـب القضـائي أن يكـون مبـدعاً لفهـم إجـراءات الغـش والتـي يمكـن أن تتبـع ، أي أن المحاسـب القضـائي يجـب أن يفكـر كالمحاسـب الـذي يريـد يتلاعـب بالأرقام والسجلات .

يجـب أن يتمتـع المحاسـب القضـائي بمهـارات الاتصـال : حيـث أن المحاسـب القضـائي يحتـك بـأطراف مختلفـة منهم مـن يكـون علـى معرفـة معدومـة فـي المحاسـبة والتـدقيق ، وهنـا عليـه أن يبـدع فـي مهـارات الاتصـال ، وهكـذا في المحكمة.

تطوير تطبيقات حاسوبية لتساعده في التحليل وعرض أدلة الإثبات المالية

اكتساب مهارات تنظيمية فائقة : يجب أن يكون المحاسب القضائي على قدرة عالية لتنظيم وتحليل كمية كبيرة جداً من البيانات المالية والمستندات ، إن قدرة المحاسب القضائي على إدارة عمله هو أمر ضروري جداً لسير العمل.

وهذا وقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني CPA وشهادة فاحص الغش القانوني CFE وشهادة الخبرة بنظم المعلومات CISA بالإضافة إلى شهادة المدقق الداخلي CIA(٣) .

دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

الخدمات المقدمة من المحاسبة القضائية تكون متنوعة وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، والمدققين الداخليين ، والمتخصصين في مجال الإفلاس ، والمتخصصين في المجالات المصرفية ، والدلالين المثمنين ، وكذلك المحامين وأساتذة

---

(٣)الكبيسي ، د.عبد الستار ، أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بالأردن ، **المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة ، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر "** عقدت بمقر جمعية المحاسبين والمرجعين ، الدوحة ، قطر ، ٤مايو ٢٠١١م .

القانون والمحاسبة في الجامعات ، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي، ومن بين العديد من الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيين هي: دعم الدعاوى ، التعاقدات ،وشهادة الخبرة ، والتسويات المالية للطلاق (فض المنازعات بين الأزواج ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال ، وفقدان عائدات التعاقدات .

وهناك من حدد المجالات الرئيسية لعمل المحاسب القضائي كما يلي :[١]

تقديم الاستشارات لحل المنازعات : وهي خدمة يقدمها المحاسب القضائي ، إذ يقدم رأياً يستند إلى وقائع معروفة ، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها .

تقديم الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية الدعاوى المدنية ، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين ، تأخر البناء ، وسرقة الأسرار التجارية ، أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل التقييمات للأعمال التجارية ، واختلاس موظف ، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.

---

(١)Fillmer ,Scott. **Forensic Accounting Defined**. www.cris.com/-dfillmer/forensic.htm , May 27,2003, on line posting . From Forensic Accountants Investigators ,les Nunn University of Southern Indian , **Journal Of Business and Economics Research** - February 2006 , Volume 4 , No 2.

شهادة خبرة في الشؤون المالية : المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية ، أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب ، أو تقييم الأداء المالي ، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال ، أو المساعدة في ترجمة الوثائق ، ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية ، لأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة ، وبالتالي ينبغي للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة ، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة ، وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه ، لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم ، وأن عدم القدرة على الإجابة على سؤال وهو على منصة الشهود ،يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية ، والوظيفية في المستقبل .

التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق : المحاسب القضائي كثيراً ما يدعى لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة ، والشراكة في الأعمال التجارية ، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات ، أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية

للأعمال ، بما يتفق مع هدف الخدمة ، إن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية لموضوع الطلاق ، لأن المعلومات المتاحة قد تكون محدودة ، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق، كما أن عليه أن يكون حذراً في جوانب عديدة منها : (٢)

النظر إلى أبعد من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال إجراء تحليل مالي تفصيلي لكي يصل إلى حقيقة الوضع المالي ونتيجة النشاط.

يجب على المحقق أن يكون حذراً حول وجود الأصول والخصوم الخفية، ومن الأمثلة على الأصول والخصوم الخفية هي : معدات استهلكت بالكامل ، والأصول غير الملموسة الأخرى .

على المحاسب القضائي أن يتفحص بدقة مجالات إدارة العوائد من تحريف قوائم الجرد ، واستلام نقدية قيمة بوالص التأمين على الحياة ، والإيجارات غير المسجلة ، والممولة بموجب التزامات المعاشات التقاعدية ، المصروفات غير المسجلة مثل مبالغ نفقات السفر والترفيه ، الفوائد على الديون مع الأطراف ذات الصلة ، ونفقات الإيجار لجهة ذات العلاقة .

---

(٢)Fillmer ,Scott ,Opt. p27.

إن جميع التعديلات في الطرق والمبادئ المحاسبية ، ومعايير المحاسبة الدولية ينبغي أن تكون مصدر قلق للمحاسبين القضائيين ، مثلاً قد تشمل تعديل استثمارات إلى أقل من التكلفة أو السوق ، وطرق الإهلاك ، فضلاً عن التعديلات على رواتب كبار التنفيذيين أو المكافآت .

الاستشارة حول تقييم الأضرار (سبب الخسارة) الاستشارات المقدمة من قبل المحاسب القضائي تشمل أيضاً التحقيق في حالات الضرر ، وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعى عليه مثل الإصابة الشخصية والقتل الخطأ ، وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات لتحديد قيمة الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق ، وعلى المحاسب القضائي خلال عملية التحقيق إجراء الحكم على القياس مع المعايير المنصوص عليها في هذه المهنة ، ويمكن للمحاسب القضائي إتباع خمس خطوات في عملية تقدير قيمة الضرر كما يلي : (٣)

يجب أن يحدد المعايير التي يتعين أن تستخدم أساساً لتقييم الضرر .

يجب أن يتم تحديد مدة الأضرار وتحديد نسبة ملاءمتها للنمو .

مراعاة الجوانب التي تخفض قيمة الضرر .

على المحاسب القضائي اختيار الأسلوب المناسب من أجل تحديد مقدار الإيرادات التي تحققت قبل وقوع الحادث ، كما ينبغي أن يحدد الإيرادات من العمليات التجارية العادية ، وكذلك الإيرادات من المشاريع الخاصة ، كل ذلك للوصول إلى معدل النمو المتوقع ،وهو زيادة نسبة

---

(٣)Fillmer ,Scott , Opt. p27.

مئوية من الأرباح خلال مدة الضرر ، وأنه يستند إلى قاعدة وأرباح مدة الضرر ، كما أن معايير الصناعة والبيانات التاريخية تعد مؤشرات يستند إليها المحاسب القضائي لتحديد معدل النمو ،

وعلى المحاسب القضائي بعد كل ذلك تحديد الجوانب التي تخفض قيمة الضرر، وتشمل تأثير الضرائب ، على الدخل وتأثير استهلاك الموارد .

وهناك من الباحثين من رأي دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية يشمل ما يلي : (١)

تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية والتي تتعلق بالالتزام المهني للمحاسبين ، تقييم الشركات ، النزاعات القانونية ذات الطابع المالي ، الدمار الكوارث الاقتصادية .

تهتم المحاسبة القضائية بالتحقيقات المتعلقة بالغش وفي هذا المجال يتم تقديم كثير من الخدمات الاستشارية ويتم الاهتمام كذلك بمواضيع مهمة مثل غش البنوك ، الذي يؤدي إلى الإفلاس ، الاختلاسات .

كذلك يمكن أن يقدم المحاسب القضائي خدمات تقييم الشركات مثل تحليل الخسائر الاقتصادية ، تقييم الاستحواذات ، تحديد القيمة العادلة للشركة المندمجة ، تقييم عمليات البيع والشراء .

---

(١)درغام ، د.ماهر موسى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

وحدد باحث آخر دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في عدة حالات يكون فيها المحاسب القضائي هو الأنسب في تلك الحالات ، إذ تسهم المحاسبة القضائية فيما يلي : (٢)

دعم وتوجيه الاستشارات القضائية .

تقديم الخبرة في الأمور المالية.

إثبات أو تفنيد دعاوى الاحتيال.

المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية .

يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجوابات وإعادة صياغة الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات .

المساهمة في عقد المناقشات والمفاوضات الخاصة بالنزاعات التجارية .

أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :

أكدت المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق على أن الغش المالي نوعان :

الغش الناتج عن بيانات محاسبية كاذبة ، ناشئة عن تقارير مالية احتيالية.

الغش الناتج عن بيانات كاذبة ناشئة عن اختلاس الأصول .

(٢) Zysman , 2010, Opt, p 25

وإن الغش خداع مقصود وهو خطأ متعمد ، ولكن رفع الدعوى القضائية بسبب الغش لا يعني توجيه تهمة الغش بصفة مطلقة إلى مدقق الحسابات الخارجي واتهامه بالتواطؤ في ارتكاب الغش ، فقد تكون هناك حبكة متقنة تمت من قبل الإدارة المعنية بتوفير البيانات التي يحتاجها مدقق الحسابات الخارجي لإنجاز مهمته في إبداء الرأي الفني المحايد بنتائج النشاط، وعرض المركز المالي . (٣)

ومن أساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي :

التدقيق بعد انجاز العمليات : وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم والمعايير (خاصة بالدوائر الحكومية).

إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.

المقابلة الشخصية مع المسئولين .

التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها .

استخدام الوصفة المعملية أو الطرق المتعارف عليها في أداء الخدمة لكشف مصداقية القوائم المالية .

العلاقة بين مراجعة الحسابات والمحاسبة القضائية ومراجعة الغش:

يمكن أن نبين مفهوم كل منها كما يلي :

(٣)السيسي ، مرجع سابق ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٨ .

مراجعة الحسابات المالية : هي عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل .(١)

ويهدف المراجعون أثناء المراجعة المالية إلى إصدار رأي فني محايد حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية تعرض على نحو معقول بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ، وتجري هذه الالتزامات المالية بعد إتمام الصفقات ، وتتم وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات الدولية أو المقبولة عموماً ، إن مراجعة الحسابات المالية هي وظيفة مراجع الحسابات فهو مسئول أمام الزبون أو أي أطراف أخرى يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة ، وتركز المحاسبة المالية على فحص وتحقيق العمليات المالية ، ويعتمد المراجع المالي على فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لتحديد توقيت وأبعاد عملية المراجعة . (٢)

مراجعة الاحتيال : إن الهدف من مراجعة الاحتيال هو المراجعة في سبيل كشف حالات الغش والتلاعب أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية ، وعادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات ، وربما يتم أيضاً

---

(١)اريتز ، ألفين ، وجيمس لوبك ، **المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة** د.محمد محمد عبد القادر ود.أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، ٢٠٠٢،ص ٢١

(٢) Jill A. Blumenfeld, p.7 . http://www.nafanet.com/index-files/forensicaccounting.htm

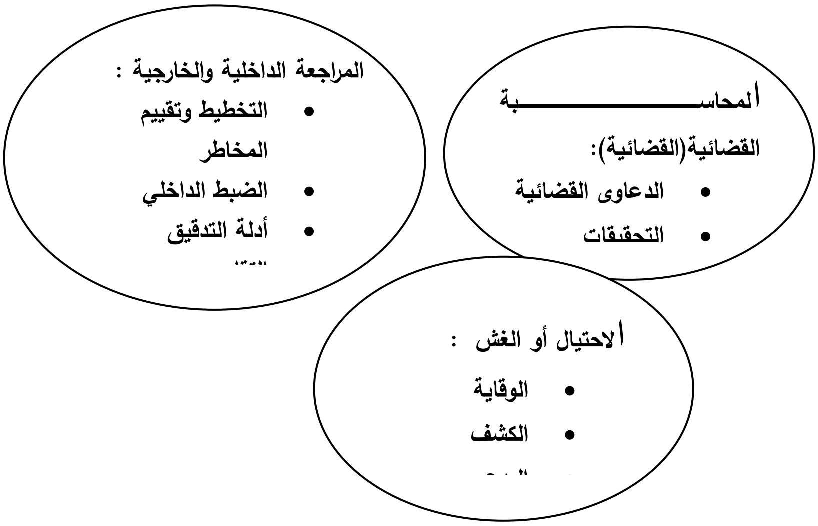
وضـع توصـيات لتنفيـذ إجـراءات كشـف ومنـع التزويـر ، وعـادة مـا تجـري عمليـة مراجعـة الاحتيـال علـى أسـاس اسـتباقي ، ويجـب عـدم الخلـط بـين تحقيقــات الاحتيــال التــي تجــرى بعــد الواقعــة ومــن الممكــن أن تكــون بواســطة المحاســبين القضــائيين ، ومراجعــة الاحتيــال ملزمــة لكــل مــن صــاحب العمـل، وتـذهب عمليـة مراجعـة الاحتيـال إلـى مـدى أبعـد مـن المراجعـة الماليـة حيـث تركـز علـى مـا وراء هـذه العمليـات ، وينظـر مراجـع عمليـات الاحتيـال إلـى نظـام الرقابـة الداخليـة بنظـرة مختلفـة عـن المراجـع المـالي ، إذ ينظـر إليهـا مـن زاويـة أنـه كيـف يمكـن أن يكـون نظـام الرقابـة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للاحتيال .

ويمكــن القــول أن العلاقــة بــين مراجعــة الحســابات ومرجعــة الغــش والمحاســبة القضــائية هــي علاقــة ديناميكيــة ، تتغيــر مــع مــرور الوقــت بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية .

وينبغــي ألا يكــون مصــطلح المحاســبة القضــائية بــديلاً عــن مصــطلح المحاسـبة القانونيـة لأن الترجمـة الحرفيـة للمصـطلح الأجنبـي ليسـت هـي السـبيل لتحديـد المعنـى والمضـمون والـدور للاسـتخدام الأجنبـي للمصـطلح ، وهـي قاصـرة عـن تحديـد المضـمون بدقـة ، يمكـن للمحاسـب القـانوني أن يمـارس دوره فـي المجـالات التـي تتطلبهـا المحاسـبة القضـائية ، مـن خـلال التدريب على مفهوم المحاسبة القضائية واستقرار القوانين ،[٣]

(٣)آلـ فخري ، د . بشار ، **ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول (المحاسبة القضائية في دولة قطر)** ، الدوحة ، قطر ، ٤ مايو ٢٠١١م .

ويمكـــن أن نوضـــح العلاقـــة بـــين كـــل مـــن المحاســـبة القضـــائية وبـــين مراجعـــة الحســـابات الداخليـــة أو الخارجيـــة وبـــين مراجعـــة الاحتيـــال أو الغش من خلال الشكل التوضيحي التالي :



Source : Education and Training in Fraud and Forensic Accounting :A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations ,Faculty ,and students .West Virginia University ,February 7, 2007 , p.5

ومن الشكل السابق ، يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي وبين المحاسب القانوني (المدقق الخارجي) ، حيث أن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها ، والبيئة التي تساعد على الغش ، بينما يوضح الشكل الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط ، والأول أكثر عمقاً

وأقل اتساعا وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة ، وإن الدوافع الحقيقية من وراء نشأة المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بآرائهم حول المخالفات المالية ، وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية .

المبحث الرابع الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين:

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده ٥٣، من الفئات التالية:

مدققو الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة يبلغ عددهم (٧٠) مدققاُ ، تم توزيع (٦٠) إستبانة عليهم ، كان عدد الاستبيانات التي حصلنا عليها (٥٠) إستبانة منها (٣٨) إستبانة صالحة للدراسة .

العاملين في سلك القانون والقضاء : تم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين العاملين بالنيابة المالية بمكتب النائب العام ، وبعض وكلاء النيابة ، المحامين وأساتذة القانون بقسم الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة ، وبعض القضاة والمحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل بغزة ومن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وعددهم (١٨) ؛ ولضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة تم توزيع (١٨) إستبانة ، وكانت الاستبيانات التي حصلنا عليها (١٥) صالحة للدراسة .

توزيع عينة الدراسة:

استناداً إلى ما سبق يكون العدد الإجمالي الذي تم الحصول عليه (٥٣) إستبانة صالحة للاختبار ، ويمكن أن نعرض الصفات لعينتي الدراسة من خلال الجدول الآتي :

جدول توزيع المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينتي الدراسة في قطاع غزة .

الصفة	توزيع الصفات
الجنس	أنثى ٢ ذكر ٥١
العمر	أقل من ٣٠ سنة ١٧ من ٣٠ وأقل من ٤٥ سنة ١٨ من ٦٠ وأكثر ٥ من ٤٥ وأقل من ٦٠ سنة ١٣
العمل الحالي	مراجع خارجي ٣٨ يعمل في سلك النيابة والقانون ١٥
المؤهل العلمي	بكالوريوس ٢١ مؤهل عالي ٨ ماجستير ١٧ دكتوراه ٦ أخرى ١
التخصص	قانون ١٥ محاسبة ٣٨

الخبـــــــرة العملية	من ١سنة – أقل من ٥ سنوات	١٠
	من ١٠ – أقل من ١٥	١٤
	من ١٥ وأقل من ٢٠	٤
	من ٥ سنة – أقل من ١٠ سنوات	١٣
	من ٢٠سنة وما فوق	١٢

الجـدول مـن إعـداد الباحـث مـن واقـع الإسـتبانة الموزعـة علـى المبحـوثين غزة فلسطين فبراير ٢٠١٣م

أداة جمع البيانات :

بـالرجوع إلـى الدراسـات السـابقة والمراجـع العلميـة ذات الصـلة بموضـوع الدراسـة ضـمن الإطـار النظـري اسـتخدمت لجمـع البيانـات إسـتبانة تـم إعـدادها بوصـفها أداة لجمـع البيانـات الخاصـة بهـذه الدراسـة ، وقـد تـم اختبارهـا مـع خمسـة مـراجعين خـارجيين ، وكـذلك مـع خمسـة آخـرين مـن القـانونيين ، حيـث طلـب مـنهم الإجابـة عـن الأسـئلة والتعليـق علـى مـدى شـموليتها لمعرفـة دور المحاسـبة القضـائية المتوقـع فـي الحـد ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة وتـم إجـراء مقابلـة شخصـية مـع بعضـهم ، وتـم مراعـاة الملاحظـــات التـــي تفضـــلوا بهـــا ، حيـــث أخـــذت ملاحظـــاتهم جميعـــاً بالحسـبان عنـد إعـداد الإسـتبانة ، وقـد تبـين للباحـث مـن خـلال المقـابلات والتحكـيم قـدرة الاسـتبنانة علـى تعـرف دور المحاسـبة القضـائية فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـي الشـركات الفلسـطينية مـن خـلال الأنشـطة التـي تمارسـها المحاسـبة القضـائية ، **وقـد تكونـت الإسـتبانة مـن قسمين اثنين كما يلي :**

القسم الأول الإستبانة : وهو خطاب موجه إلى أفراد عينتي الدراسة ، بحيث يوضح فيه الباحث أهداف الدراسة ونطاقها .

القسم الثاني الإستبانة : يحتوي على الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية للتعرف على دورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كما هو موضح في الجدول رقم (١) .

الأسلوب المستخدم في تحليل البيانات والأدوات الإحصائية :

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الإستبانة ، وذلك لتحقيق أهداف وأغراض الدراسة وبهدف اختبار صحة الفرضيات ، حيث يرمز الرقم (١) إلى غير موافق بشدة ، والرقم (٢) غير موافق ، والرقم (٣) حيادي ، والرقم (٤) موافق ، والرقم (٥) موافق بشدة ، وتم عد المدى من (١-٢.٥) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد منخفضة ، والمدى من (٢.٥١ -٣.٩٩) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد متوسطة ، والمدى من (٤-٥) ليكون دالاً على درجة تأييد عالية ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية من جهة وقبول الفرضيات من جهة أخرى ، وقد استخدمت برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة عن طريق الإستبانة ، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، علاوة على بعض الاختبارات مثل اختبار مان وتني بهدف إبراز الفروق ذات الدلالة الإحصائية إن وجدت بين عينتي الدراسة العاملين بسلك القانون والقضاء ومراجعي الحسابات من عينة الدراسة .

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

يبين الجدول رقم (١) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر **عينتي الدراسة وهي كما يلي :**

جدول رقم (١) يبين الإجراءات التي يمكن أن تمارسها المحاسبة القضائية وتؤدي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
١	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية	٤.١٥٧٨	٠.٩١٦١١٠	كبير	٤.٤٦٦٧	٠.٨٣٣٨٠	كبير	-١.٣٧٢	٠.١٧٠
٢	يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة	٤.٣٦٨٤	٠.٨٥١٧٤	كبير	٤.٣٣٣٣	٠.٨١٦٥٠	كبير	-٠.٢٤٢	٠.٨٠٩

٣	هناك ازدياد في عدد القضايا والنزاعات التجارية مع الحاجة لأدلة إثبات .	٤.٣٩٤٧	٠.٥٩٤٥٥	كبير	٤.٥٣٣٣	٠.٥١٦٤٠	كبير	٠.٧٠٥-	٠.٠٤٨٠
٤	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية	٤.٢٣٦٨	٠.٦٧٥٢١	كبير	٤.١٣٣٣	٠.٨٣٣٨١	كبير	٠.٢٩١-	٠.٧٧١
٥	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .	٤.٢٦٣٢	٠.٦٤٤٤	كبير	٤.١٣٣٣	٠.٨٣٣٨١	كبير	٣٩٦.-	٠.٦٩٢
٦	تفهم المحاسبة القضائية مسؤوليات وواجبات الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية	٤.٤٢١١	٠.٦٤٢٢٨	كبير	٤.٦٠٠٠	٠.٥٠٧٠٩	كبير	٠.٨٣٨-	٠.٠٤٠٢

٧	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها	٤.٣٩٤٧	٠.٦٣٨٣٩	كبير	٤.٤٠٠٠	٠.٦٣٢٤٦	كبير	٠.٧٠٥٥-	٠.٤٨٠٤
٨	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير	٤.٣٩٤٧	٠.٦٧٩٤١	كبير	٤.٤٠٠٠	٠.٥٠٧٠٩	كبير	٠.٢٣١-	٠.٨١٧
٩	تتأكد المحاسبة القضائية من استمرار الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم	٤.٢٣٦٨	٠.٩١٣٣٩	كبير	٤.٨٠٠٠	٠.٤١٤٠٤	كبير	٢.٣٩٩-	٠.٠١٦
١٠	تناقش المحاسبة القضائية الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير	٤.٥٠٠٠	٠.٧٢٦٢٩	كبير	٤.٧٣٣٣	٠.٤٥٧٧٤	كبير	١.٠٧٥٨١-	٠.٢٨٢

١١	تعمل المحاسبة القضائية على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية	٣.٤٤٧٣	٠.٥٠٣٨	متوسط	٣.٦٦٦٧	٠.٩٧٥٩	متوسط	٠.٠٧١٩-	٠.٥٢١٧
١٢	تقوم المحاسبة القضائية بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي	٣.٢٦٣١	٠.٥٥٤٣	متوسط	٣.٤٦٦٧	١.٢٤٥٩	متوسط	١.١١٨٩-	٠.٢٦٣١
١٣	تقوم المحاسبة القضائية بالتحري عن الحقيقة بالتحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها	٣.٣٦٨٤	١.٠٢٤٥	متوسط	٣.٦٠٠٠	١.١٢١٢	متوسط	٠.٦٠٠٠٥-	٠.٥٤٨٤
١٤	المحاسب القضائي يقدم رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات	٣.٣٦٨٤	٠.٩١٣٤	متوسط	٣.٧٣٣٣	٠.٧٠٣٧	متوسط	١.٧٣٤٦٧-	٠.٠٠٨٢٧

١٥	المحاسب القضائي يقدم استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية	٣.٣٤٢١	٠.٩٠٨٧	متوسط	٣.٨٦٦٦	٠.٧٤٣٢	متوسط	١.٨٥٠٠٦-	٠.٠٠٦٤٣
١٦	المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق	٣.١٠٥٢	٠.٨٣١٤	متوسط	٣.٣٣٣٣	١.٠٤٦٥	متوسط	٠.٨٤٧٢٣	٠.٣٩٦٨
١٧	المحاسب القضائي لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة وشراكة في أعمال تجارية	٣.٣١٥٧	٠.٩٠٣٦	متوسط	٣.٣٣٣٣	١.٣٤٥١	متوسط	٠.٠٧١٩٢-	٠.٩٤٢٦

١٨	المحاسب القضائي يحقق في حالات الضرر لتحديد قيمة الأضرار والتعويضات بناء على معايير المحاسبة	٣.٣١٥٧	٠.٩٠٣٦	متوسط	٣.٥٣٣٣	٠.٦٣٩٩٤	متوسط	٠.٥٦٩٠١-	٠.٥٦٩٣
١٩	تقوم المحاسبة القضائية بمراجعة مدى التزام المراجع بمبادئ الحوكمة	٢.٣٦٨٤	١.١٤٨٩	ضعيف	٢.٤٦٦٦	٠.٩٩٠٤	ضعيف	٠.٣٣٠٥٦-	٠.٧٤٠٩
٢٠	تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية المتعلقة بالالتزام المهني للمحاسبين ،تقييم الشركات،والنزاعات القانونية ذات الطابع المهني	٤.٤٢١١	٠.٥٩٨٧٢	كبير	٤.٤٠٠٠	٠.٦٣٢٤٦	كبير	٠.٩٨٠-	٠.٩٢٩
٢١	يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجوابات أو إضافة أسئلة جديدة	٤.٥٥٢٦	٠.٥٠٣٩٠	كبير	٤.٤٠٠٠	٠.٦٣٢٤٦	كبير	٠.٧٤٧-	٠.٤٥٥

٢٢	تسهم المحاسبة القضائية في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتأكيد استقلال المراجع الخارجي	٤.٣٩٤٧	٠.٥٤٧٢٠	كبير	٤.٤٦٦٧	٠.٥١٦٤٠	كبير	٠.٦٨٣-	٠.٦٩٩
٢٣	تناقش المحاسبة القضائية المراجع الخارجي بنتائج تقريره	٤.٣٩٤٧	٠.٥٤٧٢٠	كبير	٤.٤٦٦٧	٠.٥١٦٤٠	كبير	٠.٣٨٦-	٠.٦٩٩
٢٤	تفحص المحاسبة القضائية المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين	٣.٢٣٦٨	١.٤٧٨٣	متوسط	٣.٥٣٣٣	٠.٧٤٣٢	متوسط	٠.٣٧٦٣٢-	٠.٧٠٦٦
٢٥	تساعد المحاسبة القضائية في عملية تحديد المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية	٣.١٠٥٢	١.٦٥٦٩	متوسط	٣.٢٦٦٦	١.٤٣٧٥	متوسط	٠.٣٦٦٤٣-	٠.٧١٤
٢٦	تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة	٣.٣١٥٧	١.٥٧٨٦	متوسط	٣.٣٣٣٣	١.٢٩٠٩	متوسط	٠.١٢٢٣-	٠.٩٠٢٦

٢٧	تدرس المحاسبة القضائية تقارير الإدارة المتعلقة بالاستجابة للمخاطر	٣.٥٢٦٣	١.٥٣٧٥	متوسط	٣.٤٦٦٦	٠.٧٤٢٣	متوسط	٠.٤٩٦٢٧-	٠.٦١٩٧
٢٨	تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المراجع الداخلي	٣.١٨٤٢	١.٧٣١٩	متوسط	٣.٦٦٦٧	١.٤٥٤	متوسط	٠.٧٢٨٦	٠.٤٦٦٢
٢٩	تقوم المحاسبة القضائية بتحديد المخاطر الناتجة عن الغش	٢.٣١٥٧	١.١١٧٥	ضعيف	٢.٣٣٣٣	٠.٩٧٥٩	ضعيف	٠.١٥٣٧١-	٠.٨٧٧٨
٣٠	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الداخلي	٢.٢١٠٥	١.٤٣٦١	ضعيف	٢.٤٦٦٧	١.٦٨٤٦	ضعيف	٠.٦٤٥٦١-	٠.٥١٨٥
٣١	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي	٢.٢١٠٥	١.٠١٨٩	متوسط	٢.٤٦٦٧	١.٤٠٧٤	متوسط	٠.٥٣٢٨٩-	٠.٥٩٤١

الجدول من إعداد الباحث من واقع الإستبانة الموزعة على المبحوثين غزة فلسطين فبراير ٢٠١٣م

ملاحظات على التحليل السابق :

لاحظ الباحث من خلال الجدول السابق رقم (١) أن نشاطات المحاسبة القضائية المتعلقة بمهام دعم وظيفة المراجعة الداخلية ودعم وظيفة المراجعة الخارجية ودعم حوكمة الشركات فقد كانت المتوسطات الحسابية لآراء عينتي الدراسة تقع بين (٢.٥ – ٣.٩٩) ، وهي تعتبر ذات درجة تأثير متوسطة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ،

فيمـا كانـت نشـاطات المحاسـبة القضـائية المتعلقـة بـإدارة المخـاطر ذات تـأثير ضـعيف فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـي الشـركات ، إذ بلــغ المتوسـط الحســابي لآراء عينتــي الدراســة مـن مراجعــي حســابات ومـن عـاملين فـي القـانون وسـلك القضـاء ووكـلاء النيابـة الماليـة قـي مكتـب النائب العام أقل من (٢.٥١) .

كمـا لاحـظ الباحـث أيضـاً مـن خـلال الجـدول السـابق رقـم (١) أن أنشـطة المحاسـبة القضـائية المتعلقـة بمهمـة الإشـراف والرقابـة علـى التقـارير الماليـة وفحصـها ودراسـة نظـم الرقابـة الداخليـة وتقييمهـا كانـت ذات تـأثير كبيـر فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـي الشـركات الفلسـطينية ، إذ بلـغ المتوسـط الحسـابي لإجابـات المبحـوثين فـي عينتـي الدراسـة مـن مراجعـي حسـابات وأكـاديميين ورجـال قـانون فيمـا يتعلـق بهـذه النشـاطات أكبـر مـن ٤ ، وهـي أكبـر مـن الوسـط الافتراضـي المحـدد مسـبقاً في الدراسة .

كـذلك فـإن نتـائج الدراسـة وفقـاً لاختبـار مـان وتنـي تشـير إلـى عـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين متوسـطي الفئتـين فيمـا يخـص مجموعـة مـن الأنشـطة التـي تمارسـها المحاسـبة القضـائية ،وبالتـالي تـؤدي إلـى الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة فـي الشـركات والمؤسسـات الفلسـطينية .اختبار فرضيات الدراسة

قـام الباحـث باختبـار فرضـيات الدراسـة بعـدما قـام بتحليـل نتـائج الدراسـة وذلك كما يلي :

أولاً : اختبار الفرضية الأولى التي تنص : " لا يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية .

بالرجوع للجدول السابق رقم (١) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (٣.٧٩٧٨) ،وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (٣.٦٤٩٤) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامان السابقان هو أكبر من (٣)، وهذا يعني بوجود علاقة بين النشاطات التي تقوم بها المحاسبة القضائية وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وبناءاً على ما سبق ، فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية ، وسوف يقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه : " يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية التي تنص : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

إن فضائح الغش للشركات العالمية مثل شركة إنرون وورد كوم وغيرها ، وما ترتب عليها من دعاوى قضائية ،قد خلق طلباً كبيراُ على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية أنها تؤدي دوراً حاسماً في التحقيق في الفضائح المالية التي يشتبه فيها باختلاس الأصول ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية التي أدت إلى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين من المحاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ومهاراتهم وعمق قدرتهم في إجراء التحري واكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تخص المخالفات المالية والغش في القوائم .

بالرجوع للجدول السابق رقم (١) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء تؤكد وجود ارتفاع وزيادة في معدلات الدعاوى القضائية حول الأمور المالية هو (٣.٦٨٧) ،وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لحاجة المنازعات القضائية للمحاسبة القضائية هو (٣.٤٣٩) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامان السابقان هو أكبر من (٣)، وهذا يعني بوجود حاجة للمحاسبة القضائية بسبب زيادة معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية .

وبناءاً على ما سبق ، فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة التي تنص : " لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وبالعودة للجدول السابق رقم (١) أيضاً ، فإنه يتضح للباحث أن نتائج اختبار مان ويتني المستخدم لتحديد الفروقات بين آراء عينتي الدراسة فيما يعلق بالخدمات والأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، حيث نجد أن القيمة المعنوية لـ $p=0.57260>0.05$ ، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وبين العاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني فيما يتعلق بنشاطات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات والمؤسسات الفلسطينية ، وعليه فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثالثة .

المـراجـع

المراجع العربية:

أبـو عجيلـة، عمـاد محمـد علـي وحمـدان، عـلام محمـد موسـى،(٢٠٠٩) أثـر الحوكمـة المؤسسـية علـي إدارة الأربـاح (دليـل مـن الأردن)، الملتقـي العلمـي الـدولي حـول الأزمـة الماليـة والاقتصـادية الدوليـة والحوكمـة العالميـة ، جامعـة فرحـات عبـاس – كليـة الاقتصـاد وعلـوم التسـيير– الجزائر

أحمـد، سـامح محمـد رضـا (٢٠١٠)، اكتشـاف الغـش والتلاعـب فـي القـوائم الماليـة، معهـد الإدارة العامـة ، مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة ، الريـاض، المملكة العربية السعودية.

البـارودي، شـريف، ٢٠٠٢ تحليـل أسـاليب التـأثير علـى النتـائج والمراكـز الماليـة وأثرهـا علـى جـودة المعلومـات بـالقوائم الماليـة، مجلـة الفكـر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول.

الأمـين ، محمـد بـدر الـدين،(٢٠٠١) أثـر العوامـل الاقتصـادية علـى الاختيـار المحاسـبي للسياسـات المحاسـبية، مجلـة الدراسـات والبحـوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، العدد الأول.

حمـدان عـلام محمـد موسـى، (٢٠١٠) دور التـدقيق الـداخلي فـي التنبـؤ بالأزمـات الماليـة، بحـث مقـدم للمـؤتمر السـابع المنعقـد فـي جامعـة الزرقـا بـالاردن ،بعنـوان تـداعيات الازمـة الماليـة العالميـة علـى منظمـات الاعمال ، مايو ٢٠١٠.

هويـــدي، علـــى، (٢٠٠٠)، تحليـــل الغلاقـــة بـــين المعلومـــات المحاســـبية والعائـد المتوقـع، المجلـة العلميـة للاقتصـاد والتجـارة، جامعـة عـين شـمس، العدد الثاني.

مرعـــي ، ليلـــى أحمـــد ، (٢٠٠٢) تقيـــيم مـــدى جـــودة الأربـــاح المحاســـبية الصـــادرة عـــن الشـــركات المســـاهمة المصـــرية مـــن منظـــور ممارســـات إدارة الأربـــاح، مجلـــة الدراســـات الماليـــة والتجاريـــة، كليـــة التجـــارة ، جامعـــة القـــاهرة – فرع بني سويف ، العدد الثاني.

ســـويلم، محمـــد حســـن ، ٢٠٠٢، رد فعـــل ســـوق الأوراق الماليـــة للمعلومـــات المحاسـبية عـن ربحيـة المنشـأة ، مجلـة البحـوث العلميـة والتجاريـة، جامعـة الزقازيق، العدد الأول.

عيســـى ، ســـمير كامـــل محمـــد ،(٢٠٠٨)، أثـــر جـــودة المراجعـــة الخارجيـــة علـــى عمليـــات إدارة الأربـــاح (دراســـة تطبيقيـــة) مجلـــة كليـــة التجـــارة للبحـــوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني.

ذنيبـــات، علـــي ،(٢٠٠٦) تـــدقيق الحســـابات فـــي ضـــوء معـــايير التـــدقيق الدوليـــة والأنظمـــة والقـــوانين المحليـــة النظريـــة والتطبيـــق ، عمـــادة البحـــث العلمي ، الجامعة الأردنية، عمان.

أبـو عجيلـة ،عمـاد محمـد (٢٠٠٧)،اثـر جـودة التـدقيق فـي الحـد مـن إدارة الأرباح:دليـل مـن الأردن، المجلـة العربيـة للعلـوم الإداريـة، المجلـد (١٤)، العدد (٣). ص ص: ٦٩-١٢٦.

بـافقير، سـالم محمـد، (٢٠٠٨)، مـدخل مقتـرح لقيـاس اثـر الـدور الحكـومي للمراجــع علـــى ممارســـة إدارة الأربـــاح للشـــركات المســـجلة فـــي أســـواق الأوراق الماليـــة ،أطروحـــة دكتـــوراه غيـــر منشـــورة، جامعـــة قنـــاة الســـويس، مصر.

العبـدالله، ريــاض والحسـناوي، ميشـيل، عقيـل، (٢٠٠٦)، العوامـل المـؤثرة فـــي عمليـــة تمهيـــد الـــدخل، دراســـة ميدانيـــة علـــى الشـــركات المســـاهمة الصــناعية العراقيــة . المجلــة العربيــة للمحاســبة، مجلــد ٩ ، العــدد (١)، ص ص (٢٧-٧٢).

العبـدالله، ريـاض وسـويدان، ميشـيل، والقرعـان، سـناء، (٢٠٠٧)، الوسـائل والـدوافع المـؤثرة فـي سياسـة تمهيـد الـدخل، دراسـة ميدانيـة علـى الشـركات الصـــناعية الاردنيـــة المدرجـــة فـــي بورصـــة عمـــان. المجلـــة العربيـــة للمحاسبة، مجلد ١٥ ، العدد (١)، ص ص (١-١٤).

مرعـــي، ليلـــى احمـــد (٢٠٠٢) ،تقيـــيم مـــدى جـــودة الأربـــاح المحاســـبية للشــركات المســاهمة المصــرية مــن منظــور ممارســة إدارة الأربــاح، مجلــة الدراســـات الماليـــة والتجاريـــة ،الصـــادرة عـــن جامعـــة القـــاهرة ،العـــدد(٣) ديسمبر، ص ص (٣٦-٧٣).

مطر،محمد (٢٠١٠)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر،عمان ،الأردن.

مطر، محمد، ونور عبد الناصر (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال – الجامعة الاردنية، المجلد(٣)،العدد(١)، ص ص (٤٦-٧١).

أمين السيد أحمد لطفي ،" مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

يحيى محمد أبوطالب ،" المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

عمرو حسين عبدالبر ، " القاموس المحاسبي والتجاري التحليلي " ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .

السيسي ، نجوى أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠٠٦م

ارينز ، ألفين ، وجيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر ود.أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، ٢٠٠٢

سامي ، مجدي محمد ، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مجلد ٢٤ ، العدد الأول ، يناير ، ٢٠٠٢ م .

بـابقي ، عبـد القـادر محسـن ، دور مراجـع الحسـابات فـي مواجهـة تحـديات المحاسـبة الإبداعيـة (التلاعـب فـي الحسـابات) ،دراسـة نظريـة ، مقبولـة للنشر في مجلة جامعة دمشق ، ٢٠٠٦م .
خشـماوي علـي ، الدوسـري محسـن ، المحاسـبة الإبداعيـة ودور المـدقق فـي التحقـق مـن ممارسـتها ونتائجهـا ، مسـابقة البحـوث التاسـعة علـى مسـتوى جميـع قطاعـات ديـوان المحاسـبة ، عمـان / الأردن ٢٠٠٨م ، ديوان المحاسبة الكويتي www.sabq8.org
حمـادة ، رشـا ، دور لجـان المراجعـة فـي الحـد مـن ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة (دراسـة ميدانيـة)، مجلـة جامعـة دمشـق للعلـوم الاقتصـادية والقانونية ، المجلد ٢٦ ، العدد الثاني ، ٢٠١٠م .
مرازقـة صـالح ، بـوهرين فتيحـة ، الإبـداع المحاسـبي مـن خـلال معـايير المحاسـبة الدوليـة ، بحـث مقـدم للملتقـى الـدولي : الإبـداع والتغييـر التنظيمـي فـي المنظمـات الحديثـة ، دراسـة وتحليـل تجـارب وطنيـة ودوليـة المنعقـد بكليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير ، جامعـة البليـدة ،يـومي ١٨-١٩ مايو ٢٠١١م
المراجع الأجنبية:
Peterson, R. H. (2002). Applying International Accounting Standards. Wiley & Sons, Inc.
Revsine, D. C. and Johnson, B. W. (2005). Financial Reporting and Analysis. 3rd ed. Prentice Hall, Inc.
Schroeder, R. G., Clark, M.W. and Cathy, J.M. (2003). Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases. 7th ed. Wiley & Sons, Inc.

Scott, W. R. (2003). Financial Accounting Theory. 3rd ed. prentice hall, Inc.

Sekaran, U. (2000). Research Methods for Business: a Skills Building Approach .3rd ed. John Wiley & Sons, Inc.

Zimmerman, J. and Watts, R. (1986). Positive Accounting Theory. 1st ed. Prentice Hall, Inc.

Does IFRS Improve the .Lantto, Anna-Maija,2006 Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country? University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland. May 29, 2006.

Barth, M. And Landsman, W. (2003). Cost of Capital and Quality of Financial Statements Information.Working Paper. Stanford University.

Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View. Journal of Accounting and Economy. Vol, 31.No.3.

Barth, M. E., Landsman, W.R. and Wahlen, M.A. (1995). Fair Value Accounting: Effects on Bank's Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value Contractual Cash Flows. Journal of Banking and Finance. Vol, 19, Issue 3 – 4, pp 577 – 605.

Beatty, A. (1995).The Effect of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair Value Is It? . Federal Reserve Bank of St. Louis Review. Vol.77. No.1. Jan /Feb. pp 25 – 39.

Bushman R.M. And Smith A. J. (2004). Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance. Economic Policy Review. April 2004.

Carlson, P. (1997). Advancing the Harmonization of International Accounting Standards: Exploring an Alternative Path. The International Journal of Accounting. Vol. 32. No. 3.

Clark ,P. K., Hinton, P. H., Nicholson, E. J., Storey, L., Wells , G. , and White , M. G. (2003) . The implications of Fair Value Accounting on General Insurance Companies. Presented to the Institute of Actuaries, 24 March 2003).

Kirschenheiter, M. (2002). Representational Faithfulness in Accounting: A Model of Hard Information. Purdue University, Krannet School of Management, April.

Murphy, A. B. (2000). The Impact of Adopting International Accounting Standards on the Harmonization of Accounting Practices. The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 4. 2000.

Street, D. L. And Bryant, S.M. (2000). Disclosure Level and Compliance with IASs: A Comparison of Companies with and Without U.S. Listing and Filings. The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 3.

Tendeloo, B. V. And Staelen, A. V. (2005). Earning Management under German GAAP versus IFRS. European Accounting Review. Vol. 14. No. 1.

Robert , F. M. and Walter , B. M. , 1993 , " Accounting: The Basis for Business Decisions " , Mc Graw – Hill , Inc. , P. 7.

Anctil , R. M. , et al. , 2004 , " Information Transparency and Coordination Failure: Theory and Experiment " Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , May , P.P. 159 – 195.

Hooper , K. & Kearins , K. , 2007 , " Recurrent Rescues of Financial Institution: Enduring Human Features and Socialized Losses " , Critical Perspectives on Accounting , Vol. 18 , No. 4 , P.P. 469 – 486.

Tadesse , S. ,2006, " The Economic Value of Regulated Disclosure : Evidence Form The Banking Sector " , Journal of Accounting & Public Policy , Vol. 25 , No. 1 , P.P. 32 – 60.

Fischer , Paul E. & Verrecchia , Robert E. , 2004 , " Disclosure Bias " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 38 , P.P. 223 – 250.

Arya , Anil and Mittendorf ,Brian , 2004 , " Benefits of Slanted View : A Discussion of Disclosure Bias " Journal of Accounting and Economics , Vol. 38 , P.P. 251 – 262.

Kang , Tong & Pang , Yong H. , 2005 , " Economic Development and Value – Relevance of Accounting Information – A Disclosure Transparency Perspective , View of Accounting and Finance " , Vol. 4 , Issue 1 , P.P. 5 – 31.

Hunton , James E. , et al. , 2006 , " Financial Reporting Transparency and Earnings Management " The Accounting Review , Vol. 81 , No. 1 , P.P. 132 – 148.

Bhat , G. , et al. , 2006 , " Does Corporate Governance Transparency Affect The Accuracy of Analyst Forecasts " , Accounting and Finance , Vol. 46 , P.P. 715 – 743.

Patel , Sanddeep A. , et al. , 2002 , " Measuring Transparency and Disclosure at Firm – Level in Emerging Markets " , Emerging Markets Review , Vol. 3 , P.P. 325 – 337.

Bushman , Ropert M. , et al. , 2004 , " What Determines Corporate Transparency ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , P.P. 207 – 252.

Walther , B. R. , 2004 , " Discussion of Information Transparency and Coordination Failure : Theory and Experiment " , Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , P.P. 197 – 205.

Herrmann , D. & Inone , T. , 1996 , " Income Smoothing and Incentives by Operating Condition : An Empirical Test Using Depreciation Changes in

Japan " , Journal of International Accounting , Auditing and Taxation , Vol. 5 , No. 2 , P.P. 161–178.

Healy , Paul M. & Wahlen , James M., 1999 , " A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Selling " , Accounting Horizons , P.P. 367 – 403.

Masko , D. & Srinivasan , R. , 2005 , " Do Insiders Manipulate Earnings When They Sell Their Shares in an Initial Public Offering ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 43 , No. 2 ,March ,P.P. 197- 205.

Michael , K. & Nahum , D. , 2002 , " Com 'Big Bath' and Earnings Smoothing Coexist as Equilibrium Financial Reporting Strategies " , Journal of Accounting Research , Vol.40 , No. 4 , P.P. 761 – 796.

Bauwhede , H. V. , et al. , 2003 , " Audit Firm Size , Public Ownership and Firm's Discretionary Accruals Management " , The International Journal of Accounting , Vol. 38 , P.P. 1 – 22.

Steven , B. , et al. , 2002 , " Accruals Management Investor Sophistication and Equity Valuation: Evidence from 10 – Q Filings " , Journal of Accounting Research , Vol. 40 , No. 4 , September , P.P. 987 – 1012.

Baiman , S. & Verrecchia, R. , 1995 , " Earnings and Price – Based Composition Contracts in the Presence of Discretionary Trading and Incomplete Contracting " , Journal of Accounting and Economics , No. 20 , P.P. 93 – 121

.
Nelson , M.W. , Elliott , J. A. and Tarply, R. L., 2002 , " Evidence Form Auditors Earnings Management Decisions" , The Accounting Review , Vol 77 , P.P. 175 – 202.

Nelson , M.W. , Elliott , J. A. and Tarply, R. L., Supplement 2003 , "How are Earnings Managed ? Examples from Auditors" , Accounting Horizons , P.P. 17 – 35.

Gover , J. , Gaver , K. and Austin , j. , 1995, " Additional Evidence on Bonus Plans and Income Management " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 19 , P.P. 3 – 28.

Booth , G. , Brockman , P. , Kallunki , J. and Mortikainen , T. , 2000 , " Accounting Income Smoothing and Reductions in Analysis Earnings Forecast Errors Over the Fiscal Year Finish Evidence" , International Journal of Management , Vol. 17 , NO. 3 , September , p.p. 311 – 322.

Frank , B. G. , & Thomas , H. , 2004 , " On The Value of Transparency in Agencies with Renegotiation " , Journal of Accounting Research , Vol.42 , No. 5 , December , P.871.

Bushman , R. M. & Smith , A. , 2003 , " Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance " , economic Policy Review , April , P.P. 65 – 87.

Cheng , Q. & Lo , K. , 2006 , " Insider Trading and Voluntary Disclosures " , Journal of Accounting Research , Vol. 44 , No. 5 , P.P. 815 – 847.

Lara , G. , et al. , 2005 , " The Effect of Earnings Management on The A Symmetric Timeliness of Earnings " , Journal of Business Finance & Accounting , Vol. 32 , No. 3 , P.P. 692 – 695.

Asare , S. , Davidson , R.A., and Gramling , A.A. , 2008 , " Internal Auditors' Evaluation of Frand Factors in Planning an Audit: The Importance of Audit Committee Quality and Management Incentives" , International Journal of Auditing , Vol. 12 , No. 3 , P.P. 191 – 203.

Hunton , J. E. , Libby , R. , and Mazza , C. L. , 2006 , " Financial Reporting Transparency and Earnings Management " , The Accounting Review , Vol. 81 , No. 1 , P.P. 135 – 157.

Brown , L. D. , and Pinello , A. S. , 2007 , " To What Extent does The Financial Reporting Process Curb Earnings Surprise Games ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 25 , No. 5 , P. P. 947 – 981.

The Second MENA Forum on Corporate Governance , 2004, Improving Transparency and Disclosure , Beirut , 3 – 5 June.

EL – Gazzar , Samir M. , 2006 , " Transparency in

Financial Reporting and Investors' Confidence : The Case of CEO's and CFO's Certification of Financial Statements in The Kingdom of Saudi Arabia and U.S.A. , P.P. 1 – 20.

FASB , 2002 , Statement of Financial Accounting Concepts No.1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise , AICPA , FASB , Original Pronouncements , John Wiley & Sons P.P. 1014 - 1018.

Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting” Journal of Business Ethics 22.

Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, ‘A Note on the use of Creative Accounting’,British Accounting Review 24 .

Breton, G. and Tuffler , R. J. , “ Creative Accounting and Investment Analyst Response”P98.

Healy, P. M. and Whalen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”

Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge)

Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Gruber, revised by C. D. Reeve (Hackett

Fischer, M. and K. Rosen Zweig: 1995, ‘Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management’, Journal of Business Ethics 14.

Solomon, R. C.: 1993, 'Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian

Revsine, L.: 1991, 'The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis', Accounting Horizons, December 16–27.

Balaciu Diana : Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea , Faculty of Economics , Department of Finance Accounting , Journal accredited CNCSIS-Category B +Tom xvll,2008-volume 111

Oriole Amt, john Blake and Olivares : The Ethics of creative Accounting :some Spanish evidence , Journal of Economic Literature classification ,April 2000

www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm

The AICPA Forensic and Litigation Services Committee developed the definition, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,Forensic and Investigative Accounting, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and Forensic Accounting : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March 2007.,

Jlshi,M.S.,2003 ,Definition of Forensic Accounting . Go to www.forensicaccounting.com Crumbly, D. L., 2006 , Forensic Accounting Appearing in the literature . www.Forensicaccounting.com

Zysman,Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 . p.18 .

Ziegenfuss ,Douglas . Forensic Accountants : Hot Old Profession .
www.odu.edu/ao/instadv/quest/Forensic Account.html ,25 May 2003 ,2010 .p11 . On line.

Grippo, Frank . Introduction to Forensic Accounting, The National Public Accountant, June 2003

Journal .Wells, Joseph T. The Fraud Examiners2003 of Accountancy, October

Fillmer ,Scott. Forensic Accounting Defined. www.cris.com/-dfillmer/forensic.htm , May 27,2003, on line posting . From Forensic Accountants Investigators ,les Nunn University of Southern Indian , Journal Of Business and Economics Research - February 2006 , Volume 4 , No 2.

Jill A. Blumenfeld, p.7 . http://www.nafanet.com/index-files/forensicaccounting.htm